

القادمة فيما بعد .

(فوافق المجلس على ذلك) .

ورفعت الجلسة

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

الرئيس : انتهت إيجائنا الواردة على جدول

الاعمال وارفع الجلسة على ان تحدد موعد جلستا

رئيس مجلس النواب

عاكف الفاي

امين عام مجلس الامة

هاني خير



مبنى الجمعية

مذكرات ومناقشات مجلس النواب العربي الثامن

« العدد ٩ » السبت : ٢٢ شعبان سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ٢٦ كانون اول سنة ١٩٦٤ م . « الجلد ٩ »

مجلس النواب

الجلسة التاسعة يوم السبت في ٢٦ كانون اول ١٩٦٤

جدول الأعمال

مقدمة

٢٨٣ (ورفق عليه)

٢٨٣

٢٨٤ (ورفق عليها)

٢٨٤

٢٨٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات :

أ - مجندة من السيد متيا مروم

ب - « من السيد محمد البرغوثي

ج - « من السيد كامل عريقات

محرر

١ - اعد ونوب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الامين العام الاستاذ : هاني خير .

٢ - قام بتنظيم هذا المحضر هيئة مؤلفة من السادة : خليل عصفور وعدنان هميون وناظم مرزوقي .

٣ - قام بالاشراف على هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور الحلة السيد : وليد النجداوي .

هكذا من الأصل

٣ - تلاوة الأوراق الواردة :

٢٨٤

أ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٩٣٩) المتضمن تقديم
نص بروتوكول تعديل بعض احكام اتفاقية انشاء المؤسسة المالية
العربية للامناء الاقتصادي.

(احيل الى اللجنة
المالية)

ب - عريضة اهالي قرية المدية لواء القدس

(ارسل سؤال
للحكومة بهذا
الموضوع واخذ
المجلس علماً بهذه
العريضة)

٤ - الاقتراحات برغبات :

٢٨٦

أ - اقتراح رقم (١٠) مقدم من النائب الشيخ علي الماكوي
بموضوع توحيد لباس المعلمين .

٢٨٦

ب - اقتراح رقم (١١) مقدم من النائب الشيخ علي الماكوي بموضوع
ايجاد مشروع اقتصادي للادخار غير خاضع لأي حجز قانوني
على غرار صناديق التوفير .

٢٨٦

ج - اقتراح رقم (١٢) مقدم من النائب السيد ابراهيم كريشان
بموضوع فتح مكتبة بريدني ناحيتي الشوبك ووادي موسى .

٢٨٧

د - اقتراح رقم (١٣) مقدم من النائب السيد حمزه الشريده
بموضوع فتح شعب بريدية في قريتي عنيه وجفري في قضاء الكورة .

٢٨٧

هـ - اقتراح رقم (١٤) مقدم من النائب السيد حمزه الشريده
بموضوع فتح وتعميد طريق قري كفر الماء - ابو القين - جفري
خزيرة - كفر راكب - الطنطور - بيت ايلس - الحايوي
برقش - كفر عوان - كفر ايل - وادي الريان - اجديتا .

٢٨٧

خارج عن جدول الاعمال
• كلمة السيد سامي حداد تته بهودة جلالة الملك من رحلته الميمونة وتته لطياراتنا لاتصارعهم برد العفان وتقرر ارسال برقية
لجلالة الملك المنظم .

و - اقتراح رقم (١٥) مقدم من النائب السيد سامي حداد بموضوع
فرض رقابة على تعبئة اسطوانات الغاز قبل توزيعها مع تحديد
اسعارها .

٢٨٨

ز - اقتراح رقم (١٦) مقدم من النائب السيد سامي حداد بموضوع
توحيد الضريبة التي يدفعها المزارع عن ملكيته الاساسيه واعفاءه
من ضريبة المالكيات المحدوده .

٢٨٨

ح - اقتراح رقم (١٧) مقدم من النائب الشيخ علي الماكوي بموضوع
فتح وتعميد وتوسيع وتزفيت بعض الطرق في قرى اللواء الشمالي .

٢٨٩

ط - اقتراح رقم (١٨) مقدم من النائب الشيخ علي الماكوي بموضوع
قسم اراضي الرمثا ومنطقتها الى مشروع صيانة التربة وزراعة
الزيتون التي تقوم به وزارة الزراعة .

٢٨٩

ي - اقتراح رقم (١٩) مقدم من النائب الشيخ علي الماكوي بموضوع
طلب رصد المخصصات اللازمة في الموازنة القادمة لأشادة بناء
جديد لمجلس الامه .

٢٩٠

ك - اقتراح رقم (٢٠) مقدم من النائب السيد سامي حداد بموضوع
رفع اجور عمال وزارة الاشغال العامة .

٢٩٠

ل - اقتراح رقم (٢١) مقدم من النائب السيد سامي حداد بموضوع
طلب رصد المخصصات اللازمة في الموازنة القادمة لفتح وتعميد
وتزفيت بعض طرق القرى في اللواء الشمالي .

٢٩٠

م - اقتراح رقم (٢٢) مقدم من نواب الكرك السادة صلاح سميات
صالح الحايي ، ساياب العكشه ، وعمران المايطة ، بموضوع اضافة
خط هاتفني جديد لمدينة الكرك موصول بعمان مباشرة .

٢٩١

ن - اقتراح رقم (٢٣) مقدم من نواب الكرك السادة صلاح سميات
صالح الحايي ، ساياب العكشه ، وعمران المايطة بموضوع طلب
تعميد طريق القطرانه - الكرك .

٢٩١

س - اقتراح رقم (٢٤) مقدم من النائب السيد صلاح سميات ،
بموضوع رصد المخصصات اللازمة لتعميد طريق معان - المدوره
الحدود السعوديه .

٢٩٢

(احيلت للحكومة رأياً)

(احيلت للحكومة رأياً)

مكتبة جامعة دمشق

٢٩٢	ع - اقتراح رقم (٢٥) مقدم من نواب الكرك السادة صلاح سميات صالح الخيالي ، سابا العكشه ، وعمران المعايطه . بموضوع طلب اعساده بناء دار الحكومه في مدينة الكرك وجعلها مجمعا للادوار الحكوميه .
٢٩٢	ف - اقتراح رقم (٢٦) مقدم من نواب الكرك السادة صلاح سميات صالح الخيالي ، سابا العكشه ، وعمران المعايطه . بموضوع رصد الخصصات اللازمة لفتح وتعيد بعض طرق القرى في لواء الكرك .
٢٩٣	ص - اقتراح رقم (٢٧) مقدم من نواب الكرك السادة صلاح سميات صالح الخيالي ، سابا العكشه ، وعمران المعايطه ، بموضوع انشاء استراحة حكوميه للسباح في مدينة الكرك .
٢٩٣	ق - اقتراح رقم (٢٨) مقدم من نواب الكرك السادة صلاح سميات صالح الخيالي ، سابا العكشه ، وعمران المعايطه ، بموضوع انشاء مدرسة صناعية في لواء الكرك . ورصد الخصصات اللازمة لها في الموازنة القادمة .
٢٩٣	ر - اقتراح رقم (٢٩) مقدم من نواب بيت لحم السادة ايرب مسلم موسى عيسى عابده ، حسن عبد الفتاح درويش ، وعفيف البطارسه ، بموضوع رصد الخصصات اللازمة في الموازنة القادمة من اجل فتح وتعيد طريق القدس - بيت لحم - الجليلية .
٢٩٤	ش - اقتراح رقم (٣٠) مقدم من النائب السيد سليمان القضاة بموضوع فتح وتعيد وتزفيت واكمال بعض الطرق لقرى قضاء عجلون .
٢٩٥	ت - اقتراح برغبة رقم (٤٥) مقدم من النائب السيد ابراهيم كرشان بموضوع سيارات الشحن السعودية التي ابتاعها اردنيون .
٢٩٥	• - الأسئلة والأجوبة .
٢٩٥	أ - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني والاحصاءات العامة رقم (١٤٣٨) على السؤال رقم (١٠) المقدم من نائب القدس السيد علي الدجاني .
٢٩٦	ب - جواب معالي وزير الصحة رقم (٢٢١٦٤) على السؤال رقم (١٤) المقدم من نائب القدس السيد علي الدجاني .

(اجل الحكومة رأساً)

٢٩٨	ج - جواب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣٧٦٧) على السؤال رقم (١٦) المقدم من نائب عمان السيد مطاوع الخاديد .
٣٠٢	٦ - مقررات اللجنة القانونية : أ - قرار رقم (١٧) بشأن مشروع قانون الجدييات والحيوانات الانتاجية لسنة ١٩٦٤ . ب - قرار رقم (١٨) بشأن مشروع قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٤ . ج - قرار رقم (١٩) بشأن مشروع قانون التجارة لسنة ١٩٦٤ .
٣٠٢	د - قرار رقم (٢٠) بشأن : ١ - مشروع القانون المعدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ١٩٦٤ . ٢ - مشروع قانون المالكين والمستأجرين المعدل لسنة ١٩٦٤ .
٣١٢	٧ - قرار اللجنة الاقتصادية والمالية رقم (٦) بشأن مشروع شركة البوتاس العربية .
٣٢٦	٨ - قرار اللجنة الادارية رقم (٤) بشأن بعض العرائض والشكاوي .
٤٣٣	٩ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين) .

٤٣٣

مكتبة من الكتب

مجلس النواب

مجلس النواب

اجتمع المجلس علنا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٢/٢٦/١٩٦٤ برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وحضور أمين غام مجلس الأمة الأستاذ هاني خير . وتغيب باجازه السيدان : - فوزي جرار وعبدالله الخطيب .

وتغيب معذراً السادة : منيا مروم ومحمد البرغوثي وكامل عريقات .

وتغيب بدون معذرة السادة : سليم البيخيت اسماعيل حجازي وعيسى عقل .

وحضر من الحكومة اصحاب المعالي السادة : - هاشم الجبوري وزير المالية ، الدكتور امين مجيع وزير الصحة ، بشير الصباغ وزير التربية والتعليم امين يونس الحسيني وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، نظام الشرايبي وزير الدفاع والمواصلات ، صلاح ابو زيد وزير الاعلام قدري طوقان وزير الخارجية ، محمد زغال العرموطي وزير الداخلية ، احمد الاوزي وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ، عادل الشايلة وزير الاقتصاد الوطني ، خالد الحاج حسن وزير الزراعة .

افتتاح الجلسة

الرئيس : - النصاب قانوني ، اعلن افتتاح الجلسة .

« بسم الله الرحمن الرحيم » نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : - يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : - نصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس : - قبل تلاوة الاوراق الواردة لي كلمة الى معالي وزير المواصلات .

يا معالي الوزير لنا رجاء : جدول الاعمال وزع منذ خمسة ايام ، اكثر اخواننا النواب لم يصلهم فتريد لعت نظلم من معاليكم الى المسؤولين في وزارة المواصلات لمدم التأخير .

وزير المواصلات : - اعذر عن التأخير وانما الفت النظر الى ان هذه الفترة فترة اعياد وربما على سبيل التذكير ان هذا اثر على سرعة التوزيع .

الرئيس : - على كل حال هذا الفت نظروا نرجو ان لا يتكرر في المستقبل .

السيد حداد نائب اربد : لي كلمة اذا سمحت الرئيس : بعد ان تنتهي من تلاوة الاوراق الواردة الامين العام : وردت بعض الاعتذارات اولها من السيد منيا مروم .

- أ -

معالي رئيس مجلس النواب - عمان .

اعتذر عن عدم تمكني حضور جلسة يوم السبت الموافق ١٢/٢٦/١٩٦٤ لاسباب مرضية .

منيا مروم نائب القدس

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

احكام اتفاقية انشاء المؤسسة المالية العربية للتأمين الاقتصادي الذي تم عقده في نطاق الجلاء . العربي . ولما كان في هذا البروتوكول نص على تعديل خزانة الدولة بعض البنقات بالمعنى المقصود في الفقرة (٢) من المادة (٣٣) من الدستور . ايضاً اليك طيباب (٢٠٠٠) نسخة من هذا البروتوكول رجاء اتخاذ الخطوات الدستورية لاقراءه وموافاتي به .

رئيس الوزراء
يهجت التلويحي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احسانه الى اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون .

(ب)

الرئيس : تتلى عريضة اهالي قرية مديفة قضاء القدس

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية طيبة وبعد ، -

نقدم نحن اهالي قرية المديفة / لواء القدس الى معاليكم باستدعائنا هذا آمين مد يد العون والمساعدة فيما نعرضه لكم والذي يمثل مأساة دائمة تقذف بنا من جديد الى هوة الضياع والتشريد ، وتضيف افواجا جديدة الى بشرى نكبة فلسطين .

معالي رئيس النواب المحترم

قبل بضعة ايام جاءت هيئة المديفة وقامت بتعديل خط الحدود الرمي بين قرنتنا وبين المنطقة المحتلة ، وكان ان اقتطعت الهيئة بموجب هذا التعديل آخر بقعة من اراضيها الزراعية لصالح خط المديفة ، واصبحتنا الآن بلا ارض وبلا مدد ورزق .

- ب -

الامين العام : وهذه معذرة من السيد محمد البرغوثي مجلس النواب / عمان

لاسباب خاصة لم يتمكن من الحضور . ارجو قبول معذرتي ولكم الشكر والامتنان .

محمد البرغوثي

نائب رام الله

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

- ج -

الامين العام : هذه معذرة من السيد كامل عريقات معالي رئيس مجلس النواب الاكرم / عمان

ظروف قاهرة حالت دون الحضور . ارجو المعذرة .

كامل عريقات

نائب القدس

الرئيس : هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

٣ - تلاوة الاوراق الواردة

(أ)

الرئيس : يتلى كتاب دولة رئيس الوزراء بموضوع بروتوكول تعديل بعض احكام اتفاقية انشاء المؤسسة المالية العربية للتأمين الاقتصادي .

الامين العام :

الرقم - ١ / ٨٢ / مؤسسة مالية عربية / ١٣٩٣٩
التاريخ : ١٩٦٤/١٢/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

بناء على تنسيق معالي وزير الاقتصاد الوطني قسرت مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٤/١٢/١٩ الموافقة على بروتوكول تعديل بعض

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اننا نتقدم اليكم باستدعائنا هذا راجين من مجلسكم الموقر ان ينظر بقضيتنا ... هذه ... قضية ارضنا . وقضية حرماننا من آخر بقعة من اراضينا الزراعية لصالح خط الحدود ، وبانتظار عطفكم .

وتفضلوا بقبول فائق التحية والاحترام .

اهالي قرية المديه

لواء القدس

عنهم / الحاج حمود محمد راضي

الحاج يوسف سليمان محمود

و (٢٤) توقيعاً .

الرئيس : ارسل سؤال الى الحكومة بهذا الصدد ونتظر جوابها عليه . الكلمة الآن للسيد سامي حداد .

السيد حداد نائب اريد : معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

باسم هذا المجلس الكريم اهنيء مولانا الحسين المعظم بسلامة العودة الى ارض الوطن من الرحلة الملكية الميمونة ، واننا نعتز ونفتخر بان حبيبتنا العظمى القائد والرائد يطالبنا في كل يوم بتضحيات جسام في حله وترحاله هي على الدوام لخير اردننا الغالي وامتنا العربية الماجدة ، وكل هذا الجهد اثار آخر تقدمه قضية فلسطين التي تحفل الصدارة في قلب الحسين الكبير :

وكذلك وبفيض من الشعور الدافق والرجولة الجفوة والوطنية الصادقة فأنني وزملائي النواب لنهنيء الحسين في نسوره الابطال الذين بالأمس كالوا الصاع صاعين ليدوم ماكر لئيم ولقنوا الصهاينة درساً لا ينسى فالجائن الذي جبلت نفسه على الجريمة تمذله الارض

وتلغته السماء . فنسورنا الاشياوس طلاب حق . فبرحى لطيارنا الابطال ، وكفأكم فخراً ، انكم من اسرة تعلقت بحب ملك شجاع يقدر كل جريء شجاع والسلام .

الدكتور الرماوي نائب رام الله : معالي الرئيس ارجو اعطاء الكتاب الموجه من اهالي مدينة صفة الاستعجال لأن اهالي هذا البلد قد اضطروا للزواج عن يوتهم وقد فقدوا خمسة عشر الف دونم من اراضيهم ولم يبق لهم سوى خمسمائة دونم وقد طلبت منهم السلطات اخلاءها لأنها داخلية في المنطقة الحرام في الوقت الذي يحتل فيه اليهود المناطق الحرام ويزيدون الرقعة التي يحتلونها كل يوم نرجو الاهتمام واعطاء هذه العريضة صفة الاستعجال

(اصوات : نثني على ذلك)

الرئيس : استمحو الى ...

السيد القضاة نائب عجلون : بالنسبة لكلمة سامي بك وبمناسبة عودة صاحب الجلالة اقترح ان يرفع المجلس برقية الى جلالتة تهتة على سلامة العودة .

الرئيس : هل يوافق المجلس على هذا الاقتراح ؟ الجميع : موافقون .

الرئيس : فيما يتعلق بموضوع (مدينة) قدس سؤال منذ بضعة ايام وارسل الى الحكومة وبالنسبة للاستئناس بالنظام الداخلي يحدد مدة ثمانية ايام للجواب عليها والى ان يأتي الجواب يوعى ضوء هذا الجواب وهذا الموضوع بحث مع دولة الرئيس الان ويقول : منع الطرفان حتى يجري التحقيق في الموضوع ، فلا مانع ان تنتظر اربعة او خمسة ايام حتى تدرس القضية دراسة صحيحة

٤ - الاقتراحات

الرئيس : تتلى الاقتراحات الواردة .

السيد القضاة نائب عجلون : سيدى ، هذه الاقتراحات كلها تحال الى الحكومة

السيد المخالي نائب الكرك : لي اقتراح حول هذه الاقتراحات ، اعتقد انها بين عشرين او واحد وعشرين اقتراحاً فاختصاراً للوقت ...

الرئيس : تتلى الاسماء وموجز عن كل اقتراح .

(أ)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٠)

التاريخ - ١٩٦٤/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبعد ،

سبق وان طالبت اكثر من مرة وايدني بعض الزملاء الافاضل في ان يكون لباس المصلين محتشماً زيهين وقاراً وخلقاً ، وكفاهن فخراً انهن المريات . فاقترح على وزارة التربية والتعليم بوضع نظام بتوحيد زين اسوة بالطالبات تجاوباً واحتراماً للشعور العام .

وتفضلوا بقبول الاحترام .

نائب لواء اريد

على المكاي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة .

الجميع : موافقون

(ب)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١١)

التاريخ - ١٩٤٦/٢١/١٢

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية كريمة وبعد .

ما لا ينقش ان من اهم مظاهر تقدم الامة ورقبها هو بامتياز حياتها الاقتصادية ووفرة الادخار لدى الافراد .

ولما كانت حاسة الادخار في هذا البلد مشلولة عند ذوى الدخل المحدود ، والتوفير لا شك انه ينظم الاسرة ويمدها بلون من الوان الحياة الاقتصادية فيغنيها ويدفعها للانتاج والادخار ولا يكون هذا الا بالتشجيع من اولي الامر نحو هذه الحاسة حاسة التوفير .

لذلك فاقدم باقتراحي هذا الى الحكومة الرشيدة لاييجاد مشروع اقتصادي للادخار غير خاضع لاي حيز قانوني ، يجوز للمدخر ان يأخذ او يدفع له متى شاء مهما كانت القيمة ، فقد تربو هذه الاموال المودعة في صناديق البريد وتأتي بالفائدة والخير على الدولة والمواطن على السواء وانى ارى وجوب الاخذ بهذا الاقتراح لاهميته لانه بر ورحمة والله من وراء القصد .

وتفضلوا بقبول الاحترام

نائب لواء اريد

على المكاي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

هكذا في الاصل

(ج)

الامين العام :

قترح برغبة رقم (١٢)

تاريخ ١٢/١٢/١٩٦٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو احالة هذا الاقتراح لمعالي وزير المواصلات
لعمل على تحقيق ما جاء فيه على ضوء توفر الامكانيات
في موازنة العام المقبل لسنة ١٩٦٦/٦٥ .

بناء على تنسيب وزير المواصلات في العام
المنصرم قرر مجلس الوزراء احدث مكتبتي بريد في
ناحيتي الشوك ووادي موسى واحيل الطلب لمعالي
وزير المواصلات آنذاك للمباشرة في انشاء هذين
المكتبتين وتزويدهما بالاحتياجات اللازمة نظراً لأهمية
وجودهما بسبب الحاجة الملحة لاسيما وهاتين الناحيتين
تضم مجموعتين كبيرتين من القرى وكثافة السكان ولكن
معالي الوزير تضرع آنذاك بعدم توفر الامكانيات في
موازنة العام المنصرم واعد معاليه برصدا المخصصات
اللازمة في موازنة العام المقبل المالي ٦٥/٦٦، وحيث
ان الموازنة باتت على الابواب جئت مذكراً لرصد
المخصصات اللازمة لهذين المكتبتين وبذلك توفر على
سكان هاتين الناحيتين وما يتبعهما من قرى ما يتكبدونه
من نفقات يتحملونها في تأمين طلباتهم بذهابهم لمدينة
معان التي تبعد (٥٨) كم بسبب انعدام مثل هذا الاتصال .
وتفضلوا معاليكم بقبول الاحترام

نائب لواء معان

ابراهيم كريشان

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا
الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(د)

الامين العام :

قترح برغبة رقم (١٣)

تاريخ ١٢/١٢/١٩٦٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

بمناسبة اعداد موازنة الدولة لعام ١٩٦٦/٦٥ ،
ارجو التكرم بالطلب من الجهات المعنية فتح شعب
مريديه في قرى عتبه - جفين من قرى قضاء الكوره
لضرورتها والحاجة الماسة اليها .

واقبلوا فائق الاحترام

نائب منطقة اربد

حمزه الشريده

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا
الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

(هـ)

الامين العام :

قترح برغبة رقم (١٤)

تاريخ ١٢/١٢/١٩٦٤

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو ان اتقدم لمجلسكم الكريم بالاقتراح التالي
للتكرم باحالة الحكماء الموقرة بالسرعة الممكنة مشفوعاً
بتوصية منكم للنظر باهتمام زائد بسبب اهميته .

ان الطريق المؤدي الى دير السعير مركز
قضاء الكورة الى قرى القضاء الجنوبية والتي
هي : - كفر الملاء - ابو القين - جفين - خنزيرة -
كفر راكب - الطنطور - بيت ايدس - الحاوي -
برقش - كفر عوان - كفر ايل - واد الريان -

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا
الاقتراح الى الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

(ز)

الامين العام :

قترح برغبة رقم (١٦)

تاريخ ١٢/١٢/١٩٦٠

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

نتيجة لمشروع تحسين القرى يسدع المالكين
للاراضي من المزارعين والفلاحين ضريبة عن افراد
عائلاتهم تخضع لمشروع تحسين القرية .

ولما كانت الاموال المجموعة تصرف لخبر
القرية وتحسين الريف الاردني ، فاننا نبارك هذه
الخطوات ونؤيد عملية الجباية من الفلاح عن ارضه
الرئيسية التي يمتلكها في مكان اقامته وفي قرينته بالذات
بينما واقع الحال يجمع منه باسم هذا المشروع عن
بضعة دونمات يمتلكها في قرينتين أو ثلاثة مما يؤدي
ما مضاعفة الضريبة وأحياناً تصبح ثلاثة أمثال وخاصة
بالنسبة لرب العائلة ، ومثل هذه الضريبة المكرره
لا يتحملها الفلاح والمزارع الذي هو عماد البلدي يحتاج
الى دعم وتشجيع الحكومة .

لذلك اقترح على المسؤولين ان يحصل من
المزارع ضريبة واحدة عن ملكيته الاساسية في قرينته
التي يقطن فيها واعفاءه من ضريبة الملكيات المحدودة
مهما كانت قيمة هذه الضريبة .

لذلك ارجو من المجلس الكريم الموافقة على رفع
اقتراحي هذا الى الحكومة لدراسة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

نائب لواء اربد

سامي حداد

اجدينا البالغ طوله ٢٠ كيلو متراً تقريباً ويبلغ عدد
سكان تلك القرى حوالي ٢٥ الف نسمة تتمتع جميع
اعمالهم ومصالحهم الزراعية والتجارية ويصبحون في
عزلة عن العالم طيلة فصل الشتاء .

لذا فاني اطالب الحكومة الجلييلة بالخاح للتكرم
برصد المخصصات الكافية لفتح وتعميد تلك الطريق في
موازنتها للعام المالي القادم ٦٥/٦٦ لاسيما ولهذا الطريق
ايضا اهمية السياحية والاصطيافية والأثرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

نائب منطقة اربد

حمزه الشريده

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا
الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

(و)

الامين العام :

قترح برغبة رقم (١٥)

تاريخ ١٢/١٢/١٩٦٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

علمت ان اسطوانات الغاز التي توزع على المستهلكين
تكون احياناً ناقصة وغير مستوفية الشروط الكاملة .
لذلك اقترح فرض رقابة على تعبئة هذه
الاسطوانات والتأكد من تعبئتها كاملة قبل توزيعها ،
مع توحيد اسعارها .

ارجو رفع اقتراحي هذا الى المسؤولين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

نائب لواء اربد

سامي حداد

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة .

الجميع : موافقون .

(ح)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٧)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية طيبة وبعد ،

ارجو التفضل باحالة الاقتراح التالي الى معالي وزير الاشغال العامة

١ . تعبيد طريق الكفارات - ناحية بني كنانة
٢ . تعبيد طريق الرمثا - الطرحة - الشجره - عمراوه الذنبيه

٣ . اتمام طريق ام قيس - الخنيبة

٤ . طريق اربد بشرى - سال - الرمثا ، السياحي

٥ . طريق خرجا ، بلوقس - علعال - حكا

٦ . طريق دير ابي سعيد - جديتا

٧ . طريق حبكا - جحيفه - دير يوسف

٨ . طريق المزار - عنه

٩ . توسيع طريق اربد / عجلون السياحيه

١٠ . ترقيت طريق عنبجره - كفر نجه - الغور

١١ . طريق فاره - عجلون

١٢ . ترقيت طريق صبحره

علما بأنه سبق ان قدمت عدة اقتراحات بهذه الطرق لاهميتها الا ان وزارة الاشغال العامة لم تقم بواجبها ازاء ذلك ولم تكلف نفسها مؤونة الاجابة عن تنبيات اهالها لهذه الطرق التي طال عليها الزمن

وهي بانتظار الايدي الرحيمة التي تمتد اليها بالاصلاح والتعمير ، وقل اعملوا فبى الله عملكم .
واقبلوا فائق الاحترام .

نائب لواء اربد

الشيخ علي المكاوي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ط)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٨)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية غالية وبعد ،

ان ما تقوم به الآن وزارة الزراعة من مشاريع قيمة في منطقة بني حسن وبني حميدة في صيانة التربة وزراعة الزيتون بموجب الاتفاقية مع هيئة التغذية العالمية لما يبشر بالخير والفلاح في مضاعفة التنمية الزراعية المثمرة .

لهذا وطالما ان مشروع صيانة التربة وزراعة الزيتون اخذت تشق طريقها قدما بخطوات فعالة . فاقترح ان تكون اراضي الرمثا ومنطقتها العارية من كل اصلاح ضمن هذا المشروع الجيوي لتنخطيط الزراعي سيما وانها واجهة البلد السياحية .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب لواء اربد

الشيخ علي المكاوي

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع موافقون .

(ي)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (١٩)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبعد ،

مما لا يخفى ان حياة الامة وميعت تقدمها وازدهارها يبرز من عنايتها الكبار ومن اهم هذه المظاهر الالامية في جبين الامة يتجلى في فخامة وعظمة بيتها الاول - مجلس الامة - الذي هو قبلة الانظار ومقصد الزوار ،

ولما كان بناء هذا المجلس - مع ماله من قداسة وحرمة واجلال - اصبح لا ينسجم وتطور هذا البلد ونهضته المثالية ، لذلك اقترح على الحكومة الأخذ بهذا الاقتراح بأن تخصص الاموال اللازمة في الميزانية المقبلة لاشادة بناء جديد لمجلس الامة يتفق وكرامة هذا البلد ورفيقه .

وتفضلوا بقول فائق الاحترام .

نائب لواء اربد

الشيخ علي المكاوي

الرئيس : هل يوافق المجلس على اجالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ك)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٠)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

لاحظت ان وزارة الاشغال تعطي اجرا تعاملا يتراوح بين ٢٥٠ - ٣٠٠ فلسا يوميا ولا حظت كذلك انها تعطي اجرا للحارس ضعف اجرة العامل او تزيد وقد نجح عن ذلك ان الكثيرين من طالبي العمل يطلبون اعمالا مريخة لانها تضمن لهم الاجر الاكثر .

لذلك اقترح على وزارة الاشغال ان ترفع اجرة العامل بحيث تتراوح بين ٤٠٠ - ٥٠٠ فلسا او حتى تزيد عن اجرة الحارس حتى تصبح الاجرة متساوية مع الجهد المبذول . مع العلم بان هذه الفئة من الناس اي فئة العمال هم بحاجة ماسة الى دعم الحكومة لتضمن لهم الحد الأدنى من سبل المعيشة . لذلك ارجو رفع اقتراحي هذا الى الجهات المسؤولة .

واقبلوا فائق الاحترام .

سامي حداد

نائب لواء اربد

الرئيس : هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

(ل)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢١)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/١٦

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

ارجو رصد المخصصات اللازمة لتعميد الطرق الآتية سيما وموازنة الدولة على الابواب : -

هكذا عند الاصل

- ١ . طريق اربد / حرناء
٢ . طريق اربد - ديراني سعيد - جديتا مع شبكة القرى المتفرعة عن هذا الخط في ناحية الكوره .
٣ . طريق اربد - المزار - عنبه - تبنة
٤ . طريق اربد - كفراسد - صيدور - ناحية الوسطية .
٥ . طريق الطيبة - صبا - مندح - زيدا - مغربا
٦ . طريق اربد - سوم - زحر - جفين - قوعرا
٧ . ربط كل من القرى الآتية جمعا - كفرعان - تميم - قم بالطريق الرئيسي المبعد السني يربط اربد بالشوكة الشمالية .
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
- نحن نواب لواء الكرك نتقدم لمعالكم بهذا الاقتراح ، رجاء عرضه على المجلس انكرم لاقراءه واحالته الى الحكومة .
- تطمون معاليكم ان طريق القطرانة - الكرك هي الخط الذي يصل لواء الكرك بالطريق الصحراوي وما ان هذه الطريق مفتوحة من زمن الحكومة التركية ولا يتقصه الا التعبيد فاننا نرجو ان تنظر الحكومة لتعبيد هذا الطريق الذي يصل اكبر لواء زراعي بباقي المملكة خصوصا طريق الموجب ضيقة جدا وهي عرضة لان تتعطل في موسم الشتاء كما حصل في العام الماضي .
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
- سابا العكشة
صالح الجبالي
الريس : هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون

- (س)
الامين العام :
اقتراح برغبة رقم (٢٤)
التاريخ - ١٩٦٤/١٢/١٥
- معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
ارجو احواله اقترحي هذا الى المجلس الكريم من اجل الموافقة عليه واحالته الى الحكومة .
- اقترح ان تضع الحكومة في موازنة العام القادم مختصات لتعبيد طريق معان المدوره - الحدود السعودية وذلك لتأمين سير سيارات الحجاج عليها .
- ان هذا الطريق يساعد على زيارة المقاسات في بلادنا من قبل الحجاج المسلمين الذين يؤمنون البيت الحرام في كل عام ويعمل الاردن مركزا مهما في طريق الحج الاسلامي وفي ذلك من الفوائد السياحية والدينية والاقتصادية لا يخفى على احد .
- واقبلوا فائق الاحترام
- نائب منطقة الكرك
صالح سحيات
الريس : هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون
- (ع)
الامين العام :
اقتراح برغبة رقم (٢٥)
التاريخ - ١٩٦٤/١٢/١٥
- معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
اصبحت دار الحكومة في الكرك متصدعة وقد تقلت اكثر الدوائر منها لعدم صلاحها .
- وبالرغم من ان موقعها بار ، الا ان ابناءنا بحاجة لماءه واعماله بناءه بحيث يريحهم الدوائر المتكثرة مما يوفر على الحكومة مبالغ كبيرة احوز ويسهل على الناس معالمتهم .
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
- عمران المعايطة
صالح الجبالي
صالح سحيات
الريس : هل يوافق المجلس على احواله هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .
- (ف)
الامين العام :
اقتراح برغبة رقم (٢٦)
التاريخ - ١٩٦٤/١٢/١٥
- معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تعاني عدد من قرى لواء الكرك من رداءة الطرق . لذلك فاننا نقترح ان تخصص الحكومة مبالغ في الموازنة القادمة لفتح طرق قروية في لواء الكرك وعلى سبيل المثال نذكر الطرق التالية : -
- ١ . طريق الكرك / الشيه / القوير / الماوية
٢ . طريق الكرك / ادر / حمود / السباكية
٣ . طريق القصر / ادر / بصيرا / فقوع
٤ . طريق المزار / عروض الخرشه / خنزيرة
٥ . طريق مؤته / العراق / عي
- وتفضلوا بقبول فائق الاحترام
- سابا العكشة
عمران المعايطة
صالح الجبالي
صالح سحيات

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ص)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٧)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/١٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

نخصت الحكومة مبلغاً هائلاً لإنشاء استراحة في الكرك باعتبار انها منطقة أثرية ويؤمها عدد من السياح لا يجدون مكاناً يستريحون فيه .

وبالرغم من ذلك ، لم تقم الحكومة بتنفيذ هذا المشروع مع انها نفذته في عدد من مدن المملكة السياحية .

لذلك فاننا نرجو إحالة هذا الاقتراح الى الحكومة مع موافقة المجلس على سرعة تنفيذه واننا على استعداد للتعاون مع المسؤولين لانتخاب المكان والارض التي تصلح لهذه الاستراحة .

واقبلوا فائق الاحترام

صلاح سحيات عمران المعايطه صالح الحجابي سابا العكشة

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ق)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٨)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/١٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

كانت الحكومة قد وضعت مخصصات لإنشاء مدرسة صناعية في لواء الكرك ولاسيباب خاصة في ذلك الحين نقلت هذه المخصصات الى لواء آخر .

وبالنظر لضرورة تصنيع هذا اللواء فاننا نرجو إحالة هذا الاقتراح الى المجلس الكريم لاتساراه وإحالة الى الحكومة من اجل وضع مخصصات لإنشاء مدرسة صناعية في موازنة العام القادم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

سابا العكشة عمران المعايطه صالح الحجابي صلاح سحيات

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ر)

الأمين العام :

اقتراح برغبة رقم (٢٩)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/١٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

نرجوان ترفعوا الاقتراح التالي للحكومة لتعمل على تحقيقه طالما وهو يحقق اماناً سكان منطقة بيت لحم ويعمل على تنمية صناعة السياحة في تلك المنطقة .

لما كانت بيت لحم مدينة مقدسة استهوت انظار العالم وكانت وما زالت موضوع تقديرهم فراحوا يحجون اليها في كل يوم من اجل الزيارة والتبرك باماكنها المقدسة ولما كانت منطقة بيت لحم هي بحق منطقة الاردن الصناعية بالإضافة الى كونها مصيفاً ممتازاً لهذا كان الواجب بتحسين

لنقرب اعداد الموازنة العامة للدولة : فاني اتقدم بالاقتراح التالي من اجل تحسين المواصلات في هذا القضاء :-

١ . توسيع طريق اربسد/عجلون لكي تتسع لمرور السيارات لانها حالياً لا تتسع لأكبر من سيارة واحدة .

٢ . فتح واصلاح طريق اشتيفنا/باعدون/عرجان ، وباعدون/اوصري ومفرق اشتيفنا - عتلا ، وراسون والطياره وهذه القرى مكاد تنقطع في ايام الشتاء وبعضها لا تصلها السيارة اصلاً .

٣ . فتح واصلاح طريق خربة الوهدة ودير الصبادية وفارة وحلاوة .

٤ . فتح طريق للشكاره والزراعة والساخته واصلاح طريق راجب .

٥ . اصلاح طريق عين-وعيلين وعيلين-سوف

٦ . تعبيد طريق صخره

٧ . تعبيد طريق عين جتا وهي عبارة عن كيلو متر

٨ . فتح طريق الى القرى التالية :-

عتلا ، عصيم ، صفار

٩ . اكمال طريق ساكب - عنجره ، كفرنجة - كريمة .

رجاء إحالة اقتراحي هذا الى الحكومة مع التوصية :-

واقبلوا الاحترام

طالب قضاء عجلون سلمان القضاة

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

هذه المنطقة وتسهيل الوصول اليها بطريق عام سهل السير عليه دون تعريض المسافرين الى المخاطر هو من اهم واجبات الحكومة .

ولما كان السياح الاجانب هم الذين يجدون صعوبة في الوصول الى بيت لحم بسبب طريقه الملتوي الخطر الحالي لهذا وفي سبيل تشجيع السياحة اليه فاننا نقترح على الحكومة وهي تقوم الآن باعداد الموازنة لعام ١٩٦٥ - ١٩٦٦ ان ترصد المخصصات اللازمة لشق طريق القدس/بيت لحم الذي باشرت الحكومة شقه ولكنها عادت فتوقفت بسبب نقل مخصصاته الى طريق آخر ، يحدونا الامل في ان تأخذ الحكومة باقتراحنا هذا الذي يعود بالخير على الاردن عامة من الناحية السياحية وعلى منطقة بيت لحم خاصة من الناحية الصناعية والعمرانية والزراعية ولكون هذه المنطقة كذلك مصيف اردني ممتاز .

واقبلوا الاحترام

عفيف بطارسه حسن عبد الفتاح درويش موسى عيسى عابده ايوب مسلم

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون

(ش)

الأمين العام

اقتراح برغبة رقم (٣٠)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/٢١

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بالنظر لسوء حالة المواصلات في قضاء عجلون التي يلاقي فيها الاهلون الصعوبات الكثيرة ، وبالنظر

هكذا من الاصل

(ت)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٤٥)

التاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو احالة هذا الاقتراح للحكومة لاجراء

المقتضى :-

لقد عمدت السلطات السعودية في تبوك الى منع استعمال سيارات الشحن السعودية التي ابتاعها اشخاص اردنيون من اهالي معان والعقبة وعمان بترخيص سعودي على اقساط من الشركات منذ زمن ليس بالقصير . الا من قبل سواقين سعوديين الأمر الذي ادى لوقف اعمال هؤلاء وجعلهم تحت التزامات مالية للشركات ومسؤوليات ضخمة تجاه عائلاتهم واطفالهم . وقد ابرق هؤلاء مستغيثين بصاحب الجلالة والحكومة الرشيدة باسطين شكواهم وظلامتهم طالين التدخل مع الجهات المسؤولة في المملكة السعودية الشقيقة رفع الحيف عنهم والاستجابة لطلباتهم .

لذا ارجو من المجلس الكريم مطالبة الحكومة الرشيدة التدخل بهذا الامر والاتصال بالجهات المختصة لايكاف مثل هذه الاجراءات التي تسبب لاثارة الفوارق التي تعهد الحكومات العربية لاذاتها وازالتها على ضوء ما يقوم به ملوك ورؤساء الدول العربية من الدعوة لتوحيد الكلمة وجمع الصف العربي وازالة الحواجز وكلنا امل ورجاء ان يلاقى طلب هؤلاء المواطنين كل عطف ورعاية من الجهات المعنية .

نائب لواء معان

ابراهيم كزيشان

السيد كريشان نائب معان : الحكومة السعودية منعت الآن اشتغال الاردنيين على السيارات السعودية المرخصة بترخيص سعودي ، يرغمون اصحاب السيارات الاردنيين على استخدام سواقين سعوديين الامر الذي يتنافى مع الوحدة والاتحاد والمؤتمرات . الرئيس : نطلب من معالي وزير الداخلية الاهتمام بهذا الموضوع بالذات .

السيد الدجاني نائب القدس : لا حظت ان اكثرية الاقتراحات المقدمة من الزملاء تتعلق بفتح الطرق وتعييدها فانا لي رأي بان يفضل معالي وزير الاشغال العامة بترتيب اجتماعات مع النواب من المناطق لبحث مواضع هذه الطرق ومخصصاتها .

الرئيس : المفروض في النائب ان يقدم اقتراحاته ومفروض عليه ان يراجع وزير الاشغال .

السيد الدجاني نائب القدس : نريد ان تجتمع معه فقط .

٥ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس : تتل الاسئلة والاجوبة الواردة عليها من الحكومة .

الامين العام : السؤال الاول للسيد علي الدجاني

سؤال رقم (١٠)

تاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب المحترم - عمان بعد التحية ،

ارجو معاليكم التكرم بتوجيه الاستفسار التالي الى معالي وزير الاقتصاد الوطني :-

لاحظت ان نشرات الاحصاءات السنوية التي تصدرها دائرة الاحصاءات العامة قد توقفت منذ سنة ١٩٥٣ عن نشر الاحصاءات الكاملة عن معاملات البيع والافراز والارث والهبة بالنسبة

للاملاك غير المنقولة وتصنيف هذه المعاملات حسب المدن وحسب المجموع العام في الاردن بل اخذت تكثفي في بعض الاحيان بنشر مجمل عام من عدد المعاملات ، او قصر الاحصاءات على نشر مجموع المعاملات الخاصة بانتقال الاراضي الزراعية فقط . ارجو الاستفسار الذي يحول دون نشر هذه التفاصيل طالما وان نشرة الاحصاءات العامة تتضمن تفصيلات وافية عن المعاملات الحكومية الاخرى . وتفضلوا معاليكم بقبول الاحترام .

نائب منطقة القدس

علي الدجاني

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد عليه :

الرقم - ١٤٣٨/١/٥

التاريخ - ١٩٦٤/١٢/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٩٦٣/٦/١٦/٣

تاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٨

اخضعت دائرة الاحصاءات العامة علماً بملاحظات النائب المحترم السيد علي الدجاني ، حول تصنيف المعلومات الاحصائية التي تتعلق بمعاملات البيع والافراز والارث والهبة بالنسبة للاملاك غير المنقولة .

ارجو ان اذكر لمعاليكم جواباً على سؤال النائب المحترم ان الذي اوجب عدم نشر مثل هذه المعلومات هو التغير الذي طرأ على تصنيف بعض المعلومات في النشرات الاحصائية التي صدرت بعد عام ١٩٥٣ . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير الاقتصاد الوطني

« الاحصاءات العامة »

عادل الشهابه

السيد الدجاني نائب القدس : اشكر معالي الوزير على جوابه وآمل ان ترين هذه المعلومات الاحصائية في النشرات القادمة .

(ب)

الامين العام : وهذا سؤال مقدم من السيد

علي الدجاني .

سؤال رقم (١٤)

التاريخ : ١٩٦٤/١١/٩

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية وبعد :

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير الصحة .

افتتح في القدس بتاريخ ٦ تشرين الثاني الجاري برعاية معالي الدكتور امين مجيد وزير الصحة مركز جمعية رعاية وتنظيم الاسرة وقد القت رئيسة الجمعية كلمة بينت فيها ان اهداف الجمعية ترمي الى المحافظة على الاسرة وتنظيم النسل والى معالي الوزير كلمة قال فيها ان وزارة الصحة تؤيد اهداف الجمعية بكل قواها وتتمنى ان تنشأ جمعية في كل لواء من الوية المملكة تمثيلاً « مع سياسة هذا البلد والحكومة .

وارجو ان استعلم اذا كانت الحكومة قد تبنت او اختطت اية سياسة من اهدافها الحد من زيادة النسل في الاردن وهل قررت الحكومة توزيع اية عقاقير لها مناس هذا الموضوع .

واقبلوا فائق الاحترام .

نائب القدس

علي الدجاني

وهذا جواب معالي وزير الصحة عليه .

الرقم - ٢٨/٣١ - ٢٢١٦٤

التاريخ - ١٩٦٤/١١/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٣/١٦/١٠/١٠

تاريخ ١٩٦٤/١١/١٠ أجيب بما يلي ، -

١ . ان التصاريح الواردة في السؤال رقم ١٤٥ تاريخ ١٩٦٤/١١/٩ المقدم من النائب السيد الدجاني صحيحة .

٢ . لقد سجلت جمعية تنظيم الأسرة في وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ ١٩٦٤/٥/٩ رقم ٢٤٧ ولم يعترض احد على هذا التسجيل وقامت الجمعية باستيراد الادوية وبدأ العمل قبل حفلة الافتتاح مما يدل على ان الحكومة لم تعارض هذا المشروع .

٣ . لقد صرح بأن هذه هي سياسة وزارة الصحة لاسياسة الحكومة اذ ان مجلس الوزراء هو الذي يقرر سياسة الحكومة .

٤ . يتضح من النظام الاساسي لجمعية تنظيم الأسرة ان الهدف هو تنظيم الأسرة ومن ذلك معالجة العقم ايضا . وتجيدون معاليكم طيباً نسخة من النظام الاساسي .

٥ . ان النواحي الدينية والاجتماعية والاقتصادية قد عولجت في المصنف بما فيه الكفاية .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الصحة

أمين محج

غايات الجمعية :

١ . العمل على اعداد التسهيلات الممكنة لتسهيل العمل على اساس علمي سليم والعمل على تحديد

العائلة ليتمكن الوالدين من انجاب الاطفال في الاوقات التي تتفق مع اوضاعهم المادية والصحية وان هذا العمل ليرتقي بالاسرة الى السعادة الزوجية والمالية ويخفف من المشاكل الصحية الناتجة عن سوء التغذية والازدحام في السكن .

٢ . تشجيع زيادة انجاب الاطفال الاصحاء عندما تتوفر لوالديهم الصحة الجيدة والامكانيات المعقولة لاعطاء اولادهم فرصة النمو السليم .

٣ . تأسيس مراكز اجتماعية غايتها توعية السيدات وتوجيههن في الامور التالية . -

أ - تنظيم الحمل .

ب - مشاكل الاسرة وخاصة ما يتعلق بالعلاقات الزوجية .

٤ . دراسة المشاكل والحالات التي تتعلق بالاهداف المذكورة واتخاذ الاجراءات اللازمة وایجاد الحلول المناسبة لذلك .

السيد الدجاني نائب الرئيس : معالي الرئيس كنت اتخى لو ان النظام يسمح لكي يشترك الزملاء بمناقشة مثل هذا الموضوع الذي اعتبره موضوعاً هاماً ودقيقاً خاصة كما اظهرت ذلك المناقشات التي دارت حوله في الصحف اما وان النظام ، لا يسمح فانا اكتفي بالملاحظات التالية .

اولاً : اجد في هذا الموضوع اننا نطبق الاصول دون الاسم ، والاصول هنا هو تحديد النسل وهذه بادرة برأي تحتاج الى دراسة عميقة وان تقررها الدولة ضمن سياستها العامة ، اذا كانت توافق على ذلك ام لا

ثانياً : هذه الجمعية مفوضة بأن تقوم بالتوجيه والارشاد والنصح وليست مفوضة بان تستورد الادوية وتوزعها بصورة شبه مجانية . واذا كان هناك

الرئيس : المهم يا دكتور . . . يا اخوان ارجو التقيد بالنظام الداخلي او عدلوا النظام فوراً ، تعديل النظام موجود لدى اللجنة القانونية من سنة واكثر فال موضوع نقطة نظام . اذا اردتم المناقشة تقدموا بطلب وتناقش الموضوع هذا . السيد الدجاني نائب الرئيس : لي كلمة .

(اصوات : لم يفتح)

الرئيس : اذا لم يفتح يستطيع ان ينوله الى استجواب ، ليس للنقاش يا حاج ، تقول انك لم تفتح وبعد ذلك نحوله الى استجواب .

السيد الدجاني نائب الرئيس : في هذه المرحلة

لا اطلب نقاشاً وانما احب ملاحظة واحدة ان اقولها

اولاً ، ان حكومة لبنان تمنع استيراد مثل هذه الحبوب

واذا كانت دولة تسمح هناك دولاً تمنع ، ثانياً ،

اذا اردنا ان نطرق الى الناحية الاقتصادية ، هنا

وجه الخطورة في الموضوع انا اعتقد بأن الاردن

قادر على ان يستوعب المزيد من السكان وانما قانع

من تطورات الوضع الاقتصادي اى خلال العشرة

سنوات الماضية ولا مجال الآن للذكر الارقام وان كنت

استطيع ان اورد بعضها بان الاردن فيه من قوة

الاستيعاب ما يستطيع اذا وجدت الاجراءات الايجابية

وليست السلبية كما يريد مجلس الاعمار وانا آسف أن

اسمع ذلك فان الاردن يستطيع ان ينمو ويستوعب

السكان ويكفي ان اقول ان كثافة السكان عندنا

في الكيلومتر المربع الواحد تقل عن عشرين نفس بينما عند

عدونا مائتي نفس ولذلك كيف يمكن ان تفكر في

هذا الموضوع . واكتفي الى هنا يا معالي الرئيس .

الرئيس : يعني انتهى ، على كل اطلب من

اللجنة القانونية ان تسرع بانجاز النظام الداخلي لتعديله .

(ج)

الامين العام :

وهذا سؤال مقدمه السيد مطلق الحديدي :

من يحتاج الى مثل هذا النصح ومثل هذه الادوية والمراجعة تم الى مراكز الامومة والطفولة او الى الاطباء وليس الى توزيع هذه الحبوب بصورة شبه مجانية في مجتمع كجتمعتنا نخشى ان تؤدي الى عواقب ومضاعفات لا تقدر مداها في الوقت الحاضر ولا نستطيع بعد ذلك ان نعالجها ويكفي ان اقول ان مثل هذه الحبوب التي توزع بصورة شبه مجانية وتباع في بعض البلاد انها وجدت في جيوب الطالبات في بلاد اجنبية وهذا شيء خطير جداً ارجو ان لا نهمد له الطريق ليتفشى في مجتمعنا واطالب وزارة الصحة بان تمنع توزيع هذه الحبوب طامساً وان الجمعية ليس من غاياتها استيرادها وتوزيعها وان يقتصر التوزيع بواسطة الصفات الطبية ومراكز الامومة والطفولة وشكراً .

وزير الصحة : توزيع الحبوب يتم بواسطة طبيب مختص في الجمعية وهدف الجمعية ليس . . . من نواحي صحية ، تجد اسراً وعندها عشرة اطفال غير قادرين على اطعامهم وصحة الام تضعف ، القضية قضية تنظيم حتى يكون الاولاد اصحاء وهذا شيء متعامل فيه في كل الدنيا . في الجمهورية العربية المتحدة الحكومة نفسها توزع مجاناً الى جميع الامهات وترسل اناساً الى البيوت ليرى اذا كانت الام تتناول

هذه الحبوب ام لا ، السبب اقتصادي اكثر منه طبي كذلك ان مجلس الاعمار الذي سيعمل للاكتفاء الذاتي ورفع مستوى الفرد ، نصفها مثل خزان زيادة في الاقتصاد ، خزان ٢ انفس ، تكاثر عدد السكان الخزان فيه فوهة ٤ انفس ، تكاثر عدد السكان يزيد حل الانتاج لذلك هذا موضوع دولي ، ليس خاصاً في الاردن وجميع الامم المتطورة . سنأثريه في نفس الطريق ،

هكذا من اصل

سؤال رقم (١٦)

التاريخ: ٦٤/١١/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء الافخم للاجابة عليه ضمن المسئلة القانونية .

ارجو اعلامي عن الاسباب التي دعت امانة العاصمة الى هدم الجسر المقام بمحاذاة بناية الامانة والذي قدرت نفقاته بستين الف دينار ولا يخفى على المسؤولين الحسارة المادية الفادحة التي ستلحق من جراء هذا الاجراء .

واقبلوا فائق الاحترام ،

نائب منطقة عمان

مطلق الحديد

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء عليه .

الرقم ١/٢٧/١٠ نواب ١٣٧٦٧/٦٢

التاريخ ١٩٦٤/١٢/١٥ .

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٠٥٦/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٤/١١/٢١ .

ارجو ان ايبين تاليا عن الاسباب التي دعت امانة العاصمة الى هدم الجسر المقام بمحاذاة مبنى امانة العاصمة كما وزدت من عطوفة الامين جوابا على سؤال النائب المحترم السيد مطلق الحديد .

١ - ان الجسر المقصود يتألف من قسمين قسم تركي يتكون من القواسم الحجرية مبنية من الحجر والطين وتقل من سعة الخري ، والقسم الآخر من الخرسانة اضيفت اليه قبل اكثر من خمسة عشر عاما لم تراعى فيها الامور الفنية الصحيحة وذلك من حيث

الاتجاه والسعة وانما جرى ربطها بالجسر التركي كيفما اتفق وبشكل لا يساعد على تصريف المياه بسهولة ويسر .

٢ - لقد جرى الكشف على هذا الجسر قبل هدمه مجموعة من مهندسي امانة العاصمة وسلطة المياه المركزية وقدموا تقريرا اوصوا فيه بهدم الجسر المذكور وذلك لقلة استيعابه للمياه ولازدياد تصريف المياه في مجرى السيل الى درجة كبيرة نتيجة لاتساع رقعة العمران في العاصمة وازدياد مساحات الشوارع المرفقة فيها مما قلل كثيرا من امكانية الارض لامتناس المياه ، الامر الذي يجعلها تسيل وتتجمع في مجرى السيل ، هذا بالإضافة الى ان وصولها الى السيل اصبح في وقت اقصر مما كانت عليه في الماضي نتيجة لانشاء العبارات وسهولة المسالك الجديدة للمجري والدلالة على ذلك ، فقد كان تصريف مجرى الجسر المهدوم ٥٤ مترا مكعبا في الثانية في حين ان تصريف المياه المتوقعة في مجرى الجسر حسب الدراسات الفنية الدقيقة هو (١٣٠) مترا مكعبا في الثانية .

هذا مع العلم ان كلفة المدم وإعادة الانشاء لهذا الجسر حسب افضل المواصفات للانشاءات الخرسانية لن تزيد (٨٠٠٠) ثمانية آلاف دينار .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بهجت التلهوني

السيد الحديد نائب عمان : معالي الرئيس

ان ما جاء في كتاب عطوفة الامين العام لا ينطبق على الواقع ، وقد تمعد الامين ، بان يشير الى تقارير لم يرفقها بكتابه ، فقد اشار الى تقرير المهندسين الذين اوصوا بضرورة هدم الجسر ولم يبين لنا من هم هؤلاء المهندسين . ثم ان عطوفة الامين قد نحاشي

وزير المالية : معالي الرئيس

اعتقد بأن السؤال عندما يسأل يجاب عليه من قبل الجهة المسؤولة فإذا جابها اقرارات جديدة كتشكيل بلان ومساائل فبها اعتقد أنها خارجة تماما عن السؤال ويستطيع النائب الكريم ان يقدم الاقتراح الذي يريده بالنسبة لهذا الموضوع ، انما الجواب فكان كافيا .

الرئيس : اذا سمحت ، بالنسبة لرد النائب المحترم على جواب الحكومة الواقع بالنسبة لهذا الموضوع بالذات هو يطلب تشكيل لجنة برلمانية .

وزير المالية : هذا اقتراح .

الرئيس : على ان تحقق ، هو من حقه ان يرد على اجوبة الحكومة بالشكل الذي يريده ، فاذا كانت الحكومة تريد ان يكون هذا اقتراح او تريد ان يكون بمناقشة او غير ذلك فهذا يعود للنائب المحترم وللمجلس الكريم ، لكن هو اورد شيئين مهمين جدا ، الأول السعة ، سعة المياه ، وتطرق الى المكتبة وتطرق الى الامانة وليس للجسر فقط ، الناحية المهمة او الاهم اذا كان هذا صحيحا فهذا مخالفة وقعت المفروض على الحكومة وعلى ديوان الحاسب ان يحقق بها اذا كان صحيحا نزل التمهيد بدون عطاء فاذا كانت الحكومة تريد ان يوجه اقتراحا للمجلس على اعتماد ان يطلب المناقشة في هذا الموضوع لأنه مهم جدا .

وزير المالية : معالي الرئيس

معالي الرئيس تولى الاجابة والشرح مع انه اذا اراد الرئيس ان يناقش في الموضوع فعليه ان يتنحى عن الرئاسة .

الاجابة المباشرة والواضحة عن تكاليف الجسر المهدوم وانشاء الجسر الجديد والذي كان الموضوع الاساسي في سؤالي اذ انني قد تأكدت بان مقدار التكاليف هي ما لا يقل عن ٣٥ الف دينار اردني وان قيود الامانة تشهد بذلك . لذلك اطلب تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في هذا الموضوع والاطلاع على الوثائق والمستندات والمخططات .

ولدى استيضاحي من احد المهندسين عن الناحية الفنية التي وردت في كتابه ، تبين بأن المقطع العرضي الذي تمر فيه مياه السيل الموجود تحت مبنى امانة العاصمة ومكتبتها هو اقل من المقطع العرضي للجسر الذي انشئ ، وقد يكون اقل من المقطع العرضي للجسر القديم الذي هدم وأزيل .

فان كان هذا هو السبب الداعي لازالة الجسر فهذا يعني بان العيب لا يشمل الجسر فقط بل يشمل مكتبة الامانة وبنائها . وعليه واستنادا لهذه الاشياء التي اوردها الامين كان يتوجب هدم الامانة والمكتبة معا ، لأن ما ينطبق على الجسر ينطبق على بناية الامانة والمكتبة حسب مقترضات وتحليلات عطوفة الامين .

اكرر طلبي بتأليف لجنة كما هو مشار اعلاه واود ان اضيف انني لم ارغب أن اذكر ناحية هامة تتعلق بسؤالي السابق ، وهي ان السقف الجديد المأخوذ للجسر المهدوم قد اعطي للمتعهد دون طرح عطاء مع مخالفة ذلك صراحة للقوانين والانظمة .

ولهذا ارجو ايضا تكليف الامين لتزويدنا بصورة عن هذا العطاء .

واقبلوا احترامي .

الرئيس : اذا تحول الموضوع لمناقشة فأؤكد لك بأني سأنتهي عن الرئاسة وانزل لانا نقاش الحكومة انا اوضحت فقط .

وزير المالية : معالي الرئيس

سؤال سوتل واجيب عليه من قبل الحكومة فأما ان يقع بالجواب اولاً يقع وفي حالة ...

السيد الحديدي نائب عمان : أنا غير قانع .

وزير المالية : أفهم من هذا انه غير قانع فالذي يريده يقدمه كاقترح ، يكتب اقتراحاً ويقول أنا لم اتع ولذا اطلب ... كذا وكذا .

السيد المحامي نائب الكرك : معالي الرئيس

أنا أرد على معالي الاخ ابو العلاء بأن على معالي الرئيس ان ينتهي عن كرمي الرئاسة ، لم يحدث اي نقاش ، القضية قضية توضيح ، معالي الرئيس اوضح الجواب والحكومة سمعت جواب النائب المحترم ولا يحتاج بعد ذلك الى اقتراح .

وزير المالية : النائب لم يكن عاجزاً عن التوضيح واقع الحال وضع جوابه تماماً .

الرئيس : أنا قلت يا معالي الوزير بأني اوضحت نقطتين مهمتين جداً ، معالك تقول : اننا جاوبنا ، الجواب لم يقع به .

وزير المالية : عال .

الرئيس : وعلى ضوء هذا الجواب اوضح نقطتين مهمتين جداً .

وزير المالية : يوضحهما باقتراح .

الرئيس : يوضحهما بمناقشة ، يجوز ان يقلب السؤال الى استجواب ، هذا يعود اليه .

السيد العوران نائب الطفيله : ما تفضل به حضرة النائب من حيث الاجابة على جواب معالي الامين او عطوفة الامين هو وارد وقد اوضح زيادة على ما جاء في هذا الجواب نقطة هامة وهي تشير الى عدم اكفائه في معنى الجواب الاساسي او السؤال الاساسي من هذا الجواب ، وطلب ان تشكل لجنة برلمانية فعندما يطلب النائب من هذا المجلس الكريم تشكيل لجنة لأمر ما لعدم قناعته في جواب ورد من اي وزير كان فأصبح الحق لهذا المجلس الكريم في ان يتجاوب مع السائل الذي هو النائب وأن يعتبر هذا الطلب بمثابة اقتراح فاذا نفي عليه من قبل هذا المجلس على المجلس على تأليف اللجنة التي اشار اليها السائل الذي هو النائب وهناك موضوع ينتهي بأن هذه اللجنة تقوم بالاجراءات التي وردت في السؤال الاول مع الجهة المعنية وأظن ان هذا فيه الكفاية ولا يحتاج الموضوع لا الى استجواب ولا الى أية مناقشة .

الرئيس : الموضوع ليس موضوع مناقشة الان ، نحن نرجع الى النائب السائل هل اكتفى بهذا الجواب ام لا ؟

السيد الحديدي نائب عمان : لا ، لجنة تشكل .

السيد العوران نائب الطفيله : اني على ذلك .

السيد حديد نائب اردب : انني على اقتراح وحيد بك فيما تفضل به ، لذلك نطلب تشكيل لجنة الآن .

وزير الزراعة : معالي الرئيس

بالنسبة لغياب ذولة رئيس الوزراء ، أنا أرى تأجيل البحث في هذا الموضوع الى حين حضور دولته اذا سمحت ، ربما كان عنده معلومات اخرى .

الرئيس : هل يوافق المجلس على تأجيل النظر بهذا الموضوع الى جلسة اخرى يخلصر لها دولة الرئيس .

الجميع : موافقون .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس : تتلى مقررات اللجنة القانونية وارجو من المقرر السيد سليمان القضاة التفضل الى المنصة لتلاوتها .

(أ)

المقرر :

قرار رقم (١٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٤ ونظرت في مشروع قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية ، وبعد دراسته وتدقيقه قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه ، وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها : -

١ - في المادة الثانية ، الفقرة (ب) تحذف منها عبارة (قصر نفعها على اعضائها او لم يقصر) . وفي الفقرة (د) تحذف من آخرها عبارة (بنصيب والفرد) .

٢ - في المادة الرابعة الفقرة (ط) تستبدل من آخرها كلمة (فاذا) بعبارة (أما اذا) .

٣ - في المادة السادسة الفقرة (٢) يضاف الى آخرها عبارة (بعد ائجاز موافقة مجلس الوزراء ، خلال ثلاثة اشهر) .

٤ - المادة العاشرة تستبدل كلمة (الوزير) من عنوانها بكلمة (التسجيل) وفي الفقرة (١) منها تستبدل عبارة (تقديم الطلب) بعبارة (ورود

الطلب الى ديوان الوزير او رئاسة الوزراء) . وفي الفقرة (٢) منها تستبدل عبارة (قرار الوزير) بكلمة (القرار) .

٥ - في المادة الثانية عشرة تضاف عبارة (بأعمالها وفق) بعد كلمة (قائمة) .

٦ - في المادة التاسعة عشرة في الفقرة (٢) تضاف بعد كلمة (لوزير) عبارة (بموافقة مجلس الوزراء) .

اللجنة القانونية

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل : نوافق على مقترحات اللجنة القانونية ، انما عندما وضع هذا المشروع سعى عن بالنا ان نضع كلمة (محافظ) او (متصرف) لأن في بعض الاولوية مثل عمان والقدس توجد محافظه ، فاذا وافق المجلس ارجو ان تضاف .

المقرر : متصرف تشمل محافظ ورد ذلك الى الفقرة ب من المادة (٢) .

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة ؟ الجميع : موافقون .

الرئيس : أذن يتلى المشروع مادة مادة كما ورد من الحكومة مع تعديلات اللجنة القانونية للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة كما ورد من الحكومة مع تعديلات اللجنة ووافق المجلس على كل مادة منه وعلى تعديلات اللجنة وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان المقرر) .

هكذا في النص

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٦٣

قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية

○○○○○○

المادة ١ - اسم القانون وبدء العمل به : -

يسمى هذا القانون « قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية لسنة ١٩٦٣ » ويعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفسير اصطلاحات : -

١ - يكون للالفاظ والمبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

أ - تعني لفظة الوزير « وزير الشؤون الاجتماعية والعمل » .

ب - وتشمل لفظة « منصرف » المحافظ .

ج - ويقصد بكلمة « جمعية » اية هيئة مؤلفة من سبعة اشخاص فاكتر غرضها الاساسي تنظيم « مساعي لتقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين دون ان تستهدف من نشاطها او عملها جني الربح المادي ، ويشمل هذا التعريف الجمعيات الخيرية والدينية والطائفية والعائلية والقبلية والاندية بانواعها والاجان الكشفية والاولمبية ومنظمات الشباب ولا يشمل الهيئات والجمعيات السياسية .

د - ويقصد بعبارة « هيئة اجتماعية » كل هيئة مكونة من شخص او اكثر تقدم خدمات اجتماعية سواء اكانت تلك الخدمات علمية او ثقافية او تدريبية او خيرية او فنية . ويشمل نشاط الهيئة الاجتماعية المراكز الاجتماعية والفرق الفنية والمسرحية والمعاهد الموسيقية ومعاهد الثقافة الخاصة ، على ان يكون هدفها خدمة المجتمع .

هـ - وتعني عبارة « الجمعية الموحدة » اية جمعية الفت عن طريق ادماج جمعيتين او اكثر من الجمعيات المرخصة او اتحادها بمقتضى احكام المادة السادسة من هذا القانون .

و - وتشمل عبارة « النظام الاساسي » النظام الداخلي للجمعية او الهيئة الاجتماعية .

ز - ويقصد بعبارة « جمعية اجنبية » اية هيئة يكون مركزها الرئيسي خارج حدود المملكة او كان اكثر اعضاء هيئتها الادارية من الاجانب .

ح - ويقصد بعبارة « خدمة الاجتماعية » اغراض هذا القانون اية خدمة او نشاط من شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع « ادبيا او ثقافيا او صحيا او روحيا او اجتماعيا او فنيا يشارك فيه المواطنون .

٢ - يراعى بشأن الهيئات الدينية الرسمية والرهبنات المؤلفة في المملكة «ا» تحدده المادة « ٢١ » دون غيرها من مواد هذا القانون .

٣ - بعد تسجيل الجمعية او الهيئة الاجتماعية بمقتضى احكام هذا القانون تصبح لها شخصية اعتبارية قانونية معترف بها تمكنها من الادعاء والدفاع باسمها والقيام بأي عمل اخر يجوز لها نظامها الاساسي القيام به .

المادة ٣ - تأليف الجمعيات والهيئات الاجتماعية . لا يجوز تأليف الجمعية او الهيئة الاجتماعية الا بترخيص خطي من الوزير وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٤ - نظام الجمعية او الهيئة الاجتماعية .

١ - يجب على كل جمعية او هيئة اجتماعية ان تقدم بطلب تسجيلها لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ويجب ان يرفق بطلب التسجيل البيانات التالية : -

أ - اسم الجمعية او الهيئة الاجتماعية وعنوان مركز اعمالها الرئيسي وفروعها .

ب - اسماء الاعضاء المؤسسين فيها على ان لا يقل عمر الواحد منهم عن واحد وعشرين عاما .

ج - الاغراض الرئيسية التي انشئت من اجلها بشكل مفصل وواضح واية اغراض اخرى تسمى الجمعية او الهيئة الاجتماعية لتحقيقها .

ويشترط ان لا تكون الاغراض الاخرى سياسية .

د - شروط العضوية ، واشتراكات الاعضاء ، وطرق اسقاط عضويتهم .

هـ - طريقة انتخاب هيئة الادارة التي تتولى اعمال الجمعية او الهيئة الاجتماعية والاشراف على شؤونها واختصاصاتها .

و - كيفية انعقاد الجمعية العمومية .

ز - كيفية مراقبة الشؤون المالية للجمعية او الهيئة الاجتماعية .

ح - كيفية حل الجمعية او الهيئة الاجتماعية .

ط - كيفية التصرف باموال الجمعية او الهيئة الاجتماعية عند حلها ويشترط في ذلك ان لا يخرج هذا التصرف عن اغراض الجمعية او الهيئة الاجتماعية وان تطلق تلك الاموال ضمن حدود هذه الممتلكات .

اما اذا تعلق تنفيذ ما نص عليه نظام الجمعية او الهيئة الاجتماعية بهذا الشأن فللوزير ان يقرر كيفية التصرف .

هكذا من الأصل

٢ - وللوزير قبل تسجيل الجمعية أو الهيئة الاجتماعية أن يستأنس برأي المتصرف وعلى المتصرف أن يبدى مطالعته في مدة أقصاها ثلاثون يوما .

المادة ٥ - طلبات التسجيل :-

١ - يقدم طلب تسجيل الجمعية أو الهيئة الاجتماعية إلى الوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في اللواء مرفقا بخمس نسخ من نظام الجمعية أو الهيئة الاجتماعية المنوي تأليفها ، وأسماء جميع الأعضاء المؤسسين ، ووظائفهم فيها ، مع ذكر أعمارهم .

٢ - يترتب على المسؤول في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في اللواء تقديم طلب التسجيل إلى الوزير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الطلب مقرونا بتوصياته وملاحظاته ليتخذ الوزير القرار الذي يراه مناسباً .

٣ - يصدر الوزير قراره بالموافقة على طلب التسجيل أو يرفضه خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استلام الطلب . وفي حالة الرفض عليه أن يبين الأسباب الداعية لذلك .

المادة ٦ - الجمعية الموحدة :-

١ - يجوز لجمعية أو أكثر من الجمعيات المسجلة أن تندمج أو تتحد مما إذا اقترح على ذلك من قبل كل منها وكان عدد المؤيدين من لهم حق التصويت لا يقل عن الثلثين .

وفي حالة الاتحاد تحفظ كل جمعية من الجمعيات الأصلية بكيانها ، على أن تمثل في الاتحاد ، كما يشترط في الحالتين ألا يجعل ذلك بحق أي دأين من دائتي تلك الجمعيات وإذا اتحد ٦٠٪ أو أكثر من الجمعيات في منطقة ما على شكل اتحاد لوائي وفقاً لأحكام هذا القانون ، فيرتب على الجمعيات الأخرى في المنطقة ذاتها أن تنضم إلى ذلك الاتحاد بعد أن تتلقى إشعاراً خطياً من الوزارة أو الاتحاد . وعلى كل حال تعتبر الجمعية بعد ذلك الأشعار في حكم المتحددة مع الاتحاد اللوائي وتطبق أحكام النظام الأساسي لذلك الاتحاد فيما يتعلق ببعضيتها .

٢ - لا يجوز لاية جمعية أو هيئة من الجمعيات والهيئات الاجتماعية المسجلة أن تشترك أو تنضم إلى جمعية أو هيئة أو ناد مقره خارج المملكة الأردنية الهاشمية ، قبل الحصول على إذن بذلك من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء خلال ثلاثة أشهر .

٣ - لا يجوز تأسيس أكثر من اتحاد واحد للجمعيات في اللواء الواحد ولا يجوز لاية جمعية أن تتخذ الاتحاد اسماً لها كجمعية منفردة .

المادة ٧ - تسري أحكام المادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون على الجمعية الموحدة مع مراعاة التعديلات التالية :-

١ - يوقع طلب تسجيل الجمعية الموحدة رؤساء الجمعيات الأصلية أو أمناء سرها ويجب أن يتضمن الطلب :-

أ - اسم كل جمعية من الجمعيات الأصلية واسم الجمعية الموحدة :-

ب - عدد الأعضاء الذين يعق لهم التصويت في كل جمعية من الجمعيات الأصلية ونتيجة الاقتراعات لكل منها .

ج - الترتيبات التي اتخذت بشأن أموال الجمعيات الأصلية .

٢ - لا يجوز للوزير أن يسجل الجمعية الموحدة إلا إذا اقتنع أن أحكام المادتين السادسة والسابعة من هذا القانون قد روعيتا .

المادة ٨ - يتم ادماج أو اتحاد الهيئات الاجتماعية بنفس الطريقة التي يتم فيها ادماج أو اتحاد الجمعيات .

المادة ٩ - شهادة التسجيل :-

١ - تعطى لكل جمعية أو هيئة اجتماعية عند تسجيلها شهادة تسجيل موقعة من الوزير ونسخة مصدقة من نظامها الأساسي وينشر إعلان التسجيل في الجريدة الرسمية مجاناً :-

٢ - تعتبر شهادة التسجيل الموقعة بتوقيع الوزير والمختومة بختمه بينة قاطعة على أن الجمعية أو الهيئة مسجلة وفق الأصول إلا إذا ثبت أن تسجيلها قد الغي .

المادة ١٠ - استئناف قرار التسجيل :-

١ - إذا انقضت مدة ثلثه أشهر على ورود الطلب إلى ديوان الوزير أو رئاسة الوزراء دون أن يتسلم مقدموه إشعاراً بالنتيجة ، أو يطلب معلومات لازمة ، أو بوجود نواقص قانونية في الطلب أو النظام المقدم ، فيحق لهم ، عندئذ ، أن يباشروا العمل كما لو كانت الجمعية أو الهيئة قد سجلت وفق الأصول .

٢ - إذا وصل الجواب بالرفض خلال المدة المذكورة ، فلمقدمي الطلب أن يعترضوا على القرار لدى محكمة العدل العليا خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ تبليغهم القرار .

المادة ١١ - سجل الجمعيات والهيئات الاجتماعية :-

يحفظ الوزير أو الموظف الذي يتدبه لهذه الغاية بسجل لجميع الجمعيات والهيئات الاجتماعية المسجلة تدون فيه أسماءها ومراكز نشاطها وأهدافها وأية معلومات أخرى يراها الوزير ضرورية .

المادة ١٢ - الإشراف على الجمعيات والهيئات الاجتماعية :-

تكون علاقة الوزارة مع الجمعيات والهيئات الاجتماعية مبنية على أساس التعاون والمشاركة في تأمين الخدمات الاجتماعية ورفع مستواها . والوزير أو أي موظف يتدبه من موظفي وزارته ، أن يزور مكان أية جمعية أو هيئة اجتماعية ، وأن يفحصها ويفحص سجلاتها وأوراقها ، للثبوت من أن أموالها تصرف في سبيل الأغراض التي خصصت لها ، والتأكد بوجه الأجيال ، من أنها قائمة بأعمالها وفق متطلبات هذا القانون ومتشعبة مع الأهداف المقررة لها ومتعاونة مع الوزارة المختصة لتحقيقها .

هذا هو الأصل

المادة ١٣ - التقارير السنوية وغيرها :-

على هيئة إدارة الجمعية أو الهيئة الاجتماعية ان :-

١ - تحتفظ بمراسلاتها في المركز الرئيسي والقروع ، بسجلات منظمة تدون فيها بالترتيب المعلومات التالية :-
أ - النظام الاساسي واسماء الاعضاء المؤسسين واسماء هيئة الادارة في كل دورة انتخابية وتاريخ انتخابها .

ب - اسماء جميع الاعضاء مع ذكر هوياتهم واعمارهم وتاريخ انتسابهم .

ج - مقررات هيئة الادارة بصورة متسلسلة .

د - حساب الواردات والمصروفات بوجه التفصيل .

٢ - تشعر الوزير ، بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل منطقة اعمالها بكل تعديل او تعديل بطراً على مركزها او نظامها او اعضاء هيئة ادارتها ، على ان لا يكون تعديل النظام نافذا الا بعد موافقة الوزير ويجب ان تقدم المعلومات اللازمة للوزير خلال اسبوعين من قرار التعديل او التعديل .

٣ - تقدم للوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في منطقة اعمالها ، تقريراً سنوياً على نسختين تين فيه اعمالها ومجمل المبالغ التي انفقها في تحقيق اهدافها ومصادر وارداها واية معلومات اخرى ترغب في تقديمها الى الوزارة ، او يطلب اليها تقديمها .

٤ - يجب ان تحصل الجمعية او الهيئة الاجتماعية على شهادة من فاحص حسابات مرخص يقوم بفحص حساباتها (مع حساب القروع) مرة في السنة على الاقل ، على انه يجوز للجمعية او الهيئة ، التي لا تتجاوز ميزانيتها السنوية خمسمائة ديناراً ، ان تطلب من الوزير انتداب احد موظفي وزارته للقيام بفحص حساباتها واعطائها الشهادة المطلوبة دون ان تدفع اجوراً مقابل ذلك ، وعلى الجمعية او الهيئة ، في كلا الحالتين ان ترسل الى الوزير نسخة مصدقة عن هذه الشهادة خلال شهر واحد من تاريخ اصداها .

المادة ١٤ - الحيل :-

١ - يجوز للوزير ان يأمر بحل اية جمعية او هيئة اجتماعية اذا اقتنع بانها :-

أ - خالفت نظامها الاساسي او ،

ب - لم تنفذ القرارات المنصوص عليها في نظامها ، او توقفت عن اعمالها مدة ستة اشهر ، او قصرت في القيام بها ، او

ج - رفضت ان تسمح للممثلين بحضور جلساتها او تفتيش عملها او اوراقها ، او

د - تصرفت باموالها على غير الاوجه المحددة لها ، او

هـ - قدمت الى المراجع الرسمية المختصة بيانات غير صحيحة . او

و - خالفت بوجه الاجمال اي حكم من احكام هذا القانون ، او

ز - اذا اقترح على ذلك ثلثا اعضاء هيئتها العمومية الذين يحق لهم التصويت .

٢ - يترتب على الوزير اشعار الجمعية او الهيئة المنوى الغاء تسجيلها ختلاً قبل الحل بشهر على الاقل .

٣ - يرسل امر الحل بواسطة المتصرف وللجمعية او الهيئة خلال خمسة عشر يوماً من تسلمها هذا الامر ان تعترض عليه لدى محكمة العدل العليا .

٤ - عند استلام الجمعية او الهيئة امر الحل يجب عليها ان توقف جميع اعمالها . الا اذا قدمت اعتراضاً على الامر لدى محكمة العدل العليا وفي حالة اصدار المحكمة قرارها برد الاعتراض فيجب على الجمعية او الهيئة ان توقف اعمالها من تاريخ تبليغها القرار .

المادة ١٥ - على الجمعية او الهيئة ان تبلغ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبل اليوم الذي سيجرى فيه انتخاب هيئتها الادارية بخمسة عشر يوماً على الاقل وللوزير ان يتدب احد موظفي وزارته لحضور الاجتماع للتحقق من ان الانتخاب يجري طبقاً للنظام الاساسي .

المادة ١٦ - يجوز للوزير ان يعين ، بقرار مسبق ، هيئة ادارة مؤقتة للجمعية او الهيئة الاجتماعية تتولى الاختصاصات المخولة لهيئة ادارتها في النظام الاساسي في الحالتين التاليتين :-

أ - اذا اصبح عدد اعضاء هيئة الادارة لا يكفي لانعقادها انعقاداً صحيحاً ، بسبب الاستقالة او الوفاة او التخلف عن حضور ثلاث جلسات متوالية بدون عذر . وتعدر تكلفة عدد الاعضاء طبقاً لاحكام النظام الاساسي .

ب - اذا خالفت هيئة الادارة احكام النظام الاساسي المتعلقة بتجديد انتخاب اعضائها ، او بدعوة الجمعية العمومية للانعقاد ، او بقبول الاشتراكات ، ولم تقم هيئة الادارة بإزالة اسباب المخالفة خلال شهر من تاريخ انذار الوزير الخطي . وعلى هيئة الادارة المؤقتة ان تدعو الجمعية العمومية للانعقاد في ظرف ستين يوماً من تاريخ تشكيلها ، وان تعرض عليها تقريراً مفصلاً عن حالة الجمعية او المؤسسة ، وتنتخب الجمعية العمومية في هذه الجلسة هيئة ادارية جديدة .

المادة ١٧ - يجوز للجمعيات والهيئات الاجتماعية المسجلة وفق هذا القانون جمع التبرعات والاعلانات واقامة الحفلات الخيرية ، في حدود الاغراض التي تعمل لها ، وفي حدود مناطق اعمالها ، على ان تقدم طالباً بذلك الى الوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في اللواء قبل الموعد المحدد للجمع بشهر على الاقل ، وعلى الوزير ان يبت في الطلب خلال ثلاثة اسابيع من تقديمه .

مجلس النواب

ويحق للوزير في حالات الاعانة المستعجلة ان يرخص بالجمع وفقا لما تتطلبه تلك الحالات .

وفي حالة رفض الترخيص يتعين بيان الاسباب في القرار الصادر بذلك .

لا يجوز للهيئات او الافراد او الجبايات غير المسجلة وفاقا لاحكام هذا القانون جمع التبرعات من الجمهور بأية وسيلة كانت الا اذا تعذر وجود جمعية او هيئة اجتماعية تقوم بذلك العمل او في حالات الاعانة المستعجلة او الطارئة .

المادة ١٨ - للوزير في حالة جمع التبرعات بأية وسيلة من الوسائل بغير ترخيص ان يأمر بمصادرة ما تجمع منها لحساب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وللتنصرف به في وجوه الخير التي تراها .

المادة ١٩ - الجمعيات والهيئات الاجنبية التي تقوم بخدمات اجتماعية في المملكة .

١ - يجوز للهيئات والمؤسسات الاجتماعية والجمعيات الاجنبية المؤلفة في الخارج التي تقوم بخدمات اجتماعية ، سواء كانت خيرية او ثقافية او رياضية او دينية او طبية ، ان تنشئ لها فروعا او اكثر في المملكة للقيام بخدمات اجتماعية مجانية ، او يرسم لتحديد قيمته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بترخيص من الوزير وفق الشروط التي يقرها ، على ان يتضمن طلب الترخيص الذي تقدم به البيانات التالية : -

أ - اسم الجمعية الاصلية ومركزها الاساسي ومراكز فروعها .

ب - عنوان واسماء اعضاء الهيئة الادارية في مركزها الاساسي .

ج - اغراض الجمعية الاصلية تفصيلا .

د - اسماء المسؤولين عن فروع او فروع الجمعية في المملكة وجنسياتهم .

هـ - اغراض فرع او فروع الجمعية او الهيئة القائمة او المنشأة في المملكة والمشاريع الخاصة بها .

و - كيفية التصرف بالاموال والممتلكات الخاصة بفرع او فروع الجمعية او الهيئة في المملكة ، عند انسحابها او خلعها او تصفية اعمالها في المملكة ، ويشترط في ذلك ان لا يخرج ذلك التصرف عن الغايات التي حددتها التبرعون ، او دفعوا اموالهم لتحقيقها وتصرف ضمن حدود هذه المملكة . ويتربط على المسؤولين عن فرع او فروع الجمعية او الهيئة : -

١ - ان يعلموا الوزير بكل تعديل يطرأ على المقررات (أ) و (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من هذه المادة خلال شهر واحد من تاريخ التبديل .

٢ - ان يأخذوا موافقة الوزير على اي تعديل يطرأ على الفقرة (هـ) من هذه المادة ولا يعتبر التبديل نافذا المفعول قبل الحصول على هذه الموافقة .

٢ - يحق للوزير بموافقة مجلس الوزراء ان يرفض السماح لاية هيئة او جمعية اجنبية بالعمل في المملكة ، او ان يفرض عليها اية شروط يراها مناسبة ، او ان يعدل الشروط السابقة . او ان يلغي ترخيصها ، دون ان يكون لها الحق بالاعتراض على هذه القرارات امام المحاكم .

٣ - يجوز للوزير ، او اي موظف يتدبه من موظفي وزارته لهذه الغاية ، ان يدخل مكان اية هيئة اجتماعية او جمعية اجنبية وان يفحص سجلاتها للتثبت من ان اموالها تصرف في سبيل الاغراض التي خصصت لها ، وللتأكد ، بوجه الاجمال ، من انها قائمة بمتطلبات هذا القانون ، ومتشعبة مع الاهداف المقررة لها ، ومتوافقة والوزارة المختصة ، وغيرها . لتحقيقها .

٤ - على هيئة ادارة فرع الجمعية او الهيئة اية فروع اخرى لما في المملكة ان : -

أ - تحتفظ بمراسلاتها بشكل منتظم وبسجلين لتسجيل .

١ - قرارات هيئة الادارة .

٢ - حساب وارادات الجمعية ومصرفاتها بالتفصيل .

ب - تقدم للوزير بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في منطقة اعمالها ، تقريراً سنوياً على نسختين تبين اعمالها ومجمل المبالغ التي انفقتها في تحقيق اهدافها ، ومصادر واراداتها ، واية معلومات اخرى يطلب الوزير تقديمها ، او ترغب الجمعية او الهيئة في تقديمها الى الوزارة .

ج - تحصل على شهادة من فاحص حسابات مخصص يقوم بفحص حسابات الجمعية ، او اي فرع من فروعها ، مرة في السنة على الأقل . وعلى الجمعية ان ترسل الى الوزير ، بواسطة مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل في اللواء ، نسخة مصدقة عن هذه الشهادة خلال شهر واحد من تاريخ اصدارها .

٥ - اذا كانت اللجنة الاجتماعية التي تقدمها الجمعية او الهيئة الاجنبية في المملكة ليست خدمة مجانية ، او كانت زبونها تزيد على عشرة بالمائة من التكاليف المتكررة ، فان عليها ان تنقيد بجميع ما جاء في هذه المادة ان يحمل وزير التربية والتعليم على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اذا كانت الخدمة تعليمية وعلى وزير الصحة على وزير الشؤون الاجتماعية والعمل اذا كانت الخدمة صحية .

٦ - اذا كان لفرع الجمعية او الهيئة الاجنبية الذي يقوم ، او ينوي القيام بخدمات اجتماعية في المملكة غايات اخرى ، غير هذه الخدمات سواء كانت دينية ام ثقافية او غير ذلك ، فعلى الفرع ان يحصل على ترخيص للعمل لتلك الغايات من الجهات المختصة قبل التقدم بطلب تسجيله وفاقا لاحكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - العقوبات :-

كل من يخالف بمفرده او مع اى شخص آخر او اشخاص اخرين اى حكم من احكام المواد السابقة يعاقب بعد ادائه بقرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر او بكلتا هاتين العقوبتين .

المادة ٢١ - الهيئات الدينية الرسمية والرهينات المؤلفة في المملكة :-

يحق الهيئات الدينية الرسمية والرهينات المؤلفة في المملكة ان تقوم بخدمة اجتماعية تهدف الى النفع العام للمحتاجين دون استهداف الربح المادى ، ودون استيفاء اى اجر من المتفعين يزيد على عشر التكاليف المتكررة ، ويشترط في ذلك ما يلي :-

١ - الحصول على موافقة الوزير على تأسيس تلك الخدمات وادارتها ووضعها تحت اشراف وزارته ، بحيث تكون خاضعة للتفتيش ، تأميناً لتحقيق ذلك الاشراف ، ولسير تلك الخدمات سيراً يحقق اهدافها والنفع العام . ويقتصر الاشراف على المؤسسة او الخدمة الاجتماعية المنظمة ، دون الهيئة الدينية او الرهينة التي تنبثق عنها .

٢ - الحصول على موافقة الوزير على اى تعديل يطراً على تلك الخدمات ، ولا يعتبر التعديل نافذ المفعول ، الا بعد الحصول على هذه الموافقة ، ويعتبر من الاعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية التي تشملها هذه المادة انشاء اى ملجأ او معهد تعليمي مجاني للمحتاجين ، او مركز اجتماعي للفقراء ، او توزيع المساعدات النقدية او العينية بشكل منظم او تقديم العلاج مجاناً ، او العناية الطبية المنظمة المجانية وما شابه ذلك . وتحقيقاً للنفع العام والغايات المرجوة من هذا الاشراف ، تكون للوزير المختص نفس الصلاحيات المطاة لوزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، وذلك بالنسبة الى نوع الخدمة من تعليمية او صحية ، بحيث يشتر لثفي هذه الصلاحيات بالنسبة الى الاولى وزير التربية والتعليم وبالنسبة الى الثانية وزير الصحة .

اما اذا كانت الخدمة الاجتماعية التي تهدف الى النفع العام لا تستهدف الربح ، ولكنها لا تقدم للمحتاجين مجاناً ، وانما تستوفى عنها رسوم فعلية تزيد على عشر التكاليف المتكررة فيجب ان يتم الحصول على ترخيص بشأنها من الوزير المختص . (وزير التربية والتعليم بالنسبة الى المعاهد النزاسية ووزير الصحة بالنسبة الى المستشفيات والمستوصفات) ويكون للوزير المختص حق الاشراف كما جاء اعلاه .

اذا وقعت اية مخالفة لاحكام هذه المادة يلتفت الوزير المختص نظر الهيئة الدينية الرسمية او الرهينة الى ذلك ، لتبادر الى اصلاح المخالفة الحاصلة خلال مدة كافية ومعتولة اقصاها شهر واحد . فاذا لم تقم الهيئة الدينية الرسمية ، او الرهينة . باصلاح المخالفة كما جاء اعلاه . يقوم الوزير المختص برفع الامر الى مجلس الوزراء لاتخاذ القرار الذي يراه مناسباً .

المادة ٢٢ - الغاء وتعديل التسجيل الحالى :-

يجب على الجمعيات والهيئات الاجتماعية القائمة عند صدور هذا القانون والتي تم تسجيلها او الترخيص لها بموجب قانون الجمعيات الخيرية رقم ١٢ لسنة ١٩٥٦ او قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦ او اى قانون آخر ان تقدم بطلب للتسجيل خلال ثلاثة اشهر من تاريخ العمل به فاذا لم تطلب التسجيل خلال هذه المدة تعتبر منحلة وغير قائمة .

المادة ٢٣ - وضع الأنظمة :-

يجوز لمجلس الوزراء ، بموافقة جلالة الملك ، ان يصدر أنظمة لتنفيذ غايات هذا القانون . وتعتبر جميع الأنظمة التي صدرت قبل نفاذ هذا القانون مرعية الاجراء كأنها صدرت بمقتضاه وحتى صدور أنظمة اخرى تقوم مقامها .

المادة ٢٤ - الالغاءات :-

يلغى قانون الجمعيات لسنة ١٩٣٦ وقانون الجمعيات الخيرية رقم ١٢ لسنة ١٩٥٦ ويبطل العمل بكل تشريع اردني او فلسطيني الى المدى الذى يخالف فيه احكام هذا القانون .

المادة ٢٥ - التنفيذ :-

رئيس الوزراء ووزراء العدلية والداخلية والشؤون الاجتماعية والعمل والتربية والتعليم والصحة مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(ب)

المقرر : (متاباً)

قرار رقم (١٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٤ ونظرت في مشروع قانون مائة مائة مائة لسنة ١٩٦٤ وبعد تدقيقه ودراسة فقرات قبوله كما ورد من الحكومة مع حذف عبارة (واأمين العاصمة مكلفين) الواردة في المادة الاخيرة واستبدالها بعبارة (والوزراء المختصون مكلفون) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية
الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس : يتلى المشروع مادة مادة كما ورد من الحكومة مع تعديل اللجنة القانونية للموافقة عليه .
(فتلاه المقرر مادة مادة كما ورد من الحكومة مع تعديل اللجنة ووافق المجلس على كل مادة مشة بمجموعة وهذا نصه بالصيغة التي سترفع فيها الى مجلس الاعيان المقرر) .

الاسباب الموجبة

لوضع مشروع قانون المياه لمدينة عمان

بما ان الامانة قد حصلت على قرض بمبلغ مليوني دولار من مؤسسة البنك الدولي ، وذلك بواسطة الحكومة للقيام بالدراسة اللازمة وانشاء شبكة مياه جديدة لمدينة عمان ، ومن اجل ادارتها على الوجه الاكمل ، وبما ان المؤسسة المذكورة قد اشترطت تشكيل ادارة مستقلة بمشروع المياه لذلك تم وضع قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٤ المرفق لتوفير الشروط التي طلبتها المؤسسة .

هذا بالإضافة الى انه قد ثبت بعد الدراسة الفنية ان مشروع المياه الحالي يندسر ما يزيد على ٥٠٪ بالنسبة الى كلفة التشغيل و ٥٠٪ بالنسبة الى ضياع المياه في المواسير لتكوينها الغير في والتي يصعب مراقبتها .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٤

قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٤

— — — — —

المادة ١ - العنوان

يسمى هذا القانون (قانون مياه مدينة عمان لسنة ١٩٦٤) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفسير الاصطلاحات

يكون للالفاظ والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك . -

(الوزير) رئيس الوزراء

(المجلس) مجلس امانة العاصمة .

(امين العاصمة) امين مدينة عمان .

(اللجنة) اللجنة التي يعينها المجلس بموجب المادة (٤) من هذا القانون .

(المصلحة) مصلحة مياه مدينة عمان .

(المدير) المدير التاني بأعمال مصلحة المياه .

(المحكمة) المحكمة ذات الصلاحية .

(السلطة) سلطة المياه المركزية .

(طبيب الامانة) الطبيب الصحي لمدينة عمان .

(حدود التزويد) حدود امانة مدينة عمان ، البلدية القائمة في أي وقت ، والنامق البادية التي تدفها فيها ، من وقت لآخر ، بموافقة الوزير .

(الاماكن) تشمل الاراضي .

(السنة المالية) تعني السنة التي تبدأ من تاريخ اول نيسان وتنتهي بتاريخ ٣١ آذار الذي يليه .

(السنة المبحوث عنها) تعني ، لغايات المادة (١٤) الفترة (١) من هذا القانون مدة الاثني عشر شهراً التي تنتهي بتاريخ سابق لتاريخ تقديم اقتراح لاصدار أمر بمقتضى تلك المادة .

(الاجتماع السنوي) أول اجتماع تعقده اللجنة في السنة الجارية بعد تعيينها ويعني فيها بعد أول اجتماع تعقده اللجنة بعد ان يتم تعيينها السنوي من قبل المجلس .

(المستهلك) الشخص المزود ، او الذي على وشك ان يزود ، بالمياه من قبل المجلس .

(المالك) الشخص الذي يستلم حالياً ايجار الاماكن لحسابه الخاص ، او بصفته وكيل او قبا ، او الشخص الذي يحق له استلام الاجار لو كان المكان مؤجراً .

(الانبوب الرئيسي) الانبوب الذي يمدده المجلس بنية توزيع المياه بصورة عامة ، وليس المستهلكين كأفراد ، وتشمل أي جهاز مستعمل مع ذلك الانبوب .

(انبوب التوزيع) تعني ذلك الجزء من الانبوب المعد لتزويد المياه من الانبوب الرئيسي الى الاماكن المزودة بها ، او الذي يخضع لقوة الضغط من الانبوب الرئيسي ، او الذي يكون خاضعاً لذلك الضغط لولا انفصال حنفية (وكلمة حنفية لا تشمل المحبس « ستوبكوك ») .

(انبوب الوصل) ذلك الجزء من انبوب التوزيع الواقع بين خطوط المجلس الرئيسية والمحبس ، وفي حالة عدم وجود محبس تعني ذلك الجزء من انبوب التوزيع الواقع بين خطوط المحبس الرئيسية وحافة الشارع الممتد فيه الخط الرئيسي .

(انبوب التزويد) تعني ذلك الجزء من انبوب التوزيع الذي ليس انبوب وصل .

(أجهزة المياه) تشمل الانابيب والحفريات والمحابس والصهاريس والحلقات والعدادات ومستودعات المياه والحمامات والمراحيض والأجهزة المماثلة الأخرى التي لها علاقة بتزويد واستعمال المياه .

(تزويد المياه بالمنزلة) كمية المياه التي تأخذها أية مصلحة مياه لتزويدها .

(الغايات المنزلية) غايات الشرب والغسيل والمتطلبات الصحية المنزلية لمستهلك وامالته المقيمة معه .

مكتبة مجلس النواب

المادة ٣

ابتداء من بدء تنفيذ أحكام هذا القانون يقوم المجلس بتنفيذ الواجبات والمسؤوليات المترتبة عليه :-

الواجبات والمسؤوليات المفروضة بمقتضى هذا القانون

- أ - تأمين الحصول على كميات كافية من المياه لحاجات السكان المقيمين ضمن حدود التزويد .
- ب - حماية تلك المياه من التلوث .
- ج - توزيع كميات وافرة من المياه النقية لغايات المنزلية ضمن حدود التزويد .
- د - المحافظة على تلك المياه وعلى حسن استعمالها .
- هـ - القيام بكل ما يلزم لتنفيذ الواجبات والمسؤوليات المترتبة على المجلس بموجب هذا القانون . بما في ذلك دراسة الاستهلاك والمطالبات الحالية ، وتقدير المطالبات المستقبل ، ووضع وتنفيذ اقتراحات من شأنها مجابهة المطالبات الحالية والمستقبلية ضمن حدود التزويد .

المادة ٤ - تأسيس مصلحة مياه وتعيين لجنة

١ - يقوم المجلس بتعييناً لغايات هذا القانون وبغية تنظيم وتنفيذ الواجبات والمسؤوليات المترتبة عليه بموجب هذا القانون بشكل أفضل بتأسيس مصلحة مياه ، يطلق عليها اسم مصلحة مياه مدينة عمان ، وتعيين لجنة يهدها إليها ممارسة صلاحيات المجلس مع أية قيود يرى المجلس ضرورة لها ، باستثناء صلاحية فرض ائتمان المياه ، والحصول على قروض مالية .

٢ - ان تعيين اللجنة وتشكيلها واجتماعاتها واجراءاتها يتم بموجب انظمة تصدر استناداً الى هذه المادة .

٣ - تعتبر المصلحة دائرة من دوائر امانة العاصمة .

المادة ٥ - تعيين الموظفين :

١ - يمين المجلس مديراً ومعاوناً أميناً للسر والمصلحة من ذوي الكفاءة وموظفين ومستخدمين آخرين حسبما يرى ضرورياً للقيام على احسن وجه بالواجبات المترتبة عليه بمقتضى هذا القانون ، ويجوز للمجلس ان يدفع للمدير والمحاسب وامين السر ، والموظفين ، والمستخدمين الآخرين الذين يمينهم الاجور المعقولة التي يقررها مراعيًا في ذلك ضرورة استخدام اشخاص اختصاصيين من حيث العلم والخبرة مع مراعاة ما تقدم ، تطبق بالنسبة لموظفي ومستخدمي المصلحة أنظمة موظفي البلديات المعمول بها في أي وقت ، والمطبقة على موظفي الامانة من حيث شروط العمل وحقوق وواجبات الموظفين والمستخدمين .

٢ - لا يجوز في أي حال من الاحوال قيام شخص واحد بأكثر من وظيفة من الوظائف الواردة في البند (١) من هذه المادة .

المادة ٦ - تحويل وملكية الموجودات

أ - اعتباراً من بدء العمل بهذا القانون : تصبح جميع الاراضي والابنية والمرافق ومصادر المياه وأية حديق اخرى والصلاحيات والامتيازات وكافة الآلات والاثاث الرئيسية والفرعية والعدادات والتجهيزات والمحطات والمستودعات وقطع الفيسار والادوات والاجهزة والعربات والمخازن والمخططات والسجلات والاموال النقدية والتفرد والكتب والتقارير وأية أشياء موجودة بتاريخ ١٩٦٤/٣/٣١ او يتصل ان تحصل عليها بعد ذلك التاريخ لغايات اعمال المياه ملكاً للمصلحة .

ب - اعتباراً من بدء العمل بهذا القانون تنتقل التزامات الامانة التي تكبدها في سبيل مصلحة المياه قبل العمل بهذا القانون الى مصلحة مياه مدينة عمان كما تتحمل المصلحة المذكورة أية التزامات تنشأ بعد نفاذ هذا القانون كنتيجة لممارستها اعمالها .

المادة ٧ - صلاحيات الحصول على حقوق المياه

- ١ - يجوز للمجلس ان يحصل بطريق الاتفاق على حق اخذ المياه من أي جدول او مصدر آخر . شريطة الا يكون مثل هذا الاتفاق ساري المفعول إلا بعد موافقة الوزير عليه .
- ٢ - يجوز للوزير بناء على طلب المجلس ان يصدر أمر استيلاء اجباري بمنح المجلس بموجب حق اخذ المياه من أي جدول او مصدر آخر بموجب شروط يعينها في الامر المذكور .

المادة ٨ - صلاحية استملاك الاراضي

- ١ - يجوز للمجلس بموجب هذه المادة ان يستملك الاراضي لغايات المصلحة بالاتفاق سواء كان ذلك عن طريق الشراء او الاستئجار او المبادلة شريطة ان لا يكون مثل هذا الاتفاق ساري المفعول الا بعد موافقة الوزير عليه .
- ٢ - يجوز للوزير بناء على طلب المجلس ان يصدر امر الاستملاك الاراضي الضروري اجبارياً لأي من غايات المصلحة .
- ٣ - يلغى أي حق مرور خاص عبر الاراضي التي يخضع للمجلس استملاكها لغايات هذا القانون اجبارياً . وذلك بموجب قرار يتخذه المجلس ويبلغه لصاحب ذلك الحق ، ويشترط في ذلك ان لا يتم الانهاء إلا بعد انقضاء شهر من تاريخ الاستملاك او من تاريخ اشعار صاحب الحق ، ويعمل بالتاريخ المتأخر منهما .
- ٤ - يدفع المجلس تعويضاً لصاحب الحق يوافق الوزير على مقداره .

المادة ٩ - صلاحية استملاك آبار المياه

يجوز للمجلس بواسطة اشعار غير قابل للالغاء ، الطلب من مالك أي بئر أو بئر غاطس ، أن يبيع حقوقه للمجلس ، بسعر يتفق عليه بين المالك والمجلس بخالة عدم التوصل الى اتفاق ، بالسعر الذي يعينه محكم أو محكمون بينهم الوزير ويشترط في ذلك ان لا يمارس المجلس هذه الصلاحية الا اذا : -

١ - تمكن من تأمين الكميات الكافية من المياه لاستهلاك المالك في الاماكن العائده له وبصرف النظر عن حاجات عملائه .

٢ - وافق الوزير على السعر الذي سيدفع ثمناً لذلك البئر أو البئر الغاطس .

المادة ١٠ - اتفاقيات التزويد بالجملة

يجوز للمجلس الاتفاق مع أي شخص أو هيئة مؤلفة من عدة أشخاص أو بلدية ، على اخذ المجلس كميات من المياه بالجملة ، شريطة أن يوافق الوزير على مثل هذه الاتفاقية .

المادة ١١ - بيع الاراضي الخ

يجوز للمجلس بموافقة الوزير ان يبيع او يتصرف في أية اراضي او موجودات اخرى عائدة للمصلحة .

المادة ١٢ - ثمن الأراضي والموجودات

يستعمل المجلس الاموال الرأسمالية التي يحصل عليها نتيجة بيعه أية ارض او موجودات أخرى عائدة للمصلحة كما يلي : -

أ - أولاً لتخفيض قيمة الاموال الرأسمالية التي استندتها .

ب - ثانياً لتطوير رأسمالي جديد .

ج - ثالثاً لزيادة الاحتياطي .

د - رابعاً مشاريع عامة لتطوير المدينة .

هـ - خامساً لتخفيض اسعار المياه .

المادة ١٣ - منع حفر آبار جديدة

يجوز للمجلس ان يصدر أمراً بمنع استخراج المياه الجوفية ضمن حدود التزويد إلا عن طريق الآبار والآبار الغاطسة الموجودة .

المادة ١٤ - التصريح عن كميات المياه المسحوبة من الآبار

١ - يجوز للمجلس ان يصدر أمراً يطلب بموجبه من مالك أي بئر أو بئر غاطس ان يقدم تصريحاً عن :

أ - مجموع كمية المياه المستخرجة خلال السنة المبحوث عنها او .

ب - اعل نسبة في استخراج المياه في مدة ٢٤ ساعة خلال السنة المذكورة .

٢ - يعتبر أي تصريح يقدم بموجب الفقرة الأولى من هذه المادة بينة قاطعة على ما ورد فيه إلا ان للمجلس حق الطعن في صدق الكميات المستخرجة ، وفي نسبة الاستخراج امام المحكمة .

٣ - يحق للمحكمة ان تقرر نهائياً مجموع الكميات المستخرجة وأعلى نسبة للأستخراج في الحالة المشار اليها في الفقرة الثانية من هذه المادة ، ولها ان تأخذ بعين الاعتبار .

أ - حجم اية مضخة او مضخات

ب - فحص واختبار البئر الغاطس .

ج - الغاية التي استعملت من اجلها المياه المستخرجة .

د - الكميات التي يمكن اقتناع المحكمة بانها بيعت ، او تم التصرف بها بصورة اخرى .

هـ - كمية المحروقات التي استهلكت بغية الاستخراج وفي سبيله .

و - اية ظروف اخرى .

المادة ١٥ - نشر الاوامر

ينشر أي أمر يصدر بموجب المادتين (١٣) او (١٤) في صحيفة ، او صحف توزع ضمن حدود التزويد وتعلق نسخة منه في محل بارز في مبنى الامانة .

المادة ١٦ - العقوبات المترتبة على استخراج مياه من آبار جديدة

عند صدور ونشر امر بموجب المادتين ١٣ و ١٥ يعتبر جرماً استخراج المياه من مصدر جوفي غير الآبار او الآبار الغاطسة ، الموجوده بتاريخ صدور ونشر الامر المذكور ويعاقب مرتكبه بغرامة لا تقل قيمتها عن (١٠) دينار ولا تتجاوز (٥٠) ديناراً ، وذلك بالإضافة الى تضييع نفقات اغلاق البئر او ازالة أية انشاءات تتعلق بالبئر التي تتكبد المصلحة في سبيل ذلك .

المادة ١٧ - الغرامات المترتبة على استخراج المياه من الآبار

الموجودة بنسبة اعلى من النسبة المصرح بها .
بعد صدور الامر المشار اليه في المادتين ١٤ و ١٥ ونشره ، لا يجوز استخراج المياه من أي بئر أو بئر غاطس يكتفي ، او بنسبة تزيد عن الكمية او النسبة المذكورة في التصريح المعطى بموجب المادة ١٤ (١) او التي قررتها المحكمة بموجب المادة ١٤ (٣) ويعاقب كل من خالف ذلك بغرامة لا تقل عن عشرين ديناراً ولا تتجاوز المائة ديناراً .

المادة ١٨ - تقدير السنة الحالية

يقوم المجلس في أقرب وقت بعد نفاذ هذا القانون بأعداد تقدير الدخل والتفقات على أساس حساب الواردات للسنة المالية الجارية .

المادة ١٩ - التقرير والتقدير

يقوم بحاسب المصلحة بتقديم تقرير للمجلس قبل شهر من بدء السنة المالية على الأقل يضمته جميع الوقائع والمعلومات اللازمة لتمكين المجلس من تقدير المبلغ المطلوب خلال السنة المالية التالية . لتغطية العجز المتوقع في السنة المالية الحالية . والتفقات والمصاريف الناشئة عن قيام المجلس بتنفيذ حقوقه وواجباته والتزاماته بموجب هذا القانون ، بما في ذلك تسديد قيمة الفائدة والاقساط المترتبة على قروض المصلحة .

المادة ٢٠ - فرض ائتمان المياه

- ١ - يحدد المجلس بموجب قرار يتخذه ويقوم بنشره قبل ١ نيسان من كل سنة ائتمان المياه للسنة المالية التالية باسمه كافية للحصول على الأقل على المبلغ المقترح بموجب المادة ١٩ من هذا القانون . بالإضافة لأي مبلغ قد يرغب المجلس اقتطاعه لحساب الاحتياطي وحساب التجديد أو لأي منها .
- ٢ - يفرض المجلس نفس الاثمان على جميع مستهلكي المياه الذين يستعملونها لغايات وفي ظروف مماثلة ، إلا أن ذلك لا يمنعه من تخفيض تلك الاثمان بنسبة لا تتجاوز ٥٠٪ لاستعمال المستشفيات والمدارس والمؤسسات الخيرية وما يماثلها .
- ٣ - تعفى الحدائق والبرك العامة من ائتمان المياه التي تستهلك فيها لغاياتها باعتبارها للشفع العام .
- ٤ - تطبق احكام الجزء الثامن من نظام مصلحة مياه امانة العاصمة (تنظيم العمل لسنة ١٩٦٤ او أي تعديلات له فيما يتعلق بائتمان المياه واسسها وتقديرها واستيفاءها وما اشبه ذلك من الأمور .

المادة ٢١ - الحساب العام وحفظ النقود

- ١ - تنقل كافة مقبوضات المصلحة لصندوق عام خاص بها وتصرف جميع المدفوعات من ذلك الصندوق الا اذا ورد نص صريح بخلاف ذلك في هذا القانون .
- ٢ - يقوم المجلس بعمل الترتيبات الآتية والفعالة لاستلام المبالغ التي تدفع له وتلك التي يقوم بدفعها بالنسبة للمصلحة وتنقل هذه الترتيبات تحت اشراف محاسب المصلحة .

المادة ٢٢ - استعمال الواردات

- ١ - يستعمل المجلس كافة النقود التي يقبضها كواردات للمصلحة بما في ذلك أية مبالغ مدورة من أية سنة سابقة حسب الأولويات التالية :
أولاً - لدفع مصاريف أعمال المصلحة وجهازها وتنفقات الصيانة المتعلقة بها بما في ذلك جميع النفقات والمصاريف والغرامات المترتبة على المصلحة .

ثانياً - لتسديد المبالغ السنوية المستحقة على حساب القروض غير الممددة التي كان المجلس قد استأنفها للمصلحة قبل بدء العمل بهذا القانون .

ثالثاً - لتسديد فائدة واقساط القروض التي استأنفها المجلس للمصلحة بعد بدء العمل بهذا القانون .

رابعاً - لدفع أية مصاريف أخرى يفرضها هذا القانون والتي ليست من المصاريف التي يجوز قيدها على حساب رأس المال .

خامساً - لتوسيع وتحسين أعمال المصلحة أو إنشاء أعمال جديدة تتعلق بها أو لتوفير رأس المال لعمل المصلحة أن رأى المجلس ذلك مناسباً .

سادساً - لاقتطاع مبلغ لحساب الاحتياطي المنصوص عنه في المادة ٢٥ من هذا القانون أن رأى المجلس ذلك مناسباً .

سابعاً - لاقتطاع مبلغ لحساب التجديد المنصوص عنه في المادة ٢٦ من هذا القانون أن رأى المجلس ذلك مناسباً .

ثامناً - لاقتطاع مبلغ لأقامة مشاريع تطويرية للمدينة .

٢ - يدور الى السنة التالية أي رصيد قد يتبقى في أية سنة بما في ذلك الرصيد المدور من السنة السابقة .

المادة ٢٣ - بيان عن العجز أو الزيادة

يعلن المجلس بقرار يتخذه وينشره في مكان بارز في قاعة الامانة او في الصحف المحلية باقرب فرصة بعد نهاية السنة المالية عن قيمة زيادة أو نقص مقبوضات تلك السنة المالية عن مصروفات المصلحة وفي حالة وجود زيادة يعلن المبلغ الذي سيحوله لحساب الاحتياطي وحساب التجديد أو لأي منها .

المادة ٢٤ - نشر التقرير وكشف الحساب

يقوم المجلس باقرب فرصة بعد نهاية كل سنة مالية بتحضير تقرير وكشف عن حسابات المصلحة لتلك السنة المالية ويعمل الترتيبات اللازمة لأطلاع أي شخص مكلف بدفع ضريبة أو أي شخص يدفع أو يكون مسؤولاً عن دفع ثمن المياه للمجلس على ذلك التقرير والكشف أو على نسخ منها في أي وقت معقول .

المادة ٢٥ - حساب الاحتياطي

يجوز للمجلس أن يقتطع في أية سنة من واردات المصلحة المبالغ التي يراها مناسبة لتكوين حساب احتياطي والاحتفاظ به من أجل تغطية أي عجز في دخل المصلحة أو لمعالجة أية مطالبه غير اعتيادية أو ادعاء طارئ قد تعرض المصلحة لها في أي وقت أو للقيام بتفقات تجديد أو تصليح أو توسيع أو تحسين أي جزء من الانشاءات التي تكون جزءاً من المصلحة .

المادة ٢٦ - حساب التجديد

يجوز للمجلس أن يقتطع في أية سنة من واردات المصلحة المبالغ التي يراها مناسبة لتكوين حساب لتجديد والاجتفاظ به من أجل دفع نفقات تجديد السيارات الميكانيكية التي تكون جزءاً من المصلحة ومن أجل تعيين المبالغ التي تقتطع لهذا الغرض يؤخذ بعين الاعتبار عمر السيارات المتوقع وثمنها .

المادة ٢٧ - استئثار الاموال

يجوز ان تستثمر المبالغ الموجودة في حساب الاحتياط وحساب التجديد حسبما يراه المجلس مناسباً وبموافقة الوزير الى حين استعمالها لغايات هذين الحسابين ومع مراعاة الحد الاعلى المتصوص عنه في المادة ٢٥ يجوز استئثار الفائدة والارباح الناشئة عن تلك الاموال بنفس الطريقة .

المادة ٢٨ - واجبات المجلس بالمعونات

في حالة نقص واردات المصلحة عن نفقاتها خلال سنتين ماليتين متتاليتين وفي كل سنة منهما يقوم المجلس بتسديد العجز من واردات المجلس الاخرى .

المادة ٢٩ - حق المجلس بتقديم المعونات

بالاضافة الى الواجب المترتب على المجلس بمقتضى المادة ٢٨ فمن هذا القانون يجوز للمجلس ان يقدم معونات من اموال الامانة للقيام بمصاريف المصلحة كما يجوز له ان يقبل المعونات لغايات المصلحة من الحكومة، او من السلطة او من اية هيئة مهما كانت صفتها .

المادة ٣٠ - تدقيق ومراقبة الحسابات

١ - تكون حسابات المصلحة خاضعة للتفتيش من قبل أي عضو من اعضاء المجلس في أي وقت معقول .
٢ - تدقق حسابات المصلحة سنوياً من قبل مدققي حسابات مرخصين او من قبل ديوان المحاسبة حسبما يقرر المجلس بموافقة الوزير .

المادة ٣١ - صلاحية الاستدانة

للمجلس صلاحية استدانة المال لغايات المصلحة في حدود المبالغ وبموجب الشروط التي يوافق عليها الوزير .

المادة ٣٢ - تبادل المعلومات

تبلغ السلطة للمجلس أية معلومات قد تصل اليها بمقتضى المواد ٤ و ١٦ و ١٧ و ١٨ من نظام مراقبة المياه الجوفية لسنة ١٩٦١، وتتعلق بأي بحر او فحريات؛ ضمن حدود التزويد ويقوم المجلس بتبليغ السلطة أية معلومات من هذا النوع قد تصل اليه .

المادة ٣٣ - نقاوة المياه وتقارير العينات

١ - على طبيب الامانة ان يأخذ او يأمر بأخذ عينات من المياه بفترة منتظمة متعددة من اماكن مختلفة ضمن حدود التزويد وان يعمل الترتيبات اللازمة لفحصها وتحليلها كيميائياً وبيولوجياً .
٢ - تقدم الطبيب تقاريراً للمجلس بفترة منتظمة وعليه ان يتخذ بدون تأخير الاجراءات اللازمة على اساس نتائج فحص وتحليل عينات المياه .

٣ - يقدم طبيب الامانة للمجلس تقريراً خطياً مرة على الاقل في كل سنة حول مدى نقاوة المياه ويشمل التقرير خلاصة فحص وتحليل المياه خلال المدة التي يشملها التقرير .

٤ - توزع نسخ عن تقرير طبيب الامانة المشار اليها في الفترة ٣ كما يلي :-

أ - ترسل نسخة لكل عضو في المجلس .

ب - ترسل نسخة لمدير المصلحة .

ج - ترسل نسخة لوزير الصحة او لاية هيئة او دائرة حكومية يعينها المجلس من وقت لآخر .

د - توزع نسخة في مكاتب المصلحة واخرى في مكاتب الامانة لاطلاع أي مستهلك مياه عليها .

هـ - يقوم طبيب الامانة بعمل الترتيبات لفحص جميع الاشخاص :-

الموظفين في المصلحة والذين يقومون باعمال الانشاءات والتصلبكات وتسيير الأشغال فحصاً طبياً . يعاد فحص كل موظف اصيب بمرض في الامعاء لتأكد من شفاؤه من أي مرض ينقل بواسطة المياه .

المادة ٣٤ - تزويد المياه لغير الغايات المنزلية

يجوز للمجلس ان يزود أي مستهلك ضمن حدود التزويد بمياه لغايات غير الغايات المنزلية . بالاسعار ووفقاً للشروط التي يراها مناسبة . شريطة ان يكون اسعار تلك المياه معادلة لاسعار التي يستوفها المجلس من المستهلكين الاخرين الذين يستعملون المياه لنفس الغايات بطروف مماثلة .

المادة ٣٥ - منع او تقييد استعمال المياه

١ - اذا رأى المجلس ان هناك نقص او ان نقصاً قد يطرأ في المستقبل في كمية المياه الممنوعة للتوزيع . يجوز له ان يمنع ، او ان يفرض قيوداً ، للمدة التي يراها ضرورية على استعمال المياه لأي غرض .

٢ - يجب حيناً كان ذلك مستطاعاً ، اخطار مستهلكي المياه بصورة معقولة بالمنع او التقييد المشار اليه بالفقرة السابقة ، وقيل البدء بتنفيذه .

٣ - كل من يخالف شروط المنع او التقييد يعاقب بعد اذنته بغرامة لا تتجاوز قيمتها (٥٠) ديناراً .

المادة ٣٦ - انظمة لمنع ضياع المياه

١ - يجوز للمجلس اصدار انظمة لمنع ضياع المياه . والامتنع عن غير الضروري وسوء استعمال المياه . التي يقوم بتزويدها للمستهلك ، او تلويثها .

٢ - يجوز ان تشمل هذه الانظمة على احكام من شأنها :-

أ - تعيين حجم ونوعية ومواد وقوة وضع وترتيبات وكيفية وصل وفصل وتغيير وتصلب الاجهزة التي تستعمل للمياه .

بـ- منع استعمال اجهزة المياه التي تؤدي ، او قد يكون من المحتمل ان تؤدي نوعيتها او كيفية تركيبها او وصلها ، الى ضياع المياه او الاستهلاك الزائد : او سوء الاستعمال ، او خطأ في تقدير الكميات . او التلوث او ارتفاع الانابيب .

٣ - في حالة مخالفة أي شخص أحكام أية انظمة صادرة بمقتضى هذه المادة يجوز للمجلس بالإضافة لصلاحية باتخاذ الاجراءات المخصوص عنها في تلك الانظمة ان يتخذ الخطوات اللازمة لتغيير ، او تصليح ، او استبدال الاجهزة العالدة للشخص المخالف . او التي يستعملها ، والتي تكون غير مطابقة للمواصفات المنصوص عنها في الانظمة . وفي هذه الحالة يجوز للمجلس ان يسترد المصاريف المعقولة التي تكبدها في هذا الشأن ، بالطريقة التي تحصل بها الامانة اموالها من الشخص المخالف .

المادة ٣٧ - انظمة لمنع التلويث

١ - يجوز للمجلس إصدار أنظمة لحماية المياه العائدة له ، أو التي هو مخول بالاستيلاء عليها من التلوث . سواء كانت المياه سطحية أو جوفية .

٢ - يجوز ان تشمل هذه الانظمة على : -

أ - تحديد للمنطقة التي يرى المجلس ضرورة مراقبتها من قبله .

ب- منع ، او تنظيم ، أي عمل معين ضمن تلك المنطقة .

٣ - عندما يجري تحديد منطقة كما هو المذكور اعلاه يجوز للمجلس ان يطلب من أي شخص يملك او يشغل مكاناً ضمن تلك المنطقة بموجب اشعار يبلغه للشخص المذكور: ان يقوم بإحصال مبيته يزي المجلس ان القيام بها ضروري لمنع تلوث المياه العائدة للمجلس واذا تخلف ذلك الشخص عن تنفيذ ما يطلب منه بموجب الاشعار يعاقب بعد اذنته. بالاعراض المنصوص عنها في الانظمة لقيامه بعمل ممنوع بموجبها.

٤ - يجوز للمجلس بالإضافة الى حق اتخاذ الاجراءات المنصوص عنها في الانظمة ان يقوم بنفسه بانجاز الاعمال وحفظها بحالة جيدة ويحق له ان في هذه الحالة يستدعي المصاريف المعقولة التي تكبدتها نتيجة لذلك من الشخص المتخلف بالطريقة التي تحصل بها الاموال البائدة.

المادة ٣٨ - تغيير حدود التراب

يجوز الوزير بناء على طلب المجلس ان يأمر بتسجيل حدود التزويد بشرطه ان لا تشمل الحدود المعدلة منطقة توزيع تابعة لمصلحة مياه اخرى الا بموجب تلك المصلحة ولا يجوز الامتناع عن الموافقة الا لاسباب معقولة وفي حالة نشوء خلاف عما اذا كانت هناك اسباب معقولة للامتناع عن الموافقة بحال المسألة الوزير الفصل فيها :

المادة ٣٩ - صلاحية حفر الطرق

للمجلس في سياق ممارسة صلاحيته بموجب هذا القانون . الحق بنشر الطرق والوصف في أي شارع أو جسر ويكسر أية مجاري أو أفتة أو نفق في تلك الشوارع أو الجسر أو فوقه أو تحته ويشترط في ممارسة هذا الحق مراعاة الشروط الواردة في الجزء الثاني من نظام مصلحة مياه أمانة العاصمة (تنظيم العمل) لسنة ١٩٦٤ أو أية تعديلات له .

المادة ٤٠ - صلاحية استملاك عدادات المياه الموجودة

يجوز بأمر من الوزير تخويل المجلس صلاحية استهلاك جميع عدادات المياه الموجودة والمتصلة بذلك الوقت في أية اماكن عن طريق الشراء او بأي طريقة اخرى وتصبح جميع تلك العدادات ملكاً للمجلس ابتداء من التاريخ المعين في الامر المذكور ويقوم المجلس ابتداء من ذلك التاريخ بصيانتها وتصليحتها واستبدالها على حسابه ، كما يرى مناسباً ويشترط في ذلك ما يلي : -

أ - ان يكون للمجلس الحق ان يطلب من مالئ أي عداد تصليحه وفحصه من قبل المجلس على نفقة المالك قبل ان يتم أستملاكه .

ب - إذا نشأت الحاجة لإصلاح العداد أو صيانته أو استبداله عن أهبال مشغل المكان أو عن أي عمل قام به متعمداً يجوز للمجلس أن يسترّد مصاريف العناية أو التصليح . أو التجديد المفقولة بالطريقة التي تفصل بها أموال البلدية الأخرى .

المادة ٤١ - صلاحية دخول الأماكن

١ - يجب لموظف المصلحة ان يدخل أي مكان في اوقات معقولة بعد ابراز مستند مصادق حسب الاصول أن طلب منه ذلك ، بغية التحقق من ارتكاب أية مخالفة في الحاضر او في الماضي لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة عوجه .

٢ - كل من يعين متعمداً الموظف الذي خول صلاحية دخول الأماكن يعاقب بعد أدانته بغرامة لا تزيد قيمتها عن (٥) دنانير .

المادة ٤٢

أ - كل من ارتكب مخالفة بموجب هذا القانون أو أية أنظمة صادرة بوجه يعاقب بعد ادانته وفي حالة عدم النقص على عقوبة أخرى يعاقب بغرامة لا تتجاوز قيمتها (٥٠) ديناراً عن كل مخالفة وبغرامة خمسمئة دينار عن كل يوم مستمر فيه بعد الادانة .

ب - جميع الغرامات التي تحصل بموجب هذا القانون أو أي نظام صادر بمقتضاه تعتبر واردات للمصلحة .

和合

المادة ٤٣ - الاجراءات

- ١ - ينحصر حق اتخاذ الاجراءات بشأن المخالفات الناشئة عن هذا القانون او عن الأنظمة الصادرة او التي قد تصدر بموجب المجلس او الشخص المتضرر او الوزير .
- ٢ - المحكمة ذات الصلاحية للنظر في جميع المخالفات والأمور المتعلقة بهذا القانون أو بالأنظمة الصادرة أو التي قد تصدر بموجب ، باستثناء استرداد النفقات التي قد يتكبدها المجلس في سبيل تنفيذ أحكام هذا القانون أو الأنظمة التي قد تصدر بموجب هي محكمة أمانة العاصمة .

المادة ٤٤

- ١ - يقوم المجلس بتقديم الأنظمة ، المشار إليها في المادة ٤ (٢) من هذا القانون كما يقوم أيضاً بتقديم أنظمة تتعلق بمد الأنابيب الرئيسية وحفر الشوارع وتزويد المياه للغابات المزيلة والغامة ، وثبات قوة الضغط وكبات التزويد ومد وصيانة أنابيب التزويد ، والوصل والمحابس وأثمان المياه واستيفاءها ومنع ضياع المياه والعدادات والأجهزة الأخرى الى مجلس الوزراء للحصول على موافقته عليها .
- ٢ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس أن يصدر الأنظمة التي يراها ضرورية لتمكين المجلس من القيام بتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ٤٥

يلغى أي قانون أو نظام آخر الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع أحكام هذا القانون .

المادة ٤٦

رئيس الوزراء والوزراء المختصون مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

(ج)

المقرر (تأبياً) :

قرار رقم (١٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٢/١٢/١٩٦٤ واعادت النظر في مشروع قانون التجارة وعلى ضوء قرار مجلس النواب المؤقر بإعادة النظر في المشروع وعلى ضوء مذكرة اتحاد غرف التجارة الاردنية وملاحظات السادة النواب المحترمين ، فقد درست اللجنة تلك الملاحظات واجرت التعديلات التالية :-

١ - في المادة ٣٧ شطب عبارة (ويكون هذا القرار قطعياً) واستبدلها بعبارة (ويكون هذا القرار قابلاً للطعن فيه بالطرق القانونية) .

٢ - في المادة ٢١٤ تستبدل كلمة (سنة) الواردة في الفقرة (٢) منها بكلمة (سنتين) . وتستبدل عبارة (ستة اشهر) الواردة في الفقرة الثالثة منها بكلمة (سنة) .

٣ - في المادة ٢٤٦ تستبدل عبارة (عشرة أيام) الواردة في الفقرة (١) منها بعبارة (ثلاثين يوماً) وتستبدل عبارة (عشرين يوماً) الواردة في الفقرة (٢) بعبارة (سنتين يوماً) السطر الثاني وتستبدل عبارة (سبعين يوماً) بعبارة (تسعين يوماً) الواردة في السطر الثالث .

٤ - في المادة ٣٧٤ تستبدل عبارة (ثلاثين يوماً) الواردة في آخر الفقرة الثانية منها بعبارة (سنتين يوماً) .

٥ - في المادة ٣٧٥ تستبدل عبارة (عشرة أيام) الواردة في الفقرة (٣) منها بعبارة (ثلاثين يوماً) .

٦ - في المادة ٣٧٧ تستبدل عبارة (ثمانية أيام) الواردة في الفقرة (١) منها بعبارة (ثلاثين يوماً)

وبهذا فإن اللجنة تعود وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على مشروع القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات المتوه عنها في هذا القرار .

الاجرة القانونية في الواقع هذا المشروع مأخوذ عن القانون السوري .

الرئيس : هذا قانون كبير فهل لأحد ملحوظة عليه ؟

السيد ملحيس نائب نابلس : معالي الرئيس

في المادة - ١٦ - ان التاجر الذي يقل رأسماله عن الف دينار لا طاقة له على القيام بما يطلب منه في مشروع القانون كما جاء في المادة - ١٦ - حول تنظيم دفاتر التجارة ودقتر صور الرسائل والبرقيات ودقتر الجرد والميزانية انا اذان يجب تنظيمهما على الاقل كل سنة ، هناك فئة كبيرة من التجار في البلد الذين عندهم محلات تجارية ، يجوز ان يتعاطى العمل بأربعائه دينار او خمسمائة دينار او ثمانمائة دينار وأسمال - اذا طلب منه ان ينظم هكذا دفاتر لا طاقة له القيام بهذا الشكل ربما يكون نصف أمي ، فهنا يجب تحديد التاجر الذي يتوجب عليه ان يقوم بتنفيذ المادة - ١٦ - من مشروع هذا القانون .

المقرر : ارد على اعتراض أو اقتراح سعادة الاخ الكريم بأنه لا يوجد هناك سلطة أو مؤسسة تحدد بالضبط رأسمال التاجر ، ربما كان هذا الاستثناء سبباً في جعل تجار كثيرين يتظاهرون بسان رؤوس أموالهم دون الحد الذي اقترحه الأخ وأقول بسان الغاية من وجود الدفاتر التجارية هي فيها في الحقيقة ضماناً لمصلحة التاجر نفسه ولمصلحة الدولة واذا ما

اوجدنا اية استثناءات فاننا بذلك نسمح للتجار ان يتواطأوا او يهربوا او يخفصوا حقيقة الارباح التي يمتثلونها بالإضافة الى ان هناك حقوق ترتب على هذه الدفاتر فالدفاتر المنظمة تعتبر حجة في المحاكم ولهذا نفروض في التاجر الذي يعمل في التجارة ان يقوم بتنظيم دفاتره بالذات او بالواسطة وبذلك نخلق عملاً للناس الآخرين ، عبارة عن واحد يأتي كسل يوم بنصف ساعة ينظم دفاتره ويأخذ عشرة قروش وانتهى الاشكال .

السيد ملحميس نائب نابلس : في ذهن سعادة المقرر فئة التجار الذين يشتغلون على نطاق واسع ولكن في كثرة في البلد من التجار كالبقال عنده عمل تجاري ويعتبر تاجراً ومنسب الى الفرقة التجارية وبالنسبة لتعديل رأس المال في نظام الغرف التجارية لا يعطى انسان رخصة مهن الا بعد ان يحصل على شهادة من غرفة التجارة برأسماله .

المقرر : انا برأيي اذا خلقنا اي استثناء في هذا القانون فان النص كله يصبح غير مفيد وغير مجدي .

السيد ملحميس نائب نابلس : وانا اقول بالنسبة للفتة من صغار التجار لا طاقة لهم للقيام بما تتطلبه هذه المادة .

المقرر : كيف ؟

السيد ملحميس نائب نابلس : وربما كان نصف أمي .

المقرر : لا توجد اية وسيلة لمعرفة رأس منزل التاجر ، ولا وزارة الاقتصاد تستطيع ولا وزارة الجمارك تستطيع ولا اية هيئة تستطيع ان تقول رأسمال هذا التاجر الحقيقي الف دينار او مائة دينار .

السيد ملحميس نائب نابلس : التاجر السني رأس ماله أكثر من الف دينار تطبق عليه هذه المادة .

المقرر : كيف تعرف ذلك ؟

السيد ايسو الراجب نائب عمان : ان جميع القوانين التجارية في جميع دول العالم تحدد درجات التجار وفي هذا البلد تحدد الدرجات من قبل الغرف التجارية فيوجد من الدرجة الاولى الى الدرجة الخامسة فلو فرضنا ان البقال يود ان ينظم دفاتره وجب عليه ان يوظف احد مدققي الحسابات للقيام بهذا العمل مما يضطره لدفع نفقات اضافية فان التاجر صاحب رأس مال اربعماية دينار او خمسمائة او الف لا يستطيع ان يحضر مدقق حسابات للقيام بهذا العمل وكذلك يوجد كثير من التجار المتجولين وكذلك الكثير من صغار التجار لا يستطيعون ان يقوموا بهذه الاعمال اولا ، قد يكونوا عامين لا يستطيعون القراءة والكتابة وثانياً ، لا يستطيعون ان يدفعوا نفقات مدققي الحسابات فعملاً بأحكام القوانين المعروفة في كثير من الدول العربية والاجنبية اقترح ان تحدد فوق الف دينار كمراسم ليقوموا بهذه الاعمال كما توجب هذه المادة .

المقرر : معالي الرئيس

في الواقع الغرف التجارية تصنف التجار انما في الحقيقة تصنيفها هو تصنيف ليس مبنياً على الدقة الصحيحة او على رأس المال الصحيح ، يقول الاخ موسى بك بأن الدول الأخرى ، ربما بعض الدول تحدد لكن نحن لا شك اننا نعيش في منطقة . وهذه المنطقة من حيث طبيعتها وطريقة سكانها ومستوى تعليمها بالضبط تشابه معنا في هذا الاقليم ، فنحن في الاردن مثلنا مثل سوريا ولبنان ، وهذا القانون بالضبط اخذ صورة طبق الاصل عن القانون السوري الذي اخذ طبق الاصل عن القانون اللبناني وهو من

الحال ومنطلق هذا البلد وذلك التي على اقتراح السيد موسى والسيد ملحميس .

السيد الهوران نائب الطائفة : يظهر عليك جيمان حكي اليوم .

المقرر : لا مش جيمان ولكن اريد ان ارد عليه . . .

في الواقع قضية الشيخ ربما تخفى علي في هذا الموضوع ، في الواقع أنا لا أقصد ان اساعد تاجر كبير على تاجر صغير ، بالعكس . الغاية انا تلوث هذا القرار الذي اقترسه اللجنة القانونية وتناقشنا في هذا الموضوع طويلاً واتفقتنا في النتيجة ان هذا النص فيه تحقيق للعدالة ، اولا ، لا يمكن ، او من الصعوبة بمكان ان تحدد رؤوس أموال التجار الحقيقية فاذا شاء المجلس الكريم ان يجد نصاً يحدد التجار ذوي الالف او الالفين كأن يعين سلطة او هيئة او جهة تحدد رؤوس الاموال وتدققها وتحاسب عليها .

السيد السحيمات نائب الكرك : ياسيدي التجارة في هذا البلد هي مهنة من اهم المهن التي يتعاطاها عدد كبير من المواطنين ، والتنظيم في جميع الامور أمر ضروري . ان تنظيم الدفاتر لا يؤثر على التاجر الصغير كما لا يؤثر على التاجر الكبير وهو في واقع الحال حفظ لحقوق التاجر وشركائه وحفظ لحقوق الخزينة ايضاً ، انا ما تفضل به الشيخ من ناحية التنظيم فهو أمر وارد في القرآن اذ يقول الله سبحانه وتعالى (لساذا تدانتم بدين فاكتبوه الى اجل مسمى وليكتب بينكم كاتب بالعدل الى آخر الآية الكريمة) اذن فالقرآن يبيح او ينص على ان ننظم امورنا ونهي دفاترنا التجارية بحيث تكون منظمة ونحن في بلد ناشئ نختساج الى

احدث القوانين التجارية ويسير الوضع الاقتصادي في هذا البلد ومتطلباتنا الاقتصادية أنا أقول أنه مثلما يوجد هنا أميون من صغار التجار أيضاً يوجد أميون في سوريا ولبنان فاذا أردنا ان نطبق القوانين فان هذه الحجة مردودة لكن الصعوبة . ربما اوافقك على ان هناك صعوبة لبعض التجار لكن هذه الفئة القليلة لا يجوز ان تدخل لها استثناء خاصة في تشريع ربما كان ضمن هذا الاستثناء تحدثت مخالفات لروح القانون فانا اقترح ابقاء النص كما هو .

السيد ابو الراجب نائب عمان : رداً على سعادة النائب المحترم بأن الفئة الغالبة في هذا البلد هم رأسمالهم دون الالف دينار كذلك حتى ولو كانت الغاية من وضع هذا القانون على اساس ضريبة الدخل فان الاعفاءات بموجب قانون ضريبة الدخل تعفي هذا التاجر وأرباحه كما أنه لا يستطيع ان ينظم دفاتره .

المقرر : اذن ارجو ان يقترح الاخ الكريم سلطة تراقب او تحدد رؤوس أموال التجار .

الاستاذ الملكاوي نائب ارد : معالي الرئيس حضرات النواب

هناك تفاوت كبير جداً بين التجار ، ٨٠٪ منهم تقل تجارتهم عن الالف دينار وحضرة المقرر يريد ان يجر الفقير الى الغني ليقص الغني من الفقير وهذا لا يجوز . . (ضججه) .

المقرر : لا ، لا ، لا . . .

الاستاذ الملكاوي نائب ارد : . . . وهناك تفاوت بين الناس والله سبحانه وتعالى يقول (ولنبيلوكم فيما آتاكم لنعلم ايكم احسن عملاً) هل يريد ان يجعل بهذا الفقير ، التاجر ، العام ، البقال وصاحب البراكية ان تضعه مع مبكو وغيره من التجار الذين لا اعرف اسماءهم فهذا لا يجوز ولا يتفق مع واقع

التنظيم في جميع أمورنا ، اللجنة القانونية درست هذا القانون وأقرته وهناك اقتراح من اخ كريم يقترح التعديل فاذا اراد المجلس ان يضع اقتراح الاخ بالرأي ونصوت عليه .

وزير المالية : معالي الرئيس

لقد سبق وان بحث هذا الموضوع قبل ثلاث سنين بالنسبة لضريبة الدخل ، ان ضريبة الدخل تجد صعوبة كبيرة في تحقيق ارباح التجار الذين لا يتقيدون بمسك الدفاتر والقانون يعطي ضريبة الدخل حق فرض ربح معين مع ان ذلك التاجر لا يكون عنده أي قيد ويعد التاجر صعوبة كبيرة لتخلص مما قدره عليه مأمور ضريبة الدخل ، كنا نعتقد تماماً ان في بعض الاحيان قد يلحق غبن في التجار البسطاء او قلبي رأس المال ، صغار التجار ، وكنا ننوي ان نضع مثل ما هو موضوع الآن لتجنب الحساق اي حيث يصغار التجار وان تأخذ الحكومة حقها من الارباح ، هذه المادة تعني لمدة اغراض وأنا أقرر نتيجة التجارب التي مرت بأنه ليس هنالك أصعب من ان تحدد فئات الناس كأن نقول هذا رأسماله ألف وهذا القان قسم منهم اذا كان مديوناً بدينون كبيرة لا يسعه الا ان يقول معي عشرة الاف وهو ليس معه مائة دينار وقسم آخر يكون معه عشرة الاف او اقل ويدفع أكثر ، هذا الموضوع صعب التطبيق بالمرة مع احتراماتي وتقديري للعدالة التي يتوخاها النائب الكريم السيد ملحيس الا اني اعتقد نتيجة للتجارب التي مرت بنا ان هنالك صعوبة كبيرة في تحديد رؤوس الاموال بالاضافة الى هنالك أريد أن أؤكد للاخوان الكرام بأننا نطور ولا نبتعد الى الوراء فسنه نطور تقضي علينا ان ننظم أمورنا قدر الامكان وان لا أرى اني مسجن لشخص أهمل قيد الدفاتر او شيء كهذا والمسألة كما تفضل المقرر الكريم

بأنه من اسهل ما يمكن وانا رأيت يعني كثير من البقالين المحدودي رأس المال ، يتفقون مع واحد ويمر عليهم نصف ساعة او ساعة ويسجل له ما باع وما اشترى ويذهب بعد ذلك ، ليس فيها صعوبة وليس مطلوب من ديوان محاسبة ولا محاسبين مرخصين هذا التنظيم ضروري جداً لعدة أمور نرى بأنها في مصلحة حتى التجار الصغار حتى في مصلحتهم ، بالنظر لضريبة الدخل وغيرها وعلى هذا فاني أؤكد بأن هذا في مصلحة الجميع ونقر ملاحظة اللجنة القانونية .

وزير الاقتصاد الوطني : معالي الرئيس

الواقع ان معالي وزير المالية قد أوفى الموضوع حق من البحث وان كنت او كان في ذهني بعض النقاط التي اوردها الا انني اريد ان اصف شيئاً آخر بسيطاً على ما تفضل به ، انا أعلم ان العدد الكبير من اصحاب الاسر الصغيرة ، البيئية ، ينظمون امورهم وينظمون دفاترهم ليقفوا في آخر السنة على ما وصلوا اليه او ما تورطوا فيه فاذا كان التاجر الصغير او الكبير على حد سواء يهمهم ان يقفوا على حقيقة امرهم شأنهم في ذلك شأن كل مواطن فانا اعتقد بأن مصلحة التاجر ومع احتراماتي لمعالي وزير المالية الذي كان يشير الى الجانب الحكومي من ضريبة الدخل فانا أتهنئ هذا الجانب واقف الى جانب التاجر لأقول له بأن تنظيم دفاتره انما يهيمه بالدرجة الاولى ويجعله يقف على حقيقة موقفه دون ان يتورط في نهاية السنة في امور قد تكون فوق طاقته .

السيد ربيع نائب جنين : في مناقشة هذا القانون موضوع البحث ليس لأحد منا اي غاية الا تحقيق العدالة فقط ، فالواقع أن لهذا القانون اهمية بالنسبة لغالبية السكان ولست متأكد اذا قلت ان ما يزيد على ٥٠٪ ممن يستولون تجاراً لا يستطيعون القيام

بما يطلب اليهم اذا تمت الموافقة على هذا القانون بصيغته الحالية . كما لا أبالغ ايضاً ان قلت ان زيادة عن ٥٠٪ ممن يستولون تجاراً ايضاً لولا الله والكيبالات المخصوصة لما استطاع أحد منهم أن يبقى في مغلقه في هذه الحالة عام واحد فاقترح واقتراحي هذا ما هو الا تحقيق العدالة . تصنيف التجار الذين ينطبق عليهم القيام بايجاد دفاتر تجارية منظمة وبذلك تكون انقذنا الكثير من الغاليه الذين يستحقون النظر اليوم بهذا الموضوع .

السيد المدايلة نائب الكرك : كتبنا لوقت وخصوصاً في هذا القانون الذي اشيع بحثاً من الناحية الحكومية ومن ناحية المجلس اقترح وضع التعديل المطلوب بالتصويت .

(اصوات : ثقتي)

وزير الداخلية : لا أريد ان اكرر ما قاله الاخوان ، اعتقد أن المسألة فيها وهم . فنحن نبحث ان نسير التطور والموضوع الذي يخافون منه من ناحية قانون ضريبة الدخل الحالي ، انا طبقت القانون ، يوجب على التجار مسك دفاتر منظمه ولما يأتي ليقدر على التاجر ولا يكون عنده دفاتر منظمه هذا يعطى مبرراً للأمور التقدير ليقدر حسب قناعته وفي هذه الحالة يظلم ، اذن الفرض عليهم بأن يحسبوا دفاتر منظمه منصوص عليه حتى في قانون ضريبة الدخل ، فوضع تشريع مثل هذا بأن يحسبوا دفاتر

ما فيه ان خير حتى يلتقي مستولون تجاراً مع مستول الآخرين .

الرئيس : لنه خسر اشيع بحثاً في ٥٠٪ اقترح السيد ملحيس ؟

السيد ملحيس نائب نابلس : (استثناء التجار الذين يقل رأسمالهم عن الالف دينار) هذا اقتراحي فيها يتعلق بالمادة ١٦ - -

الرئيس : لدينا اقتراح من السيد حفطي ملحيس وثني عليه فمن يوافق عليه يرفع يده ؟

(وافق عليه ١٥ عضواً وسقط الاقتراح)

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية ؟

(فوافق المجلس عليه بالأكثرية)

الرئيس : هل يوافق المجلس على المشروع كما ورد من الحكومة مع تعديلات اللجنة القانونية ؟

(وهنا وافقت عليه الاكثرية)

الرئيس : القانون بمجموعه في الرأي ؟

(وهنا وافقت عليه الاكثرية بمجموعه)

(وهذا نصه بالصيغة التي تمت الموافقة عليه)

فيها وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر)

مجلس النواب

فهرس قانون التجارة

الكتاب الاول - التجارة العامة

الباب الاول - احكام عامة

الباب الثاني - الاعمال التجارية

الباب الثالث - التجار

الفصل الاول - التجار واهليتهم

الفصل الثاني - دفاتر التجارة

الفصل الثالث - سجل التجارة

الباب الرابع - المتجر والعنوان التجاري

الفصل الرابع - المتجر

الفصل الثاني - العنوان التجاري

الكتاب الثاني - العقود التجارية

الباب الاول - احكام عامة

الباب الثاني - الرهن التجاري

الباب الثالث - عقد النقل

الباب الرابع - الوكالة التجارية والوساطة والسيرة

الفصل الاول - الوكالة التجارية

الفصل الثاني - الوكالة بالعمولة

الفصل الثالث - السيرة

الباب الخامس - الحساب التجاري

الكتاب الثالث - الأوراق التجارية

الباب الاول - سند السحب (السفتجة)

الفصل الاول - انشاء سند السند وصيغته

الفصل الثاني - مقابيل الوفاء

الفصل الثالث - تداول سند السحب

الفصل الرابع - الضمان الاحتياطي

الفصل الخامس - الاستحقاق

المادة ١ - المادة ٥

٨ - ٦

١٥ - ٩

٢١ - ١٦

٣٧ - ٢٢

٣٩ - ٣٨

٥٠ - ٤٠

المادة ٥١ - المادة ٥٩

٦٧ - ٦٠

٧٩ - ٦٨

٨٦ - ٨٠

٩٨ - ٨٧

١٠٥ - ٩٩

١٢٢ - ١٠٦

١٣٢ - ١٢٤

١٤٠ - ١٣٣

١٦٠ - ١٤١

١٦٣ - ١٦١

١٨٠ - ١٦٤

الفصل السادس - المطالبة والرجوع او عدم الوفاء

١ - رجوع المدين

٢ - الاحتجاج

الفصل السابع - التدخل

١ - احكام عامة

٢ - القبول بطريق التدخل

الفصل الثامن - تعدد النسخ والصور

الفصل التاسع - التحريف

الفصل العاشر - التقادم

الباب الثاني - السند لامر (الكسبالية او السند الاثنى)

الباب الثالث - الشك

الفصل الاول - انشاؤه وصيغته

الفصل الثاني - تداول الشيك

الفصل الثالث - الضمان الاحتياطي

الفصل الرابع - تقديم الشيك ووفاءه

الفصل الخامس - الشيك المسطر والشيك المقيد بالحساب

الفصل السادس - الرجوع بسبب عدم الوفاء

الفصل السابع - الاحتجاج

الفصل الثامن - تعدد النسخ

الفصل التاسع - التحريف

الفصل العاشر - التقادم

الفصل الحادي عشر - احكام عامة

الباب الرابع - سائر الاسناد القابلة للأقتال بالتظهير

الباب الخامس - القيم المنقولة

الكتاب الرابع - الصلح الوافي والإفلاس

الباب الاول - الصلح الوافي

الباب الثاني - الإفلاس

الفصل الاول - شهر الإفلاس

الفصل الثاني - آثار شهر الإفلاس

المادة ١٨١

١٨٢ - ١٩٨

المادة ١٩٩

٢٠٠ - ٢٠٧

٢٠٨ - ٢١٢

٢١٣ -

٢١٤ - ٢٢١

٢٢٢ - ٢٢٧

٢٢٨ - ٢٣٨

٢٣٩ - ٢٤٣

٢٤٤ -

٢٤٥ - ٢٥٥

٢٥٦ - ٢٥٩

٢٦٠ -

٢٦١ - ٢٦٦

٢٦٧ - ٢٦٨

٢٦٩ - ٢٧٠

٢٧١ - ٢٧٢

٢٧٣ - ٢٨١

٢٨٢ - ٢٨٣

٢٨٤ - ٢٨٩

٢٩٠ - ٣١٥

٣١٦ - ٣٢٤

٣٢٥ - ٣٣٧

مكتبة المحاماة

الفصل الثالث - اجراءات الافلاس

١ - هيئة التفليسة

٢ - ادارة موجودات المفلس

٣ - تثبيت الديون على المفلس

الفصل الرابع - حلول قضايا التفليسة

١ - الصلح البسيط

٢ - اتحاد الدائنين

٣ - الصلح بتنازل المفلس عن موجوداته

٤ - اغلاق التفليسة لعدم كفاية الموجودات

الفصل الخامس - الحقوق التي يحتج بها على التفليسة

١ - اصحاب الديون على عدة مدينين

٢ - الاسترداد والامتناع عن التسليم

٣ - اصحاب الديون المضمونة برهن او امتياز على مقبول

٤ - اصحاب الديون المضمونة برهن او تأمين على عقار

٥ - حقوق زوجة المفلس

الباب الثالث - اجراءات المحاكاة البسيطة

الباب الرابع - الافلاس التقصيري او الاحتمالي

الباب الخامس - اعادة الاعتبار

الباب السادس - احكام متفرقة

المادة ٣٣٨ - المادة ٣٥٠

٣٥١ - ٣٧٢

٣٧٣ - ٣٨٢

المادة ٣٨٣ - المادة ٤٠٨

٤٠٩ - ٤٢٣

٤٢٤

٤٢٥ - ٤٢٦

٤٢٧ - ٤٣٠

٤٣١ - ٤٣٩

٤٤٠ - ٤٤٣

٤٤٤ - ٤٤٨

٤٤٩ - ٤٥٣

٤٥٤ - ٤٥٥

٤٥٦ - ٤٦٥

٤٦٦ - ٤٧٦

٤٧٧ - ٤٨٠

الاسباب الموجبة

قانون التجارة

○○○○○○

لما كانت أكثرية التوازنات التجارية المعمول بها في هذه المملكة هي نفس التوازنات التجارية التي صدرت في العهد العثماني باستثناء بعض القوانين النافذة المعمول في الضفة الغربية .

ولما كانت هذه القوانين قد انجلت في العمل والواقع عن مواطن عديد من النقص وظهر مع الزمن عجزها عن مسايرة الحياة التجارية التي وجدت لتنظيمها .

وحيث ان بقاء التشريع التجاري على هذه الصورة لا يتفق ومقتضيات الحياة التجارية ولا يتلائم مع التطورات الاقتصادية والسياسية .

لقد رأت الحكومة ان تضع مشروع قانون التجارة المرفق بهذه المذكرة لتتضمن بذلك وحدة التشريع في جميع أنحاء المملكة ولتتطور الحياة الاقتصادية وواقعها وتساير الاتجاه الدولي الحديث في التشريع التجاري

وقد اقتبس هذا المشروع عن قانون التجاره السوري ليحقق غرضاً اخر من الاغراض التي تسمى اليها جامعة الدول العربية وهو توحيد التشريع في البلاد العربية جمعاء

اما موضوعات هذا المشروع فيمكن تلخيصها كما يلي :

١ - الكتاب الاول

وهو يشتمل على اربعة ابواب

الباب الاول - وهو يتضمن الاحكام العامة في المواد التجارية ومصادرة هذه الاحكام وقد جعل المشروع القانون المدني مصدراً رئيسياً في المواد التجارية لأنه الاصل الذي يرجع الى احكامه في الاحوال التي لا يوجد نص على خلافها في القانون التجاري كما اعتبر العرف السائد من جملة تلك المصادر لأن للعرف التجاري اثاراً كبيرة في تكوين احكام المعاملات التجارية .

اما الباب الثاني فقد اشتمل على بيان الاحكام التجارية كما بحث الباب الثالث في التجار ودفاترهم التجارية والسجل التجاري .

٢ - وبعد العرف الخاص والعرف المحلي مرجعين على العرف العام .

المادة - ٥

ان البورصات التجارية والمعارض والأسواق والمخازن العامة والمستودعات وسائر المنشآت المدة للتجارة تخضع على قدر الحاجة لقوانين وأنظمة خاصة .

الباب الثاني

الاعمال التجارية

المادة - ٦

١ - تعد الاعمال التالية بحكم ماهيتها ذاتية اعمالا تجارية برة :
أ - شراء البضائع وغيرها من المتولات المادية لاجل بيعها بربح ماسواء بيعت على حالتها ام بعد شغلها او تحويلها .

ب - شراء تلك الاشياء المنقولة نفسها لاجل تأجيرها او استجارها لاجل تأجيرها ثانية .
ج - البيع او الاستئجار او التأجير ثانية للأشياء المشتراة او المستأجرة على الوجه المبين فيما تقدم
د - اعمال الصرافة والمبادلة المالية ومعاملات المصارف العامة والخاصة .

هـ - توريد المواد .

و - اعمال الصناعة وان تكن مقترنة باستثمار زراعي الا اذا كان تحويل المواد يتم بعمل بدوي بسيط
ز - النقل برا او جوا او على سطح الماء .

ح - العمالة والممسرة .

ط - التأمين بانواعه .

ي - المشاهد والمعارض العامة .

ك - الترام الطبع .

ل - التخزين العام .

م - المناجم والبتروك .

قانون التجارة

الكتاب الاول

التجارة على وجه عام والتجار والمؤسسات التجارية

الباب الاول

احكام عامة

٥٥٥٥٥٥

المادة - ١

١ - يسمى هذا القانون (قانون التجارة) ويعمل به بعد مرور ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يتضمن هذا القانون من جهة القواعد المختصة بالاعمال التجارية التي يقوم بها اي شخص مهما كانت صفته القانونية ويتضمن من جهة اخرى الاحكام التي تطبق على الاشخاص الذين اتخذوا التجارة مهنة .

المادة - ٢

١ - اذا انتهى النص في هذا القانون فتطبق على المواد التجارية احكام القانون المدني .

٢ - على ان تطبيق هذه الاحكام لا يكون الا مع نسبة اتفاقها مع المبادئ المختصة بالقانون التجاري .

المادة - ٣

اذا لم يوجد نص قانوني يمكن تطبيقه فللقاضي ان يسترشد بالسوابق القضائية واجتهاد الفتهاء ومقتضيات الانصاف والعرف التجاري

المادة - ٤

١ - على القاضي عند تحديد اثار العمل التجاري ان يطبق العرف السائد الا اذا ظهر ان المتعاقدين فصلوا مخالفة احكام العرف او كان العرف متعارضاً مع النصوص القانونية الالزامية .
واما الباب الرابع فهو يتعلق بالتاجر والمعاون التجاري وكيفية الفرغ عنه وما الى ذلك من الابحاث .

٢ - الكتاب الثاني

وهو يشمل على العقود التجارية واحكامها العامة والرهن التجاري والوكالة التجارية والوساطة والسمرة وعقود النقل كما تضمن احكاما جديدة لم تكن مقتنة في التشريع العثماني وهي تتعلق بالحساب الجاري وعمليات المصارف وهي قواعد لها اهميتها في الحياة التجارية بسبب ازدياد النشاط المصرفي في السوق التجارية .

٣ - الكتاب الثالث

وهو يبحث في الاوراق التجارية على اختلاف انواعها من اسناد سحب (سفاتج) واسناد لامر وشيكات ويوضح كيفية انشائها ويفصل احكام التظهير بما يتفق مع الاعراف التجارية وقد اخذت هذه الاحكام جميعها من المشروع الذي أقرته جامعة الدول العربية .

٤ - الكتاب الرابع

وهو يتعلق بالصلح الرائي واحكام الافلاس واثاره وفي هيئة التفليس وادارة موجودات المفلس وتثبيت الديون والصلح البسيط واتحاد الدائنين والصلح بالتنازل عن موجودات المفلس واقفال التفليس لعدم كفاية الموجودات واجراءات المحاكاة البسيطة والافلاس التقصيري والاحتياالي واعادة الاعتبار .

هذه هي مبادئ هذا المشروع واحكامه وهي مبادئ تنسجم مع احداث التشريعات التجارية وتضمن ازدهار التجارة والاقتصاد الوطني . وان الحكومة اذ تقدمه الى مجلسكم الموقر تأمل العمل على اقراره لتحقيق لاغراض التي رمت اليها من وضعه .

ن - الاعمال العقارية .

س - شراء العقارات لبيعها بربح .

ع - وكالة الاشغال .

٢ - وتعد كذلك من الاعمال التجارية البرية بحكم ماهيتها الذاتية الاعمال التي يمكن اعتبارها مماثلة للاعمال المتقدمة لنشائها وغاياتها .

المادة - ٧

تعد اعمالا تجارية بحرية :

أ - كل مشروع لاتشاء او شراء بواخر معدة للملاحة الداخلية او الخارجية بقصد استثمارها تجارياً او بيعها وكل بيع للبواخر المشتراة على هذا الوجه .

ب - جميع الارساليات البحرية وكل عملية تتعلق بها كشرائها او بيع لوازمها من خبال واشرة ومون .

ج - اجارة السفن او التزام النقل عليها والاقراض او الاستقراض البحري .

د - وسائر العقود المختصة بالتجارة البحرية كالامتيازات والمقاولات على اجور البحارة وبديل خدمتهم او استخدامهم للعمل على بواخر تجارية .

المادة - ٨

١ - جميع الاعمال التي يقوم بها التاجر لغايات تجارية تعد تجارية ايضا في نظر القانون .

٢ - وعند قيام الشك تعد افعال التاجر صادرة منه لهذه الغاية الا اذا ثبت العكس .

الباب الثالث

التجار

الفصل الاول

التجار على وجه عام والاحلية المطلوبة للتجار

المادة - ٩

١ - التجار هم :

أ - الاشخاص الذين تكون مهنتهم القيام باعمال تجارية .

ب - الشركات التي يكون موضوعها تجارياً .

٢ - اما الشركات التي يكون موضوعها تجارياً مدنيا ولكنها اتخذت صفة الشركات المساهمة المحدودة والعادية فتخضع لجميع التزامات التجار المعينة في الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب .

المادة - ١٠

ان الافراد الذين يتعاطون تجارة صغيرة او حرفة بسيطة ذات نفقات عامة زهيدة بحيث يعتمدون في الغالب على مساعدتهم البدنية للحصول على ارباح قليلة لتأمين معيشتهم اكثر من استنادهم الى رأس مالههم القدي كالبائع الطراف او البائع بالمياومة او الذين يقومون بتقليات صغيرة على البر او سطح الماء لا يخضعون لواجبات المختصة بالدفاتر التجارية ولا لقواعد الشهر ولا لاحكام الافلاس والصلح الرائي المنصوص عليها في هذا القانون

المادة - ١١

كل من اعلن في الصحف او النشرات او اية واسطة اخرى عن المحل الذي اسسه وفتحه للأشتغال بالاعمال التجارية يعد تاجراً وان لم يتخذ التجارة مهنة مألوفة له .

المادة - ١٢

لا يعد تاجراً من قام بمعاملة تجارية عرضاً الا ان المعاملة المذكورة تكون خاضعة لاحكام قانون التجارة .

المادة ١٣

لا تعد الدولة ولا دوائرها ولا البلديات واللجان والنوادي والجمعيات ذات الشخصية الاعتبارية من التجار وإن قامت بمعاملات تجارية إلا أن معاملاتها المذكورة تكون خاضعة لاحكام قانون التجارة .

المادة ١٤

إذا اشتغل الموظفون والقضاة المسووعون من الاتجار قانونا بالمعاملات التجارية فتشملهم الاحكام القانونية المتعلقة بالصلح الوافي والاflas .

المادة ١٥

تخضع الادلية التجارية لاحكام القانون المدني .

الفصل الثاني

دفاتر التجارة

المادة ١٦

يجب على كل تاجر ان ينظم على الاقل الدفاتر الثلاثة الآتية :

- ١ - دفتر اليومية ويجب ان يقيد فيه يوماً فيوماً جميع الاعمال التي تعود بوجه من الزجوه الى عمله التجاري وان يقيد بالجملة شهراً فشهراً الفترات التي انقضاها على نفسه واسرته .
- ب - دفتر صور الرسائل و يجب ان تنسخ فيه الرسائل والبرقيات التي يرسلها كما يحفظ به ويرتب الرسائل والبرقيات التي يتلقاها .
- ج - دفتر الجرد والميزانية اللذان يجب تنظيمهما مرة على الاقل في كل سنة .

المادة ١٧

يجب أن تنظم الدفاتر التجارية الاجبارية بحسب التاريخ ولا يباح ولا فراغ ولا تقل الى الهامش ولا محو ولا تحشية بين السطور .

المادة ١٨

يجب ترقيم الدفاتر المذكورة والتأشير عليها وتوقيعها من مراقب السجل التجاري .

المادة ١٩

يجب على التاجر ان يحفظ الدفاتر بعد اختتامها مدة عشرة سنوات .

المادة ٢٠

تسلم الدفاتر او تنسخ عنها الى القضاء في احوال الازك وقسمة الاموال المشتركة والشركة والصلح الوافي والاflas وفي الاحوال المبصوح عليها في قانون اصول المحاكمات الحقوقية .

المادة ٢١

١ - فيما عدا الاحوال المذكورة في المادة السابقة يمكن على الدوام عرض الدفاتر التجارية في الدفاتر التجارية .

٢ - وللقاضي أن يأمر من تلقاء نفسه بابرار الدفاتر المذكورة للعابة ذاتها .

الفصل الثالث

سجل التجارة

المادة ٢٢

- ١ - سجل التجارة يمكن الجسهور من الحصول على المعلومات الواقعة عن كل التجار والمؤسسات التجارية في المملكة .
- ٢ - وهو أيضاً اداة للشهر يقصد بها جعل محتوياته نافذة في حق الغير عند وجود نص قانون صريح بهذا المعنى .
- ٣ - يمنح التجار والمؤسسات التجارية ميعاداً للقيام بمعاملات التسجيل في سجل التجارة وفق احكام هذا القانون والانظمة التي توضع بمقتضاه .

المادة ٢٣

يجري تنظيم السجل التجاري وطريقة التسجيل فيه وفق الشروط التي تحددها الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٤

كل تاجر او مؤسسة تجارية له او لما مركز رئيسي خارج المملكة وفرع او وكالة في المملكة يجب تسجيل اسمه او اسمها خلال الشهر الذي يلي فتح الوكالة او الفرع في سجل التجارة شريطة ان يكون الوكيل أو المدير المسؤول في المملكة عن الفرع او الوكالة اورد في الجنسية مع مراعاة احكام قانون الشركات بشأن تسجيل الشركات الاجنبية .

المادة ٢٥

تخضع الشركات لاحكام القانون الخاص بتسجيلها

احكام عامة

المادة ٢٦

- ١ - اذا توفي تاجر او انقطع عن نشاطه تجاري ولم يكن قد تفرغ لاعداد سجله التجاري وجب شطب التسجيل المختص به في منجل التجارة .
- ٢ - ويجري هذا الشطب مباشرة بمقتضى قرار يصدره مراقب سجل التجارة .

المادة - ٢٧

- ١ - كل قيد في سجل التجارة لم يحدد له ميعاد في المواد السابقة يجب طلب اجرائه في خلال شهر بيتدي من تاريخ الوثيقة او العمل الذي يراد قيده .
 - ٢ - أما الاحكام والقرارات فيبتدى ميعادها من يوم اصدارها .
- المادة - ٢٨
- ان جميع التسجيلات والقيود في سجل التجارة تجري بعد تصريح يقدم وفقاً للصيغ المنصوص عليها في الانظمة المرعية .

المادة - ٢٩

- لا يجوز لمراقب سجل التجارة ان يرفض اجراء القيود المطلوبة الا اذا كانت التصريحات المقدمة لا تشمل على كل البيانات المنصوص عليها .

المادة - ٣٠

- ١ - يجوز لكل شخص ان يطلب اعطائه نسخة عن القيود المدرجة في السجل مقابل رسم يحدد في الانظمة المرعية .
- ٢ - لمراقب السجل عند الاقضاء ان يعطي شهادة بعدم وجود قيود .
- ٣ - ويصدق مراقب السجل على مطابقة النسخ للاصل .

المادة - ٣١

- لا يجوز ان يذكر في النسخ التي يسلمها مراقب السجل .
- أ - الاحكام الملزمة للافلاس اذا كان المعلن قد استرد اعتباره .
- ب - الاحكام القاضية بالحجز او باقامة مساعد قضائي اذا كان قد صدر القرار برفع الحجز او المساعدة .

المادة - ٣٢

- كل تاجر وكل شركة ملزمين بالتسجيل يجب عليهما ان يذكر المكان الذي سجلا فيه ورقم هذا التسجيل في مراسلاتهما وفواتيرهما ومذكرات الاتصال والتعريفات والمشورات وسائر المطبوعات الصادرة عنهما .

المادة - ٣٣

- ١ - كل تاجر او وكيل شركة او مديرها لا يطلب في المواعيد المنصوص عليها اجراء القيود الاجبارية او لا يذكر ما يجب ذكره على المراسلات او الفواتير وغيرها من المطبوعات الصادرة عن محله بمقاب بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً .
- ٢ - يستحكم بهذه الغرامة المحكمة الصلحية بناء على طلب مراقب سجل التجارة بحسب الاصول .
- ٣ - وتأمّر المحكمة باجراء القيد في خلال خمسة عشر يوماً واذ لم يجر المحكوم عليه القيد في اثناء هذا الميعاد فيحكم بتفريغه ديناراً عن كل يوم يستمر فيه المخالفة بعد الحكم الاول .

المادة - ٣٤

- ١ - كل بيان غير صحيح يقدم عن سوء نية للتسجيل او لتقييد في سجل التجارة يعاقب مقدّمه من المحكمة المختصة بغرامة من عشرة دنانير الى مائة دينار والحبس من شهر واحد الى ستة اشهر او باحدى هاتين العقوبتين .
- ٢ - ولا يحول ذلك دون العقوبات التي يمكن الحكم بها وفقاً للقوانين الخاصة وللقانون العقوبات من اجل الجرائم الناشئة عن البيان غير الصحيح .
- ٣ - والمحكمة الجرائية التي تصدر الحكم ان تأمر بتصحيح البيان المشار اليه على الوجه الذي تراه .

المادة - ٣٥

- ١ - البيانات المسجلة سواء اكانت اختيارية ام اجبارية تعتبر نافذة في حق الغير اعتباراً من تاريخ تسجيلها .
- ٢ - ولا يحول تطبيق العقوبات المتعلّمة دون نفاذ هذه القاعدة .

المادة - ٣٦

- يتمتع كل شخص طبيعي او اعتباري عند التقاضي في المحاكم او المراجعة بخقوق تجارية لدى اية دائرة او مؤسسة عامة بالاهلية التي يحوزها بموجب القانون المدني او قانون الشركات الساري المعمول .

المادة - ٣٧

- تفصل محكمة البداية المختصة في كل خلاف يقع بين مراقب السجل واصحاب العلاقة بشأن التسجيل والقيد في سجل التجارة بناء على استدعاء باسعار يقدم لها . وتصدر قرارها - بعد سماع اقوال الطرفين - ويكون هذا القرار قابلاً للطعن فيه بالطرق القانونية .

الباب الرابع

التاجر والعنوان التجاري

الفصل الاول

التاجر

المادة - ٣٨

- ١ - يتكون التاجر قانوناً من محل التاجر ومن الحقوق المتصلة به .
- ٢ - يشتمل التاجر على مجموعة عناصر مادية وغير مادية تختلف بحسب الأحوال وهي خصوصاً : الرأسمال والاسم والشعار وحق الانتجار والعلامات الفارقة والبراءات والاجازات والرسوم والفايج والعدد الصناعية والاثاث التجاري والبضائع .

المادة - ٣٩

ان حقوق مستثمر المتجر فيما يخص بالناصر المختلفة المبينة في المادة السابقة تعين بمقتضى القوانين الخاصة المتعلقة بها او بمقتضى المبادئ العامة في الحقوق .

الفصل الثاني العنوان التجاري

المادة - ٤٠

- ١ - على كل تاجر ان يجري معاملاته ويوقع اوراقه المتعلقة بالتجارة باسم معين يطلق عليه العنوان التجاري .
- ٢ - وعليه ان يكتب عنوانه في ملصق متجره .

المادة - ٤١

- ١ - يتألف العنوان التجاري من اسم التاجر ولقبه .
- ٢ - يجب ان يختلف العنوان بوضوح عن العناوين المسجلة قبلا .
- ٣ - للتاجر ان يضيف ما يشاء الى عنوانه التجاري بشرط ان لا تحمل هذه الاضافة الغير على فهم خاطي وفيما بهويته او باهمية تجارية وسمعتها او بوضعه للمالى او بوجود شركة او بتوعها .

المادة - ٤٢

- ١ - اذا اراد تاجر فتح فرع في غير المركز الذي سجل فيه عنوانه التجاري وكان هناك تاجر اخر قد سجل العنوان التجاري نفسه فعل ذلك التاجر اضافة ما يميز عنوانه عن عنوان التاجر الاخر المسجل في ذلك المركز .

المادة - ٤٣

- ١ - لا يجوز فصل العنوان التجاري عن المتجر والفرع عنه مستقلا عن المتجر .
- ٢ - الفرع عن المتجر لا يشمل العنوان التجاري ما لم ينص على ذلك صراحة او ضمناً .

المادة - ٤٤

- ١ - يكون الشخص الذي تملك عنواناً تجارياً تبعاً لمتجر مسؤولاً عن التزامات المتفرغ المترتبة عليه بالعنوان المذكور ، ويكون مالكاً لحقوقه الناشئة عن تجارته .
- ٢ - واذا تضمنت العقود ما يخالف ذلك فلا يسري على الغير الا اذا سجل في سجل التجارة او اخبر ذوو العلاقة به رسمياً .
- ٣ - وتسقط المسؤولية المبحوث عنها في هذه المادة بعد مضي خمس سنوات اعتباراً من تاريخ التفرغ .

المادة - ٤٥

لا يكون الشخص المفرغ له عن متجر دون العنوان التجاري مسؤولاً عن التزامات المتفرغ ما لم يكن هناك اتفاق مخالف في سجل التجارة .

المادة - ٤٦

- ١ - على الشخص الذي تملك عنواناً تجارياً ان يضيف اليه ما يدل على استخلافه .
- ٢ - من وافق على استعمال عنوانه التجاري من قبل الشخص المفرغ له خلافاً لما ذكر يكون مسؤولاً عن الالتزامات التي عقدها الخلف بالعنوان المذكور .
- ٣ - ويشترط في ذلك ان لا يتمكن الدائنون من تحصيل حقوقهم من الخلف عند تنفيذ الحكم الصادر بحقه .

المادة - ٤٧

- ١ - كل من وضع قصداً عنواناً غير التجاري على منشورات او غلافات او في رسائل واوراق تجاريه او على رزم وربطات او على بضائع واشياء اخرى بدون حق وكل من باع او عرض للبيع اموالاً موضوعاً عليها بالصورة المذكورة عنوان تجاري لغيره يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تتجاوز السنة او بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تتجاوز مائتي دينار .
- ٢ - تتوقف اقامة دعوى الحق العام في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة على اقامة الدعوى بالحقوق الشخصية .
- ٣ - ويجوز ان يترك المدعي الشخصي دعواه بعد اقامتها وفي هذه الحالة تسقط الدعوى العامة .
- ٤ - وفي جميع الاحوال يجوز للنيابة العامة ان تحرك دعوى الحق العام اذا وجدت ان المصلحة العامة تقتضي بذلك .

المادة - ٤٨

كل من خالف احكام المادتين (٤٠ و ٤١) يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

المادة - ٤٩

- ١ - اذا استعمل عنوان تجاري يابة صورة كانت خلافاً للاحكام المادرجة في هذا الفصل فللذي الشأن ان يطلبوا منع استعمال ذلك العنوان التجاري او شطبه ان كان مسجلاً .
- ٢ - وللأشخاص المتضررين ان يطلبوا التعويض عما لحق بهم من ضرر سواء اكان استعمال العنوان عن قصد او عن تقصير .

المادة - ٥٠

- ١ - يكون عنوان الشركات التجارية وفق الاحكام القانونية الخاصة بكل نوع منها .
- ٢ - وتطبق بشأنها احكام هذا الفصل التي لا تتعارض مع قانون الشركات الساري المعمول .

الكتاب الثاني

العقود التجارية

الباب الاول

احكام عامة

٥٥-٥٥

المادة - ٥١

لا يخضع اثبات العقود التجارية مبدأيا للقواعد الحصرية الموضوعة للعقود المدنية ، فيجوز اثبات العقود المشار اليها بجميع طرق الاثبات / مع الاحتفاظ بالاستثناءات الواردة في الاحكام القانونية الخاصة .

المادة - ٥٢

- ١ - في المواد التجارية يجوز اثبات تاريخ السند العادي بالنسبة الى الغير بجميع طرق الاثبات .
- ٢ - ان تاريخ الاسناد القابلة للتداول وتاريخ تظهيرها يعدان صحيحين الى ان يثبت العكس .

المادة - ٥٣

- ١ - ان المدينين معا في التزام تجاري يعدون متضامين في هذا الالتزام .
- ٢ - وتطبق هذه القرية على كفلاء الدين التجاري .

المادة - ٥٤

يعتمد في اثبات العدل والتمن الدارج على اسعار البورصة والتسعيرات ان وجدت ما لم يوجد اتفاق مخالف

المادة - ٥٥

كل التزام تجاري يقصد به القيام بعمل او بخدمة / لا يعد مقودا على وجه مجاني / واذا لم يعين الفريقان اجرة او عمولة او سمرة فيستحق الدائن الاجر المعروف في المهنة .

المادة - ٥٦

- ١ - لا يحق للمحكمة في المواد التجارية ان تمنح مهلا لوفاء الا في ظروف استثنائية .
- ٢ - لا يحق للفريق الذي طلب من المحكمة فسخ العقد ان يطلب التنفيذ بعد ذلك / اما الذي قدم طلب التنفيذ فحق له ان يبدله بطلب الفسخ .

المادة - ٥٧

ان عدم تنفيذ احد الالتزامات في العقود ذات الالتزامات المتتابعة يحول الفريق الذي قام بما يجب عليه ان يطلب فسخ العقد فيما يخضع بجميع الالتزامات التي لم تنفذ . ولا يحول ذلك دون جقه في المطالبة بالتعويض .

المادة - ٥٨

- ١ - في المواد التجارية يسقط بالتقادم حق الادعاء بمرور عشر سنوات ان لم يعين اجل اقص .
- ٢ - ويسقط بالتقادم حق الاستفادة من الاحكام المنكسة قوة الزمنية المقفلة . بمرور خمس عشرة سنة .

المادة - ٥٩

- ١ - ان عقود البيع والقرض والتأمين وجميع العقود التي لم تحددها في هذا القانون تخضع لقانون المدني ولاعرف .
- ٢ - ان عمليات البورصة سواء اكانت على اوراق مالية ام على بضائع تخضع للقواعد المختصة بأنواع العقود المختلفة التي تتخذ شكلها او تنصف بها / وللائظمة الخاصة بالبورصات التجارية .
- ٣ - اما العقود المختصة بالتجارة البحرية فتخضع لقانون التجارة البحرية .

الباب الثاني

الرهن التجاري

المادة - ٦٠

الرهن التجاري الخاضع للقواعد المحددة فيما يلي يؤمن بموجبه الدين التجاري .

المادة - ٦١

- ١ - فيما خلا القيود التالية يثبت الرهن بجميع طرق الاثبات .
- ٢ - يجري رهن السند الاسمي بمعاملة انتقال على سبيل التأمين تسجل في سجلات المحل الذي اصدر السند وعلى السند نفسه .
- ٣ - اما السند لامر فيجري الرهن عليه بتظهير تدرج فيه عبارة (القيمة وضمت تأمينا) او عبارة اخرى بالمعنى نفسه .
- ٤ - واما الديون العادية المترتبة لشخص معين فيجري الرهن عليها في كل الاحوال سند مكتوب ذي تاريخ ثابت يبلغ للمدين الذي اقيم الرهن على دينه .

المادة - ٦٢

- ١ - لا ينتج عقد الرهن اثرا اذا بقي المرهون في حيازة المدين بحيث يظهر في اعتبار الغير كانه لا يزال جزءا من ثروته الحرة ينال بواسطته ثقة جديدة للاستدانة بل يجب ان يسلم المرهون الى الدائن وان يبقى في حيازته او في حيازة الغير بتيقنه لحسابه .
- ٢ - ويكتفي لبدء التسليم حاضلا ان تسلم مفاتيح المحل المشتمل على البضائع والاشياء المزودة مقللا بشرط ان هذا المحل غير حامل للوحة باسم المدين او ان يسلم سند مقابل تلك الاشياء منطبق على العرف التجاري .

هكذا منه الأصل

المادة - ٦٣

يجب على الدائن المرتين ان يسلم الى المدين عند الطلب سند ابصال يبين فيه ماهية الاشياء المسلمة رهنا ونوعها ومقدارها ووزنها وجميع علاماتها المميزة .

المادة - ٦٤

- ١ - اذا كان الرهن قائماً على اشياء او اسناد مثلية فعقد الرهن يظل قائماً وان بطلت هذه الاشياء او الاسناد باشياء او اسناد من النوع نفسه .
- ٢ - واذا كانت هذه الاشياء او الاسناد غير مثلية فيحق ايضاً للمدين ان يسترجعها ويبلغها برضى الدائن على شرط ان يكون عقد الرهن الاصلي قد نص على هذا الحق .

المادة - ٦٥

- ١ - يجب على الدائن ان يستعمل لحساب المدين جميع الحقوق اللازمة للاشياء او الاسناد المسلمة اليه على سبيل الرهن .
- ٢ - واذا كان ما تسلمه اسناد اعتماد مالي تخوله حق الخيار وجب على المدين الذي يريد استعمال حقه في الخيار ان يؤدي الى الدائن الاموال اللازمة قبل حلول الاجل المعين للخيار يومين على الاقل .

المادة - ٦٦

اذا كان الشيء الموضوع تأمينا اسناداً لم يدفع ثمنها بكامله فعلى المدين اذا دعى للدفع ان يؤدي المال الى الدائن قبل الاستحقاق يومين على الاقل والا جاز للدائن المرتين ان يعتمد الى بيع الاسناد .

المادة - ٦٧

- ١ - عند عدم الدفع في الاستحقاق يحق للدائن مراجعة المحكمة المختصة ، وبعد صدور الحكم وتنفيذه يستوفي الدائن دينه من ثمن المرهون بطريق الامتياز .
- ٢ - وبعد باطلا كل نص في عقد الرهن يجيز للدائن ان يملك المرهون او ان يتصرف به بحدود الاجراءات المبينة آنفاً .

الباب الثالث

عقد النقل

المادة - ٦٨

يقصد بالنقل العقد المتبادل الذي يكون الغرض الاسامي منه تأمين انتقال شخص او شيء من موضع الى آخر .

المادة - ٦٩

ليس النقل الا نوع من اجارة العمل او من التزام المارسيع وله بحكم الضرورة صفة العقود بعرض . والشخص الذي يتعاطاه يسمى ناقلاً ويقال له بالاختصاص ملتزم النقل اذا جعل هذا العمل مهنته العادية .

المادة - ٧٠

يتم عقد النقل حينما يتفق الفريقان على عناصره وشروطه حتى قبل تسليم الشيء الى الناقل من قبل المرسل الا اذا اتفق الفريقان صراحة او ضمناً على تأخير ابرام العقد الى ما بعد التسليم .

المادة - ٧١

- ١ - اذا كان المقتول اشياء ، وجب على المرسل ان يعين بوضوح للناقل عنوان الشخص المرسل اليه ويمكن التسليم وعدد الطرود ووزنها ومحتوياتها ومهلة التسليم والطريق التي يلزم اتباعها .
- ٢ - واذا وجد في الطرود اشياء ثمينة وجب عليه ان يعلم الناقل بوجودها ويقيمها .

المادة - ٧٢

- ١ - يكون الناقل مسؤولاً عن هلاك الاشياء وعن تعييبها او نقصانها فيها خلا الاحوال الناشئة عن القوة القاهرة او عن عيب قديم في المقتول او عن خطأ المرسل .
- ٢ - ان اقامة البيئة على هذه الاحوال المبرمة من التبعة تطلب من الناقل الا اذا تحفظ عند الاستلام من جراء عيب في حزم البضاعة . وهذا التحفظ يولد لمصلحة الناقل قرينة يحق للمرسل او المرسل اليه ان يطعن فيها عند الاقتضاء .

المادة - ٧٣

للمرسل اليه حق في اقامة الدعوى مباشرة على الناقل من اجل العقد الذي عقده الناقل مع المرسل . وبهذه الدعوى يتسنى له ان يطالبه بالتسليم او باداء بدل التعويض عند الاقتضاء لعدم اتمام العمل كله او بعضه .

المادة - ٧٤

على الناقل ان يعلم المرسل اليه حالا بعد وصول البضاعة .

المادة - ٧٥

لناقل امتياز على الاشياء المنقولة لاستيفاء بدل النقل وتفرعاته وله ايضاً الحق في حبسها .

المادة - ٧٦

ان الحق في اقامة الدعوى على الناقل يسقط بالتقادم بعد سنة تقضى من يوم التسليم في حالة وجود التعيب ، ومن اليوم الذي كان يجب فيه التسليم في حالة هلاك الشيء او التأخر عن تسليمه .

المادة - ٧٧

- ١ - ان التعاقد على نقل الاشخاص كالتعاقد على نقل الاشياء يتم بمجرد حصول الرضى :

هكذا هو الأصل

٢ - وهو يوجب على الناقل ابرصال المسافر سالماً الى المحل المعين وفي المدة المتفق عليها واذا وقع طارئ ما فان التبعة الناشئة عن العقد تنفي عن الناقل باقامته البينة على وجود قوة قاهرة او خطأ من قبل المتضرر .

المادة - ٧٨

ان الامتعة التي جرى قيدها تكون موضوعاً لعقد نقل يضاف الى عقد نقل المسافر اما الامتعة اليدوية فلا تدخل في العقد ولا يكون الناقل مسؤولاً عنها الا اذا اقام المتضرر البينة على ارتكابه الخطأ معينا .

المادة - ٧٩

١ - تطبق أيضاً على عقد النقل القواعد الخاصة المتعلقة بمشاريع النقل العمومية .
٢ - يخضع النقل الجوي الى التواعد الواردة في هذا الباب وفي القانون المدني مع مراعاة اية احكام مغايرة وردت بهذا الخصوص في قانون الطيران المدني المعمول به وفي اية معاهدات دولية حول الملاحة الجوية نافذة قانوناً في المملكة .

الباب الرابع

الوكالة التجارية والوساطة والسمسرة

الفصل الاول

الوكالة التجارية

المادة - ٨٠

١ - تكون الوكالة تجارية عندما تختص بمعاملات تجارية .
٢ - ويوجه اخر يسمى هذا العقد وكالة بالعمولة ويكون خاضعاً لاحكام الفصل الاتي عندما يجب على الوكيل ان يعمل باسمه الخاص او تحت عنوان تجاري لحساب من وكله .
٣ - وعندما يجب على الوكيل ان يعمل باسم موكله تكون حقوقه والتزاماته خاضعة لاحكام الواردة بهذا الشأن في القانون المدني .

المادة - ٨١

١ - في المواد التجارية يستحق الوكيل الاجر في جميع الاحوال ما لم يكن هناك نص مخالف .
٢ - واذا لم يحدد هذا الاجر في الاتفاق فيعين بحسب تعريفة المهنة او بحسب العرف او الظرف .

المادة - ٨٢

الوكالة التجارية وان احتوت على توكيل مطلي لا تجيز الاعمال غير التجارية الا بنص صريح .

المادة - ٨٣

الوكيل الذي لم يلق تعليمات الا في شأن جزء من العمل يعد مطلي اليد في الجزء الباقي .

المادة - ٨٤

يجب على الوكيل ان يدفع الفائدة عن الاموال المائدة للموكل اعتباراً من اليوم الذي كان يلزمه فيه تسليمها او ابداعها وفقاً لامر الموكل .

المادة - ٨٥

عندما يكون العقد مشتملاً في الوقت نفسه على صفات الوكالة وعلى العناصر الاساسية لعقد الاستئجار فاجتثت عادة في العقود التي تنشأ بين التاجر ووكلائه المختلفين كالمندوب المحلي والمندوب والجواب والمعتد والمدير الفرع او الوكالة . تسري قواعد عقد العدل فيما يختص بعلاقات التاجر مع وكيله وتسري قواعد الوكالة فيما يختص بالغير .

المادة - ٨٦

١ - ان الممثلين التجاريين يعدون تارة كمتخذي تارة بمثابة وكلاء عاديين بحسب ما يدل عليه العقد مسن ارتباطهم او استقلالهم في العمل .
٢ - ولكن يحق لهم في كل حال عند فسخ العقد ولو كان هذا الفسخ لسبب غير تعسفي ان يستفيدوا من مهلة الانذار المسبق المقررة قانوناً او عرفاً بشرط ان يكون التمثيل التجاري مهتهم الوحيدة .
٣ - واذا كان لمثل التجاري وكيلاً لبيوت تجارية متعددة وله مكاتب وهيئة ومستخدين وادارة ونفقات عامة يجوز معها اعتباره صاحب مشروع حقيق للتمثيل التجاري فيصبح هو نفسه تاجراً .

الفصل الثاني

الوكالة بالعمولة

المادة - ٨٧

١ - الوكيل بالعمولة هو الذي يأخذ على نفسه ان يعقد باسمه الخاص ولكن لحساب موكله يبعاً وشراء وغيرهما من العمليات التجارية مقابل عمولة .
٢ - تسري قواعد الوكالة على عقد الوكالة بالعمولة مع مراعاة الاحكام المبينة في هذا الفصل .

المادة - ٨٨

١ - الوكيل بالعمولة الذي يتعاقد باسمه الخاص يكسب الحقوق الناتجة عن العقد ويكون ملزماً مباشرة نحو الاشخاص الذين تعاقد معهم كما لو كان العمل يخص به شخصياً ويحق لموكله الاشتراض ان يتجسوا في مواجهته بجميع الاسباب الناتجة عن علاقتهم الشخصية به ولا يحق لهم ان يخاصموا الموكل مباشرة .
٢ - اما علاقات الموكل بالوكيل بالعمولة او بدالتيه فتسري عليها قواعد الوكالة .

المادة - ٨٩

١ - يجب على الوكيل بالعمولة ان يقوم بناته بتنفيذ الاوامر الصادرة اليه الا اذا كان مجازاً له بحسب الاتفاق بحسب العرف ان ينب عن شخصاً آخر ان كانت هناك ظروف تضطره لذلك الانابة .
٢ - وفي هذه الاحوال يحق للموكل ان يخاصم مباشرة الشخص الذي اتاه الوكيل بالعمولة عن نفسه .

المادة - ٩٠

لا يحق للوكيل بالعمولة ان يتعاقد مع نفسه باسم موكله الا برضاه .

المادة - ٩١

إذا اذن الوكيل بالعمولة أو أسلف الغير بدون رضى الموكل فيتحمل هو مخاطر عمله .

المادة - ٩٢

١ - فيما خلا بالحالة المذكورة في المادة السابقة لا يكون الوكيل بالعمولة مسؤولاً عن عدم الوفاء أو عن عدم تنفيذ سائر الالتزامات المترتبة على الذين تعاقد معهم إلا إذا كفلهم أو كان العرف التجاري في المحل الذي يقيم فيه يقضي بذلك .

٢ - يحق للوكيل الذي يكفل من تعاقد معه أن يتناول عمولة خاصة باسم عمولة (الضمان) .

٣ - وتحدد هذه العمولة عند عدم الاتفاق عليها بحسب عرف المحل الذي تم فيه التعاقد .

المادة - ٩٣

١ - مع الاحتفاظ بأحكام المادة السابقة تستحق العمولة بمجرد انعقاد العملية وإن لم يتم التعاقد الآخر بالالتزامات التي أخذها على عاتقه ، إلا إذا كان عدم القيام بها ناتجاً عن خطأ ارتكبه الوكيل بالعمولة .

٢ - وتستحق العمولة أيضاً إذا حال دون إتمام العملية سبب يتزى إلى الموكل .

٣ - أما في العمليات التي حصلت دون إتمامها أسباب أخرى فلا يحق للوكيل بالعمولة مقابل سعيه سوى المطالبة بالتعويض الذي يفرضه عرف المحل .

المادة - ٩٤

تخصب العمولة على قيمة العملية غير الصافية بما فيه النفقات الإضافية ما لم يكن اتفاق مخالف .

المادة - ٩٥

١ - يحق للوكيل بالعمولة أن يسرد جميع النفقات والمصاريف والسلف التي قام بها لمصلحة الموكل مع فواتئها .

٢ - ويحق له أيضاً أن يدخل في الحساب تعويضاً مقابل نفقات الخزن والنقل ولكنه لا يستطيع أن يطلب اجرا لمستخدمة .

المادة - ٩٦

١ - للوكيل بالعمولة امتياز على قيمة البضائع المرسلة إليه أو المخزونة أو المودعة لأجل استيفاء جميع القروض والسلف والمدفوعات التي قام بها سواء أكان قبل تسليمه البضائع أم في مدة وجودها في حيازته .

٢ - وينشأ هذا الامتياز بمجرد إرسال البضائع أو تخزينها أو إيداعها .

٣ - لا ينشأ هذا الامتياز إلا إذا تحقق الشرط المنصوص عليه في المادة (٧١) من هذا القانون .

٤ - ويدخل في الامتياز مبلغ الدين الأصلي مع الفوائد والعمولات والنفقات .

٥ - إذا كانت البضائع قد بيعت وسلمت لحساب الموكل فيحق للوكيل بالعمولة أن يستوفي من ثمنها قيمة دينه قبل دالتي الموكل .

المادة - ٩٧

أن الموكل الذي يلغي الوكالة وكذلك الوكيل بالعمولة الذي ينفي عن وكالته يلزم بالتعويض إذا وقع الإلغاء أو التكرول بدون سبب مشروع .

المادة - ٩٨

أن من يلزم بإرسال البضائع أو أعادتها لحساب موكله مقابل اجر وباسمه الخاص يعد بمثابة وكيل بالعمولة ولكنه يخضع فيها يختص بنقل البضاعة للتصويع التي يخضع لها ملتزم النقل .

الفصل الثالث

السمسرة

المادة - ٩٩

١ - السمسرة هي عقد يلزم به فريق يدعى السمسار أن يرشد الفريق الآخر إلى فرصة لعقد اتفاق مسا أو أن يكون هو وسيط له في مفاوضات التعاقد ، وذلك مقابل اجر .

٢ - تسري قواعد الوكالة بوجه عام على السمسرة .

المادة - ١٠٠

١ - إذا لم يكن اجر السمسار معيماً بالاتفاق أو بموجب تعريف رسمية فيحدد وفقاً للعرف أو تقدر المحكمة قيمته بحسب الظروف .

٢ - وإذا ظهر أن الأثر المتفق عليه لا يتناسب مع مساهمة العملية والجهد الذي تستلزمها فيحق للمحكمة أن تخفضه إلى مقدار الاجر العادل للخدمة الموداة .

المادة - ١٠١

١ - يستحق السمسار الاجر بمجرد أن تؤدي المعلومات التي اعطاها أو المفاوضة التي اجراها إلى عقد الاتفاق .

٢ - وإذا انعقد الاتفاق معلقاً على شرط واقف فلا يستحق الاجر إلا بعد تحقيق الشرط .

٣ - وإذا اشترط الرجاء للنفقات التي صرفها السمسار فترجع له ، أن لم يتم الاتفاق .

المادة - ١٠٢

يفقد السمسار كل حق في الاجر وفي استرجاع النفقات التي صرفها إذا عمل لمصلحة التعاقد الآخر بما يخالف التزاماته أو إذا حمل هذا التعاقد الآخر على وعده باجر ما في ظروف تمنع فيها قواعد حسن النية من أخذ هذا الوعد .

المادة - ١٠٣

لا يحق للسمسار أن يتوسط لأشخاص اشتهروا بعدم ملائمتهم أو يعلم بعدم ملائمتهم .

المادة - ١٠٤

- ١ - يجب على المسمار ان يسجل جميع المعاملات التي عقدت بواسطته مع نصوصها او شروطها الخاصة وان يحفظ الوثائق المختصة بها ويعطي عن كل ذلك صورة طبق الاصل لكل من يطلبها من المتعاقدين .
- ٢ - وفي البيوع بالعينة يجب عليه ان يحتفظ بالعينة الى ان تتم العملية .

المادة - ١٠٥

ان عمليات التوسط والسمرة في بورصات الاوراق المالية وفي بورصات البضائع تخضع على قدر الحاجة لتشريع خاص .

الباب الخامس الحساب الجاري

المادة - ١٠٦

يراد بمقد الحساب الجاري الاتفاق الحاصل بين شخصين على ان ما يسلمه كل منهما للآخر بدفعات مختلفة من نقود واموال واستاد تجارية قابلة للتملك يسجل في حساب واحد لمصلحة الدافع وديناً على القابض دون ان يكون لاي منهما حق مطالبة الآخر بما سلمه له بكل دفعة على حدة بحيث يصبح الرصيد النهائي وحده عند انقضاء هذا الحساب ديناً مستحقاً ومهياً للاداء .

المادة - ١٠٧

- ١ - يتوقف مدى الحساب الجاري على ارادة المتعاقدين فلهما ان يجعلاه شاملاً لجميع معاملاتها او لنوع معين منها فقط .

- ٢ - يجوز ان يكون الحساب الجاري مكشوراً بلجهة الفريقين او بلجهة فريق واحد ، وفي هذه الحالة الاخيرة لا يلزم احد الفريقين باسلاف المال للآخر الا اذا كان لدى الاول مقابل وفاء كاف . ولا يجوز في حال من الاحوال ان يستقر هذا الحساب على رصيد ايجابي لمصلحته .

المادة - ١٠٨

ان وجود الحساب الجاري لا يمنع احد المتعاقدين من مطالبة الآخر بالعمولة التي استحقها عن عمل قام به بالعمولة وباسرداد نفقات العمليات المختصة بالحساب الجاري وهي تقيده في الحساب مالم يكن هناك اتفاق مخالف .

المادة - ١٠٩

- ١ - ان الدفع بواسطة سند تجاري لا يعد حاصلاً الا بشرط قبض قيمته مالم يكن اتفاق مخالف .
- ٢ - واذا لم تسدد قيمة السند في موعد استحقاقه فيحق لمستلمه مع الاحتفاظ به على سبيل التأمين ومصح استعمال الحقوق المنوطة به ، ان يقيده قيمته على حساب مسلمه .

- ٣ - وفي حالة افلاس مسلم السند لا يحق للمستلم بالرغم من كل اتفاق يخالف ان يقيده في الحساب الا بعد ان يبل اجل الاستحقاق ويثبت عدم الوفاء .

- ٤ - واذا قيدت اسناد على هذه الصورة وجب على مستلمها ان يخفض مبلغ طلباته في التخليص بنسبة الدفعات التي اداها موقعو تلك الاسناد .

المادة - ١١٠

ان الدفعات تنتج حتماً لمصلحة المسلم على المسلم فائدة تحسب على المعدل القانوني اذا لم تكن معينة بمقتضى العقد او العرف .

المادة - ١١١

- ١ - ان الدين المرتبه لاحد الفريقين اذا ادخلت في الحساب الجاري فقدت صفاتها الخاصة وكيانها الذاتي فلا تكون بعد ذلك قابلة على حدة لوفاء ولا للمقاصة ولا للمدعاة ولا لاحدى طرق التنفيذ ولا لسقوط مفردة بالتقادم .

- ٢ - وتزول التأمينات الشخصية او العينية المتصلة بالدينون التي ادخلت في الحساب الجاري مالم يكن اتفاق مخالف بين الفريقين .

المادة - ١١٢

- ١ - لا يعد احد الفريقين دائماً او مديناً للفريق الآخر قبل ختام الحساب الجاري .
- ٢ - ان ايقاف هذا الحساب هو وحده الذي يحدد حالة العلاقات القانونية بين الطرفين وهو الذي تنشأ عنه حتماً المقاصة الاجماعية لجميع بنود الحساب من تسليف واستلاف وهو الذي يعين الدائن والمدين .

المادة - ١١٣

- ١ - يوقف الحساب ويصفى في آجال الاستحقاق المئنة بمقتضى العقد او بحسب العرف المحلي والا ففي نهاية كل ستة اشهر .
- ٢ - ويؤلف الرصيد الباقي ديناً صافياً مستحق الاداء يتبع ابتداء من يوم التصفية فائدة بالمعدل المعين في الحساب الجاري اذا تقل هذا الرصيد الى حساب جديد والا فالمعدل القانوني .
- ٣ - ان الدعاوى المختصة بتصحيح الحساب من جراء خطأ او اغفال او تكرار او غير ذلك من التصحيحات يجب ان تقام في مهلة ستة اشهر .

المادة - ١١٤

ينتهي العقد في الوقت المعين بمقتضى الاتفاق وان لم يتفق على الاجل ينتهي العقد بحسب ارادة احد الفريقين وينتهي ايضاً بوفاء احدهم او بفقدانه الاهلية او بافلاسه .

المادة - ١١٥

- ١ - ان المصرف الذي يتلقى على سبيل الوديعة مبلغا من النقود يصبح مالكا له ويجب عليه ان يردده بقيمة تعادله دفعة واحدة او عدة دفعات عند اول طلب من المودع او بحسب شروط المواعيد او الاخبار المسبق المعينة في العقد .
- ٢ - يجب ان يقام الدليل بوثائق خطية على جميع العمليات المختصة بالوديعة او بإرجاعها .
- ٣ - وتجب الفائدة عند الاقتضاء ابتداء من اليوم الذي يلي كل ايداع ان لم يكن يوم عطلة ولغاية النهار الذي يسبق اعادة كل مبلغ ما لم يكن هناك اتفاق مخالف .

المادة - ١١٦

- ١ - اذا كان ما اودع في المصرف اوراقا مالية فملكية هذه الاوراق تبقى للمودع ما لم يثبت ان القصد خلاف ذلك
- ٢ - ويقدر وجود هذا القصد اذا كان المودع قد منح المصرف خطياً بدون قبض على التصرف في تلك الاوراق واعترف له بحق ارجاع اوراق من نوعها
- ٣ - وتطبق قواعد الوكالة على الودائع المصرفية اذا اخذ المصرف على نفسه ادارة الاوراق المالية المودعة مقابل عمولة .

المادة - ١١٧

- ١ - تسري قواعد اجارة الاشياء على الودائع التي تودع في الصناديق الحديدية او في خانات منها .
- ٢ - ويكون للمصرف مسؤولاً عن سلامة الصناديق المأجورة .

المادة - ١١٨

- ١ - في عقود فتح الاعتماد المالي يلزم فاعح الاعتماد ان يضع بعض الاموال تحت تصرف المئتمد له فيحق له ان يتناولها دفعة واحدة او دفعات متوالية بحسب احتياجه خلال ميعاد .
- ٢ - ان ما يوفيه او يرجمه المئتمد له في مدة العقد يضاف الى المتبقي من المبلغ الموضوع تحت تصرفه ما لم يكن هناك اتفاق مخالف .

المادة - ١١٩

- ١ - يجوز لفاعح الاعتماد ان ينقص العقد اذا اصبح المئتمد له غير مليء او كان عديم الملاذ وقت التعاقد على غير علم من فاعح الاعتماد .
- ٢ - اذا وقع نقص هام في الضمانات المعينة او الشخصية التي قدمها المئتمد له حق لفاعح الاعتماد ان يطالب بضمانة اضافية او تخفيض مبلغ الاعتماد او اغلقه حسب مقتضى الحال .

المادة - ١٢٠

- ١ - اذا كانت الضمانة المقدمة ارضا او ثأبناً عقارياً فان قيد الرهن او التأمين المخلد عند العقد يضمن ابتداء من جميع السلف التي تحصل فيها بعد بناء على عقد فتح الاعتماد .

المادة - ١٢١

- ١ - اذا خصص الاعتماد المصرفي وقاء لمصلحة الغير وايد المصرف هذا الاعتماد لاستحقاقه فلا يجوز بعد ذلك الرجوع اليه عنه او تعديله بدون رضاء ذلك الغير ويصبح المصرف ملزماً اداء مباشرة ونهائياً بقبول الاوراق والايفاءات المقصودة .
- ٢ - ويحق للمصرف ان يسترد المبالغ التي دفعها او المصاريف التي انفقها لانفاذ ما وكل به مع الفائدة القانونية ان لم يكن اتفاق ، ابتداء من يوم الدفع .
- ٣ - ويحق له ايضاً استيفاء عموله .

المادة - ١٢٢

- ١ - ان العمليات المصرفية غير المذكورة في هذا الباب تخضع لاحكام القانون المدني المختصة بالعقود المختلفة الناجمة عن العمليات المذكورة او العقود التي تنصف بها هذه العمليات .

الكتاب الرابع الاوراق

المادة - ١٢٣

الاوراق التجارية هي اسناد قابلة للتداول بمقتضى احكام هذا القانون وتشتمل على ما يلي :

- أ - سند السحب ويسمى ايضاً البوليصا او السفتجة وهو محرر مكتوب وفق شرائط المذكورة في القانون ويتضمن امراً صادراً من شخص هو الساحب الى شخص اخر هو المسحوب عليه بان يدفع لامر شخص ثالث هو المستفيد او حامل السند مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع او في ميعاد معين او قابل للتعين .
- ب - سند الامر ويسمى ايضاً السند الاذن ومعلوم باسم الكسبيالة وهو محرر مكتوب وفق شرائط المذكورة في القانون ويتضمن تعهد محرره بدفع مبلغ معين بمجرد الاطلاع او في ميعاد معين او قابل للتعين لامر شخص اخر هو المستفيد او حامل السند .
- ج - الشيك وهو محرر مكتوب وفق شرائط المذكورة في القانون ويتضمن امراً صادراً من شخص هو الساحب الى شخص آخر يكون معرفاً وهو المسحوب عليه بان يدفع للشخص ثالث او لامره او لحاسل الشيك .
- د - وهو المستفيد - مبلغاً معيناً بمجرد الاطلاع على الشيك .
- هـ - السند لحامله او القابل للانتقال بالتظهير وقد تناول ذلك الباب الرابع والباب الخامس من هذا الكتاب .

مكتبة
الكتاب

الباب الاول

سند السحب

الفصل الاول

انشاء سند السحب وصيغته

○○○○○

المادة - ١٢٤

يشتمل سند السحب على البيانات الآتية :

- أ - كلمة (بوليصة او سفتجة او سند سحب) مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب بها .
- ب - امر غير معلق على شرط باداء قدر معين من القود
- ج - اسم من يلزمه الاداء (المسحوب عليه) .
- د - تاريخ الاستحقاق .
- هـ - مكان الاداء .
- و - اسم من يجب الاداء له او لامره (الحامل .
- ز - تاريخ انشاء سند السحب ومكان انشاءه .
- ح - توقيع من انشأ سند السحب (الساحب .

المادة - ١٢٥

السند الخالي من احد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سند سحب الا في الحالات المبينة في الفقرات الآتية :

- أ - سند السحب الخالي من ذكر تاريخ الاستحقاق يكون مستحق الاداء لدى الاطلاع عليه .
- ب - اذا لم يذكر في سند السحب مكان الاداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكانا للدفع وموطن المسحوب عليه في نفس الوقت نفسه .
- ج - اذا لم يذكر مكان الاداء بجانب اسم المسحوب عليه او في أي موضع آخر من سند السحب فيعتبر مكان العمل للمسحوب عليه او على اقامته مكانا للاداء .
- د - سند السحب الخالي من ذكر مكان انشاءه يعتبر منشأه في المكان المعلن بجانب اسم صاحبه .
- هـ - اذا لم يذكر مكان صاحبه صراحة في سند السحب فيعتبر مكان انشاءه في المخل الذي وقع فيه سند السحب .

هـ - اذا كان سند السحب خاليا من ذكر تاريخ انشاءه فيعتبر التاريخ الحقيقي الذي تم فيه تسليم السند المستفيد او الحامل هو تاريخ انشاءه .

و - اذا خلا متن سند السحب من ذكر كلمة (سند سحب او بوليصة او سفتجة) وكان المعنى المستخلص من المتن يدل على انه سند سحب فيعتبر كذلك .

المادة - ١٢٦

- ١ - يجوز سحب سند السحب لأمر الساحب نفسه .
- ٢ - كما يجوز سحبه عليه .
- ٣ - وكذلك يجوز سحبه لحساب شخص آخر .

المادة - ١٢٧

يجوز ان يشترط اداء سند السحب في موطن شخص آخر سواء اكسان ذلك في الموطن الذي يقيم فيه السحوب عليه ام في موطن آخر

المادة - ١٢٨

- ١ - يجوز لصاحب سند السحب المستحق الاداء لدى الاطلاع عليه او بعد مدة من الاطلاع ان يشترط فائدة عن المبلغ المذكور فيه .
- ٢ - ويعتبر بهذا الشرط باطلا في اسناد السحب الأخرى .
- ٣ - ويجب بيان سعر الفائدة في سند السحب فان خلا منه اعتبر الشرط كله كأن لم يكن .
- ٤ - وتسمري الفائدة من تاريخ سند السحب اذا لم يبين فيه تاريخ آخر .

المادة - ١٢٩

- ١ - اذا كتب مبلغ اسند السحب بالأحرف والارقام معاً فالعبرة عند الاختلاف للمكتوب بالأحرف .
- ٢ - واذا كتب عدة مرات بالأحرف او بالارقام فالعبرة لأقلها مبلغاً .

المادة - ١٣٠

- ١ - اذا حمل سند السحب توقيع اشخاص لا تتوافر فيهم اهلية الالتزام به او توابع مزورة او توقيع اشخاص وهميين او توابع لا تلزم لأي سبب آخر الاشخاص الذين وقعوا السند او الذين وقع باسمهم ، فذلك لا يحول دون صحة التزام موقعي الآخرين .
- ٢ - يرجع في تحديد اهلية الشخص الملتزم بمقتضى سند السحب الى قانون بلده . ومع ذلك اذا التزم شخص بمقتضى سند سحب وتوافرت فيه اهلية الالتزام به وفقاً لقانون البلد الذي صدر فيه هذا الالتزام كان التزامه صحيحاً ولو كانت لا تتوافر فيه اهلية وفقاً لقانون بلده .

هكذا في الأصل

المادة - ١٣١

- ١ - من وقع سند سحب نيابة عن آخر دون ان يكون له صفة في ذلك يصبح بتوقيعه ملزماً شخصياً .
- ٢ - فاذا اوفى بالتزامه آلت اليه الحقوق التي كانت تؤول الى من زعم النيابة عنه .
- ٣ - ويسري هذا الحكم على من جاوز حدود نيابته .

المادة - ١٣٢

- ١ - الساحب ضامن قبول سند السحب ووفاءه ، وله ان يشترط الاعفاء من ضمان القبول .
- ٢ - اما ضمان الوفاء فكل شرط للاعفاء منه يعتبر كأن لم يكن .

الفصل الثاني

مقابل الوفاء

المادة - ١٣٣

- ١ - على الساحب او الشخص الذي يسحب سند السحب لحسابه ان يوجد لدى المسحوب عليه مقابل وفائه
- ٢ - ولكن ذلك لا يعني الساحب لحساب غيره من مسؤوليته شخصياً تجاه مظهر السند وحامله .

المادة - ١٣٤

يكون مقابل الوفاء اذا كان المسحوب عليه مديناً للساحب او للأمر بالسحب في تاريخ استحقاق سند السحب بمبلغ معين من النقود مستحق الاداء ومساو على الأقل لمبلغ السند .

المادة - ١٣٥

تنتقل ملكية مقابل الوفاء بحكم القانون الى حملة سند السحب المتعاقبين .

المادة - ١٣٦

- ١ - على الساحب ولو قدم الاحتجاج بعد الميعاد ان يسلم حامل سند السحب المستندات اللازمة لحصوله على مقابل الوفاء فاذا انقضى السحب لزم ذلك وكلاء تفليسته .
- ٢ - وتكون نفقات ذلك على الحامل في جميع الاحوال .

المادة - ١٣٧

اذا انقضى السحب ولو قبل ميعاد استحقاق سند السحب فلحامله دون غيره من دائني الساحب استيفاء حقه على مقابل الوفاء الموجود لدى المسحوب عليه وجوداً لا اعتراض عليه .

المادة - ١٣٨

- ١ - اذا انقضى المسحوب عليه وكان مقابل الوفاء ديناً في ذمته دخل هذا الدين في موجودات التفليسة .

- ٢ - فاذا كان ما لدى المسحوب عليه لاداء مقابل الوفاء هو عين جائز استردادها طبقاً لاحكام الاهل من كسبانغ او اوراق تجارية او اوراق ماله او نقود فلحامل سند السحب الاولوية في استيفاء حقه من قيمة المقابل المتقدم .

المادة - ١٣٩

اذا سحبت عدة اسناد سحب على مقابل وفاء لا تكفي قيمته لوفائها كلها فتنبع القواعد الآتية :

- أ - اذا سحبت اسناد السحب في تاريخ واحد قدم السند لحامل القبول المسحوب عليه .
- ب - واذا لم يحمل اي سند قبول المسحوب عليه قدم السند الذي خصص لوفائه مقابل الوفاء .
- ج - ويراعى بالنسبة للاسناد الاخرى فيما يتعلق بخقوق كل من حاملها في استيفاء مطلوبهم تواريخ سحبها ويكون حامل السند الاسبق تاريخاً مقدماً على غيره اما الاسناد المشتملة على شرط عدم القبول فتأتى في المرتبة الاخيرة .

المادة - ١٤٠

- ١ - قبول المسحوب عليه للسند دليل على وجود المقابل للدين الا اذا ثبت العكس .
- ٢ - وهذا القبول حجة على ثبوت المقابل بالنسبة للمظهرين .
- ٣ - وعلى الساحب دون غيره ان يثبت في حالة الانكسار سواء حصل القبول او لم يحصل ، ان المسحوب عليه كان لديه مقابل الوفاء في ميعاد الاستحقاق .
- ٤ - فان لم يثبت ذلك كان ضامناً للوفاء ولو قدم الاحتجاج بعد المواعيد المحددة .
- ٥ - اما اذا اثبت في الحالة الاخيرة وجود المقابل واستمرار وجوده حتى الميعاد الذي كان يجب فيه تقديم الاحتجاج برئت ذمته بقدر هذا المقابل ما لم يكن قد استعمل في مصلحته .

الفصل الثالث

تداول سند السحب

المادة - ١٤١

- ١ - سند السحب قابل للتداول بطريق التظهير ولو لم يذكر فيه صراحة كلمة (لأم) .
 - ٢ - وسند السحب الذي يدون فيه صاحبه عبارة (ليس لأم) او اية عبارة اخرى مماثلة يخضع تداوله لاحكام حوالة الحق المقرري القانون المدني دون غيرها .
 - ٣ - ويصح التظهير ولو للمسحوب عليه سواء اكان قابلاً لسند السحب ام لا .
- كما يصح تظهيره للساحب ولاي شخص اخر يكون ملزماً له ، ويكون لهؤلاء جميعاً كما يصح تظهيره للساحب ولاي شخص اخر يكون ملزماً له ، ويكون لهؤلاء جميعاً الحق في تظهيره .

هكذا في الأصل

المادة - ١٤٢

- ١ - مع عدم الإخلال بنكهم المادة ١٥٤ يجب ان يكون التظهير خاليا من كل شرط . وكل شرط معلق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن .
- ٢ - والتظهير الجزئي باطل .
- ٣ - وتظهير السند لحامله يعد تظهيراً على يابض .

المادة - ١٤٣

- ١ - يكتب التظهير على سند السحب ذاته او على ورقة اخرى متصلة به .
- ٢ - ويجب ان يوقع عليه المظهر .
- ٣ - ويجوز ان لا يعين في التظهير الشخص المظهر له وان يقتصر على توقع المظهر (على يابض) وفي الحالة الأخيرة لا يكون التظهير صحيحاً الا اذا كتب على ظهر السند او على الورقة المتصلة به .

المادة - ١٤٤

- ١ - ينقل التظهير جميع الحقوق الناشئة عن السند .
- ٢ - واذا كان التظهير على يابض جاز لحامله :
 - أ - ان يملأ اليابض بكتابة اسمه او اسم شخص اخر .
 - ب - ان يظهر السند من جديد على يابض الى شخص اخر .
 - ج - ان يسلمه كما هو لاي شخص اخر بغير ان يملأ اليابض وبغير ان يظهره .

المادة - ١٤٥

- ١ - المظهر ضامن قبول السند ووفاءه ما لم يشترط خلاف ذلك .
- ٢ - وله ان يمنع تظهيره . وحيث لا يكون ملزماً بالفضان تجاه من يؤول اليهم السند بتظهير لاحق .

المادة - ١٤٦

- ١ - يعتبر من يده السند انه حامله الشرعي متى اثبت انه صاحب الحق فيه بتظهيرات متصلة بعضها ببعض ولو كان اخرها تظهيراً على يابض .
- ٢ - والتظهيرات المشطوبة تعتبر في هذا الشأن كأن لم تكن .
- ٣ - واذا اعقب التظهير على يابض تظهير اخر ، اعتبر الموقع على التظهير الاخير انه هو الذي كان اليه الحق في السند بذلك التظهير على يابض .
- ٤ - وإذا زالت يد شخص عن السند بمحادث ما فحامله متى اثبت انه هو صاحب الحق فيه وفقاً للفقرة السابقة لا يلزم برده الا اذا كان قد حصل عليه بنية مينة او خطأ جسيم .

المادة - ١٤٧

ليس لمن اقيمت عليهم الدعوى بسند سحب ان يحتجوا على حامله بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بساحب السند او بحملته السابقين ما لم يكن حامل السند قد حصل عليه بقصد الاضرار بالمدين .

المادة - ١٤٨

- ١ - اذا اشتمل التظهير على عبارة « القيمة للتفصيل » او « القيمة للقبض » او « للتوكيل » او اي بيان آخر يفيد التوكيل . فللحامل مباشرة جميع الحقوق المترتبة على سند السحب انما لا يجوز له تظهيره الا على سبيل التوكيل .
- ٢ - وليس للمسؤولين في هذه الحالة الاحتجاج على الحامل إلا بالدفع التي يجوز الاحتجاج بها على المظهر .
- ٣ - ولا ينتهي حكم الوكالة التي يتضمنها التظهير التوكلي بوفاة الموكل او بحدوث ما يجل باهليته .

المادة - ١٤٩

- ١ - اذا اشتمل التظهير على عبارة « القيمة ضمان » او « القيمة ومن » او بيان آخر يفيد التأمين جاز لحامل السند سحب مباشرة جميع الحقوق المترتبة عليه .
- ٢ - فان ظهره اعتبر التظهير حاصلاً على سبيل التوكيل .
- ٣ - وليس للمسؤولين عن السند ان يحتجوا على الحامل بالدفع المبنية على علاقاتهم الشخصية بالمظهر ما لم يكن الحامل قد حصل على السند بقصد الاضرار بالمدين .

المادة - ١٥٠

- ١ - للتظهير اللاحق لزمان الاستحقاق احكام التظهير السابق له .
- ٢ - اما التظهير اللاحق لتقديم الاحتجاج بسبب عدم الوفاء او الحاصل بعد انقضاء الاجل المحدد لتقديم هذا الاحتجاج فلا ينتج سوى آثار الاحكام المتعلقة بخوالة الحق المقررة بالقانون المدني .
- ٣ - وبعد التظهير الحالي من التاريخ انه تم قبل انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الاحتجاج الا اذا ثبت العكس .

المادة - ١٥١

لا يجوز تقديم تواريخ التظهير ، وان حصل بعد تزويراً .

المادة - ١٥٢

يجوز لحامل سند السحب او لاي حائز له حتى ميعاد استحقاقه ان يقدمه الى المسحوب عليه في موطنه لقبوله :

المادة - ١٥٣

- ١ - لساحب سند السحب ان يشترط فيه وجوب تقديمه لقبول في ميعاد معين او بغير ميعاد .

- ٢ - وله ان يص على منح تقديمه للقبول او مسالم يكن مستحق الاداء عند غير المسحوب عليه او في جهة أخرى غير موطن المسحوب عليه او مستحق الاداء بعد مضي مدة معينة من الاطلاع عليه .
- ٣ - وله ايضاً ان يشترط منع تقديم السند للقبول قبل أجل معين .
- ٤ - وللمظهر ان يشترط وجوب تقديم سند للقبول في ميعاد معين او بغير ميعاد مالم يكن الساحب قد اشترط عدم تقديمه للقبول .

المادة - ١٥٤

- ١ - اسناد السحب المستحقة الاداء بعد مضي مدة معينة من الاطلاع يجب تقديمها للقبول في خلال سنة من تاريخها .
- ٢ - وللساحب ان يشترط تقصير هذه المدة او مدتها .
- ٣ - وللمظهري ان يشترطوا تقصير هذه المدة .

المادة - ١٥٥

- ١ - يجوز للمسحوب عليه ان يطلب تقديم السند للقبول مرة ثانية في اليوم التالي لتقديم الاول .
- ٢ - ولا يقبل من ذوي الشأن الادعاء بان هذا الطلب قد رفض الا اذا كان هذا الطلب قد اثبت في ورقة الاحتجاج .
- ٣ - ولا يلزم حامل السند المقدم للقبول بتسليمه للمسحوب عليه .

المادة - ١٥٦

- ١ - يكتب للقبول على السند ذاته ويعبر عنه بكلمة « مقبول » او بناية عبارة اخرى مماثلة ويذيل بتوقيع المسحوب عليه .
- ٢ - وبعد قبولاً مجرد وضع المسحوب عليه توقيعه على صدر السند .
- ٣ - واذا كان السند مستحق الاداء بعد مضي مدة من الاطلاع او كان واجب التقديم للقبول في مدة معلومة بناء على شرط خاص ، وجب ذكر تاريخ القبول في اليوم الذي وقع فيه الا اذا اوجب الحامل تاريخه في يوم تقديم السند .
- ٤ - فان خلا السند من التاريخ جاز للحامل حفظاً لحقوقه في الرجوع على المظهري او على الساحب اثبات هذا الخلط بواسطة احتجاج يقدم في وقت يكون تقديمه فيه مجدياً .

المادة - ١٥٧

- ١ - لا يجوز ان يعلق القبول على شرط .
- ٢ - ولكن يجوز للمسحوب عليه ان يقصر القبول على جزء من مبلغ الكمبيالة .
- ٣ - واذا طلوت صيغة القبول على تعديل اخر في بيان من بيانات السند يعد هذا التعديل رفضاً لها .
- ٤ - ومع ذلك يظل القابل ملزماً بما تضمنته صيغة القبول .

المادة - ١٥٨

- ١ - اذا عين الساحب في السند مكاناً للوفاء غير موطن المسحوب عليه دون ان يبين اسم الشخص الآخر الذي يجب الوفاء لديه جاز للمسحوب عليه تعيين هذا الشخص عند القبول فان لم يعينه حدد المزمع بالدفع في مكان الوفاء .
- ٢ - واذا كان السند مستحق الاداء جاز له ان يبين في صيغة القبول عنواناً في الجهة التي يجب ان يقع الوفاء فيها .

المادة - ١٥٩

- ١ - يصبح المسحوب عليه بقبوله السند ملزماً بوفائه عند استحقاقه .
- ٢ - فان لم يتم بالوفاء كان للحامل - ولو كان هو الساحب نفسه مطالبة القابل بدعوى مباشرة بكل ما ينشأ عن السند وفقاً للمادتين ١٩٥ و ١٩٦ من هذا القانون .

المادة - ١٦٠

- ١ - اذا شطب للمسحوب عليه قبوله المدون على السند قبل رده عد ذلك رفضاً للقبول .
- ٢ - ويعتبر الشطب واقعاً قبل اعادة السند ما لم يتم الدليل على العكس .
- ٣ - على انه اذا كان للمسحوب عليه قد ابلغ الحامل او اي موقع آخر قبوله كتابة - اصبح ملزماً تجاههم بما تضمنته صيغة قبوله .

الفصل الرابع الضمان الاحتياطي

المادة - ١٦١

- ١ - يجوز ضمان وفاء مبلغ السند كله او بعضه من ضمان احتياطي .
- ٢ - ويكون هذا الضمان من اي شخص اخر ولو كان ممن وقعوا على السند .

المادة - ١٦٢

- ١ - يكتب الضمان الاحتياطي اما على السند ذاته واما على الورقة المتصلة به .
- ٢ - ويكون هذا الضمان بصيغة مقبول كضمان احتياطي او بناية عبارة اخرى مماثلة يذيلها الضامن بتوقيعه .
- ٣ - ويذكر في صيغة الضمان اسم المضمون والا بعد حصوله للساحب .
- ٤ - ويعتبر الضمان قائماً اذا وضع مقدم الضمان توقيعه على صدر السند ، الا ان يكون صاحباً او مسحوباً عليه .
- ٥ - ويجوز اعطاء الضمان الاحتياطي على صك مستقل يبين فيه المكان الذي تم فيه .

١٥٨ - المادة

٦ - والضامن الاحتياطي بصك مستقل لا يلزم الاتجاه من ضمه .

المادة - ١٦٣

١ - يلتزم الضامن بما يلزم به الشخص المضمون .

٢ - ويكون التزام الضامن صحيحاً لو كان الالتزام الذي ضمنه بساطلاً لأي سبب كان - ما لم يكن مرده الى عيب في الشكل .

٣ - وإذا أوفى الضامن الاحتياطي قيمة السند آلت اليه الحقوق الناشئة عنه تجاه مضمونه والملتزمين تجاهه بتمتضي السند .

الفصل الخامس

الاستحقاق

المادة - ١٦٤

١ - يجوز ان يسحب سند السحب مستحق الاداء على الوجه الآتي :

أ - لدى الاطلاع :

ب - بعد مضي مدة معينة من الاطلاع :

ج - بعد مضي مدة معينة من تاريخ السند .

د - يوم معين .

ويكون السند باطلا اذا اشتمل على ميعاد استحقاق آخر أو على مواعيد متعاقبة .

المادة - ١٦٥

١ - السند المستحق الاداء لدى الاطلاع يكون واجب الدفع عند تقديمه .

٢ - ويجب ان يقدم الوفاء في خلال سنة من تاريخه .

٣ - وللصاحب ان يشترط تقصير هذه المدة او ملها .

٤ - وللمظهرين ان يشترطوا تقصير هذه المدة .

٥ - وللصاحب ان يشترط عدم تقديم السند المستحق الاداء لدى الاطلاع قبل مضي اجل معين وفي هذه الحالة تحسب مدة التقديم ابتداء من هذا الاجل .

المادة - ١٦٦

١ - تسري المدة التي يستحق الوفاء بانتهائها في السند المسحوب بعد مضي مدة من الاطلاع عن تاريخ قبوله او تاريخ ورقة الاحتجاج .

٢ - فاذا لم يقدم الاحتجاج بعد القبول الخالي من التاريخ حاصلاً بالنسبة للقابل في اليوم الاخير من المدة المعتبرة لتقديم القبول .

٣ - كل ذلك مع مراعاة حكم المادة (١٥٤) من هذا القانون .

المادة - ١٦٧

١ - السند المسحوب لشهر أو أكثر من تاريخه أو من تاريخ الاطلاع عليه يقع استحقاقه في التاريخ الذي يقابله من الشهر الذي يجب فيه الوفاء .

٢ - وعند عدم وجود مقابل لذلك التاريخ في الشهر الذي يجب فيه الوفاء وقع الاستحقاق في اليوم الاخير من هذا الشهر .

٣ - وإذا سحب السند لشهر ونصف او لشهور ونصف شهر من تاريخه أو من تاريخ الاطلاع عليه وجب بدله الحساب بالشهور الكاملة .

٤ - وإذا جعل الاستحقاق في اوائل الشهر أو في منتصفه أو في نهاية الشهر - كان المقصود اليوم الاول من الشهر ، أو الخامس عشر أو الاخير منه .

٥ - والعبارات ثمانية ايام أو خمسة عشر يوماً لا تعني اسبوعاً أو اسبوعين بل ثمانية ايام أو خمسة عشر يوماً بالفعل .

٦ - وعبرة نصف شهر تعني خمسة عشر يوماً .

المادة - ١٦٨

١ - اذا كان سند السحب مستحق الاداء في يوم معين وفي بلد يختلف فيه التقويم عن تقويم بلد اصداره ، اعتبر ان تاريخ الاستحقاق قد حدد وفقاً لتقويم بلد الوفاء .

٢ - وإذا سحب السند بين بلدين يختلفي التقويم وكان مستحق الاداء بعد مده من تاريخه ، ارجع تاريخ اصداره الى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء ويحدد ميعاد الاستحقاق وفقاً لذلك .

٣ - وتحسب ميعاد تقديم السند وفقاً للاحكام المقررة في الفقرة السابقة .

٤ - ولا تسري هذه الاحكام اذا نص في السند او استخلص من البيانات الواردة فيه ان التية قد انصرفت الى اتباع احكام اخرى .

المادة - ١٦٩

١ - على حامل السند المستحق الوفاء في يوم معين او بعد مده معينة من تاريخه أو من تاريخ الاطلاع عليه ان يقدمه للدفع في يوم استحقاقه .

٢ - ويجوز تقديم السند الى احدى غرف القضاة بمثابة تقديم الوفاء .

هكذا هو القصد

المادة - ١٧٠

- ٢ - المسحوب عليه عند إفائه قيمة السند ان يطلب الى الحامل تسليمه اليه موقعاً عليه بما يفيد الوفاء .
- ٢ - وليس للحامل ان يرفض وفاء جزئياً .
- ٣ - واذا كان الوفاء جزئياً جاز للمسحوب عليه ان يطلب اثبات هذا الوفاء في السند وان يطلب مخالصة بذلك .
- ٤ - وكل ما يدفع من اصل قيمة السند تبرأ منه ذمة صاحبه ومظهره وضاميه الاحتياطين وعلى الحامل ان يقدم الاحتجاج عما بقي منه .

المادة - ١٧١

- ١ - لا يجبر حامل السند على استلام قيمته قبل الاستحقاق .
- ٢ - فاذا اوفى المسحوب عليه قبل الاستحقاق تحمل ثبته ذلك .
- ٣ - ومن اوفى في ميعاد الاستحقاق برئت ذمته ما لم يكن ذلك عن غش او خطأ جسيم .
- ٤ - وعليه ان يستوثق من صحة تسلسل التظهيرات .
- ٥ - ولكنه غير ملزم بالتثبت من صحة توابع المظهرين .

المادة - ١٧٢

- ١ - اذا اشترط وفاء سند السحب بعملة غير متداولة في المملكة الاردنية جاز وفاء قيمتها بعملة اردنية حسب سعرها في يوم الاستحقاق .
- ٢ - واذا تراخى المدين في الوفاء فللحامل الخيار بين المطالبة بقيمة الكمبيالة محسوبة بقيمة العملة الاردنية في يوم الاستحقاق او في يوم الوفاء .
- ٣ - والعرف الجاري في محل الوفاء هو المعيار في تعيين سعر العملة الاجنبية ، وانما للساحب ان يشترط حساب المبلغ الواجب وفاؤه حسب السعر للمدين في السند .
- ٤ - ولا تسري الاحكام المقدمة عندما يشترط الساحب ان يكون الوفاء بعملة اجنبية معينة .
- ٥ - وذا تعين مبلغ السند بعملة تحمل اسماً مشتركاً تختلف في بلد اصدارها عن قيمتها في بلد وفائها ، فيفترض ان الاداء يكون بعملة بلد الوفاء .

المادة - ١٧٣

- ١ - اذا لم يقدم السند الوفاء في يوم الاستحقاق جاز لكل مدين به ايداع قيمته خزانة المحكمة التابع لها بلد الوفاء او في مصرف مرخص بذلك البلد .
- ٢ - وتكون نفقة ذلك وتبعاته على غائق الحامل وعلى كاتب المحكمة المختص او المصرف ان يحضر وثيقة مشتملة على تاريخ السند وتاريخ استحقاقه واسم من حررت في الاصل لمصلحة زيادة على البيانات الاخرى الواجب اتيانها في محضر الايداع ، ويسلم هذه الوثيقة للمودع .

- ٣ - فاذا طالب الحامل المدين بالدفع فليس على الاخير الا تسليم وثيقة الايداع مقابل تسليم السند .
- ٤ - وللحامل بموجب هذه الوثيقة ان يقبض المبلغ المودع .
- ٥ - فاذا لم يسلم المدين المودع وثيقة الايداع الى حامل السند وجب عليه وفاء قيمته له .

المادة - ١٧٤

لا تقبل المعارضة في وفاء السند الا اذا ضاع أو افلس حامله .

المادة - ١٧٥

اذا ضاع سند غير مقبول جاز لمستحق قيمته ان يطالب بوفائه بموجب احدى نسخه الاخرى .

المادة - ١٧٦

اذا كان السند الضائع مقترناً بالقبول فلا يجوز المطالبة بوفائه بموجب احدى نسخه الاخرى الا بأمر المحكمة ويشترط تقديم كفيل .

المادة - ١٧٧

من ضاع منه سند سواء اكان مقترناً بالقبول ام لا ، ولم يستطيع تقديم احدى نسخه الاخرى جاز له ان يستصدر من المحكمة امراً بوفائه بعد ان يثبت ملكيته له ويشترط تقديم كفيل .

المادة - ١٧٨

في حالة الامتناع عن وفاء السند الضائع بعد المطالبة به وفقاً لاحكام المادتين السابقتين يجب على مالكة محافظة على جميع حقوقه ان يثبت ذلك باحتجاج يقدمه في اليوم التالي لاستحقاق ذلك السند ويبلغ للساحب والمظهرين في المواعيد وبالأضلاع المبينة في المادة ١٨٣ من هذا القانون .

المادة - ١٧٩

- ١ - يجب على صاحب السند الضائع لكي يحصل على نسخة منه ان يرجع الى من ظهر له السند .
- ٢ - ويلتزم هذا المظهر بمعاونه والاذن له باستعمال اسمه في المطالبة المظهر السابق ومكلاً يرجع على باقي المظهرين واحد تلو الاخر حتى يصل الى صاحب السند .
- ٣ - وتكون نفقات ذلك كله على حائق مالك السند الضائع .
- ٤ - ويلتزم كل مظهر بعد تسليم النسخة الثانية من السند ان يثبت تظهيره كتابة عليها .
- ٥ - ولا تضح المطالبة بالوفاء بموجب النسخة الثانية الا بأمر المحكمة ويشترط تقديم كفيل ، وذلك وفقاً لاحكام المادة ١٧٧ .

المادة - ١٨٠

يقضي التزام الكفيل المدين في المراتب ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ بمضي ثلاث سنوات اذا لم يحصل في اثنائها مطالبة ولا دعوى امام المحاكم .

الفصل السادس

المطالبة والرجوع لعدم القبول أو لعدم الوفاء

١ - رجوع الحامل

○○○○

المادة - ١٨١

- ١ - لحامل السند عند عدم وفائه له في تاريخ الاستحقاق الرجوع على مظهره وساحبه وغيرهم من الملزمين به.
- ٢ - وله حق الرجوع على هؤلاء قبل الاستحقاق في الاحوال الآتية :
 - أ - في حالة الامتناع عن القبول كلياً أو جزئياً .

ب - في حالة افلاس المسحوب عليه سواء كان قبل السند أو لم يكن قد قبله .
وفي حالة توقفه عن دفع ما عليه ، ولو لم يثبت توقفه بكم ، وفي حالة الحجز على امواله حجزاً غير مجد .

ج - في حالة افلاس صاحب السند للمشروط عدم تقديمه للقبول .

٣ - أما يجوز للضامنين عند الرجوع عليهم في الحالتين المبيتين في الفقرتين (ب و ج) ان يطلبوا الى رئيس المحكمة البدائية المدنية في موطنهم وفي خلال ثلاثة ايام من تاريخ الرجوع عليهم منحهم ميعاداً الوفاء . فاذا وجد الرئيس ميرزا لاطلب عين في حكمه الوقت الذي يجب فيه ان يحصل وفاء الاسناد بشرط ان لا يتجاوز الميعاد الممنوح للتاريخ المعين للاستحقاق .

٤ - ولا يقبل الطعن في هذا القرار بأي طريق من طرق الطعن .

٢ - الاحتجاج

شروطه ومواعيده

المادة - ١٨٢

١ - ويجب ان يثبت الامتناع عن القبول أو عن الوفاء بوثيقة رسمية تسمى " الاحتجاج لعدم القبول " أو " لعدم الوفاء "

٢ - ويجب ان يقدم الاحتجاج لعدم القبول في الميعاد المعين لعرض السند للقبول .

٣ - فاذا وقع عرضه الاول للقبول في الحالة المبينة في الفقرة الاولى من المادة ١٨٤ من هذا القانون في اليوم الاخير من الميعاد المحدد لهذا الغرض جاز ايضاً تقديم الاحتجاج في اليوم التالي .

- ٤ - ويجب تقديم الاحتجاج لعدم الوفاء عن السند المستحق الاداء في يوم معين أو بعد مضي مدة معينة من تاريخه أو من تاريخ الاطلاع عليه في احد يومي العمل التاليين ليوم استحقاقه .
- ٥ - وإذا كان السند مستحق الاداء لدى الاطلاع وجب تقديم الاحتجاج بعدم الوفاء وفقاً للشروط المبينة في الفقرات السابقة والمتعلقة بالاحتجاج لعدم القبول .
- ٦ - ويعنى الاحتجاج لعدم القبول عن تقديم السند للاداء وعن الاحتجاج بعدم الوفاء .
- ٧ - وفي حالة توقف المسحوب عليه عن الوفاء سواء اكان قد قبل السند ام لم يكن قبله ، وفي حالة حجز امواله حجزاً غير مجد لا يجوز لحامل السند الرجوع على ضامنيه الا بعد تقسيم السند للمسحوب عليه لوفائه وبعد تقديم الاحتجاج بعدم الوفاء .
- ٨ - وفي حالة افلاس المسحوب عليه سواء اكان قبل السند ام لم يكن قبله وكذلك في حالة افلاس صاحب المشروط عند تقديمه للقبول . يكون تقديم حكم شهر الافلاس كافياً بذاته لتسكين الحامل من استعمال حقوقه في الرجوع على الضامنين .

المادة - ١٨٣

- ١ - يجب على حامل السند ان يرسل للمظهر له وللصاحب اشعاراً بعدم القبول أو بعدم الوفاء في خلال اربعة ايام العمل التالية ليوم الاحتجاج ، او ليوم تقديمه للقبول أو للوفاء فيما لم اشتمل على شرط الرجوع بلا مصاريف .
- ٢ - ويجب على كل مظهر في خلال يومي العمل التاليين ليوم تسلمه الاشعار ان يخط مظهره علماً بالاشعار الذي تلقاه مبيناً له اسماء وغتارين من قاموا بالاشعارات السابقة وهكذا من مظهر الى اخر حتى تبلغ صاحب السند .
- ٣ - وتبدأ المواعيد المتقدمة من تاريخ تسلم الاشعار السابق .
- ٤ - ويبدأ الميعاد بالنسبة لكل مظهر من اليوم الذي تلقى فيه الاشعار من مظهره السابق .
- ٥ - ومتى اشعر احد موقي السند وفقاً لاحكام الفقرات السابقة وجب كذلك اشعار ضامنه الاحتياطي في نفس الميعاد .
- ٦ - وإذا لم يبين احد المظهرين عنوانه او بيته بصورة لا يتيسر قرائتها اكتفى بالاشعار المظهر السابق له .
- ٧ - ويجوز لمن يوجب عليه الاشعار ان يقوم به على اية صورة ولو برد السند ذاته .
- ٨ - وعليه ان يثبت ارساله للاشعار في الميعاد المضروب له .
- ٩ - ويعتبر الميعاد مرعياً اذا ارسل الاشعار في خلال بكتاب عن طريق البريد المسجل مع اشعار بالايصال .
- ١٠ - ولا يترتب على التخلف عن ارسال الاشعار المذكور عن عدم تقديم السند للقبول أو الوفاء أو عن ارسال الاحتجاج خلال مواعيدها المعينة ، سقوط اي حق من حقوق من وجب القيام بها . ولكنه يكون مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي ترتب على اهماله أو تخلفه ، بشرط ان لا يتجاوز التعويض قيمة سند السحب .

المادة - ١٨٤

- ١ - يجوز للساحب ولاي مظهر او ضامن احتياطي ان يعني حامل السند عند المطالبة على وجه الرجوع من تقديم احتجاج لعدم القبول او لعدم الوفاء متى كتب على السند « المطالبة بلا مصاريف » او « بدون احتجاج » او اية عبارة مماثلة مبدئية بتوقيع من اشترط ذلك .
- ٢ - ولا يعني هذا الشرط من تقديم السند في المواعيد المقررة ولا من ارسال الاشعارات اللازمة .
- ٣ - وعلى من يتمسك تجاه الحامل بعدم مراعاة هذه المواعيد اثبات ذلك .
- ٤ - واذا كتب الساحب هذا الشرط سرى على كل الموقعين .
- ٥ - اما اذا كتبه احد المظهرين او احد الضامين الاحتياطين فلا يسري الا عليه وحده .
- ٦ - واذا قدم حامل السند الاحتجاج على الرغم من الشرط تحمل هو وحده مصاريفه اذا كان الساحب هو الذي وضع الشرط .
- ٧ - اما اذا كان الشرط صادراً من مظهر او ضامن احتياطي جاز الرجوع على جميع الموقعين بمصاريف الاحتجاج .

المادة - ١٨٥

- ١ - صاحب السند وقابله ومظهره وضامنه الاحتياطي مسؤولون جميعاً تجاه حامله على وجه التضامن .
- ٢ - ولحامله مطالبته منفرداً او مجتمعين دون ان يلزم بمراعاة ترتيب التزام كل منهم .
- ٣ - ويثبت هذا الحق لكل موقع على سند اوفى بقيمته .
- ٤ - والدعوى القائمة على احد الملتزمين لا تحول دون مطالبة الباقي ولو كان التزامهم لاحقاً لمن اقيمت عليهم الدعوى أولاً .

المادة - ١٨٦

- ١ - لحامل السند مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي :
 - أ - قيمة السند غير المقبولة او غير المدفوعة مع الفوائد ان كانت مشروطة .
 - ب - الفوائد محسوبة بسعرها القانوني اعتباراً من تاريخ الاستحقاق فيما يتعلق بالسند المسحوب والمستحق الدفع في اراضي المملكة الاردنية ومحسوب بسعر ٦ ٪ للاستناد الاخرى .
 - ج - مصاريف الاحتجاج والاشعارات وغيرها من المصاريف .
 - د - واذا استعمل حق الرجوع قبل استحقاق السند خصم من قيمته بلا يوازي مع الخصم الرئيسي في المملكة الاردنية في تاريخ الرجوع بالجهة التي يقع فيها موطن الحامل .

المادة - ١٨٧

- أ - يجوز لمن أو سند سحب مطالبة ضامنيه بما يأتي :
 - ١ - جميع ما اوفاه .
 - ب - فوائد المبلغ الذي اوفاه محسوبة بالسعر القانوني ابتداء من يوم الوفاء بالنسبة للاستناد المسحوبة والمستحقة الاداء في المملكة الاردنية ومحسوبة بسعر ٦ ٪ للاستناد الاخرى .
 - ج - المصاريف التي تحملها .

المادة - ١٨٨

- ١ - لكل ملتزم استعمل ضده حق الرجوع او كان مستهدفاً لذلك ان يطلب في حالة وفائه للسند تسلمه مع ورقة الاحتجاج وغالصة بما اداه .
- ٢ - ولكل مظهر اوفى السند ان يشطب تظهيره وتظهرات المظهرين اللاحقين له .

المادة - ١٨٩

- ١ - في حالة الرجوع على احد الملتزمين بالقدر غير المقبول من قيمة السند يجوز لمن اوفى هذا القدر ان يطلب من حامله اثبات هذا الوفاء بالسند واعطاء غالصة به .
- ٢ - ويجب على الحامل فوق ذلك ان يسلمه صورة من السند مصدقاً عليها منه بما يقيد انطبق الاصل وان يسلمه ورقة الاحتجاج تمكيناً له من الرجوع على غيره بما اداه .

المادة - ١٩٠

- مع مراعاة الفقرة ١٠ من المادة ١٨٣ من هذا القانون :
 - ١ - يسقط ما لحامل السند من حقوق تجاه مظهره وساحبه وغيرهم من الملتزمين ما عدا قابله بمضي المواعيد المعينة لاجراء ما يأتي :
 - أ - تقديم الاستناد المستحقة الدفع لدى الاطلاع او بعد مضي ميعاد معين منه .
 - ب - تقديم الاحتجاج بعدم القبول او بعدم الوفاء .
 - ج - تقديم السند للوفاء في حالة اشتياله على شرط الرجوع بلا مصاريف .
 - ٢ - وانما لا يقع السقوط تجاه الساحب الا اذا ثبت انه اوجد مزايل الوفاء في تاريخ الاستحقاق ، وحينئذ لا يكون للحامل الا الدعوى تجاه المسحوب عليه .
 - ٣ - واذا لم يعرض السند للقبول في الميعاد الذي اشترطه الساحب سقطت حقوق حامله في الرجوع بسبب عدم القبول وعدم الوفاء الا اذا تبين من عبارة الشرط ان الساحب لم يقصد منه سوى اعفاء نفسه من ضمان القبول .
 - ٤ - اذا كان المظهر هو الذي اشترط في تظهيره ميعاداً لتقديم السند للقبول فله ونجده الاستفادة له شرط .

المادة - ١٩١

- ١ - إذا حال دون عرض السند أو دون تقديم الاحتجاج في المواعيد المعينة بمائل لا يمكن التغلب عليه فتمتد هذه المواعيد .
- ٢ - وعلى حامل السند أن يشعر دون إبطاء من ظهره له بالحادث القهري وإن ثبت هذا الإشعار مؤرخاً وموقعاً عليه منه في السند أو في الورقة المتصلة به .
- ٣ - وعلى من أرسل له الإشعار إبلاغ من ظهر له السند ، وتسلسل ذلك وفقاً للمادة ١٨٣ من هذا القانون .
- ٤ - وعلى الحامل بعد زوال الحادث القهري عرض السند للقبول أو لإلغاء دون إبطاء ، وعليه تقديم احتجاج عند الاقتضاء .
- ٥ - وإذا استمرت القوة القاهرة أكثر من ثلاثين يوماً محسوبة من يوم الاستحقاق جاز الرجوع على الملتزمين من غير حاجة إلى عرض السند أو تقديم الاحتجاج .
- ٦ - فإذا كان السند مستحق الوفاء بمجرد الإطلاع عليه أو بعد مضي مدة معينة من الإطلاع سرى ميعاد الثلاثين يوماً من التاريخ الذي اشعر فيه الحامل من ظهر له السند بوقوع الحادث ولو وقع هذا التاريخ قبل انقضاء الميعاد المعين للعرض .
- ٧ - وإذا كان السند مستحق الوفاء بعد مضي مدة من الإطلاع فبإضاف إلى ميعاد الثلاثين يوماً المدة المعينة للدفع بعد الإطلاع .
- ٨ - ولا يعتبر من قبيل الحوادث القاهرة الأمور المتعلقة بشخص الحامل أو بمن كلفه عرضها أو تقديم الاحتجاج بشأنها .

المادة - ١٩٢

- ١ - يكون تقديم الاحتجاج لعدم القبول والاحتجاج لعدم الوفاء وفقاً للأوضاع المقررة في قانون أصول المحاكمات المحققة بواسطة الكاتب العدل .
- ٢ - ويجب أن يوجه الاحتجاج إلى موطن الملتزم بوفاء السند أو إلى آخر موطن معروف له ، وإلى موطن الأشخاص المعنيين في السند لو فاته عند الاقتضاء وإلى موطن من قبله بطريق الدخول .
- ٣ - ويكون ذلك كله في ورقة واحدة .

المادة - ١٩٣

تشتمل ورقة الاحتجاج على صورة جرفية للسند ولما ثبت فيه من عبارات القبول والتظهير المنهج ذكر الشخص الذي حصلت الترسية بقبوله السند أو وفائه عند الاقتضاء . كما يجب أن تشتمل على الإنذار بوفائه قيمته . ويذكر فيها حضور أو غياب الملتزم بالقبول أو الوفاء وأسباب الامتناع عن القبول أو الوفاء أو العجز عن وضع الإضياء أو الامتناع عنه وتنبيه الكاتب العدل بالوفاء .

المادة - ١٩٤

لا يقوم أي إجراء مقام الاحتجاج إلا في حالة ضياع السند . وعندئذ تسري أحكام المواد من ١٧٥ إلى ١٨٠ .

المادة - ١٩٥

يجب على الكاتب العدل المكلف بإجراء الاحتجاج أن يترك صورة صحيحة لمن وجه إليه هذا الاحتجاج . وإن يقيد أوراق الاحتجاج بتمامها يوماً فيوماً مع مراعاة ترتيب التواريخ في سجل خاص مرقم الصفحات ومؤشر عليه حسب الأصول .

المادة - ١٩٦

- ١ - لكل من له حق الرجوع على غيره من الضامنين بمقتضى سند سحب أن يستوفي قيمته بسحب سنداً جديداً مستحق الاداء لدى الإطلاع في موطن الضامن ما لم يشترط خلاف ذلك .
- ٢ - وتشتمل قيمة سند الرجوع على المبالغ الواردة بياها في المادتين ١٨٦ و ١٨٧ من هذا القانون مضافاً إليها ما دفع من عمولة ورسم طوابع .
- ٣ - إذا كان صاحب سند الرجوع هو الحامل فتحدد قيمته على الأساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة سند مسحوب لدى الإطلاع من الجهة التي كان السند الأصلي مستحق الدفع فيها على الجهة التي فيها موطن الضامن .
- ٤ - فإذا كان صاحبه هو أحد المظهرين حددت قيمته على الأساس الذي تحدد بمقتضاه قيمة سند مسحوب لدى الإطلاع من الجهة التي بها موطن صاحب سند الرجوع على الجهة التي فيها موطن الضامن .

المادة - ١٩٧

إذا تعددت سندات الرجوع فلا يجوز مطالبة صاحب السند الأصلي وكل مظهر له إلا بتفقات سند رجوع واحد .

المادة - ١٩٨

لحامل السند المقدم عنه احتجاج لعدم الوفاء إلى جانب ماله من حق الرجوع بعد اتباع الإجراءات المقررة لذلك أن يحجز باذن من المحكمة المختصة مقولات كل من التزم بموجب السند حجزاً احتياطياً تنبع فيه الإجراءات المقررة لذلك في قانون أصول المحاكمات المحققة .

الفصل السابع

التدخل

١ - احكام عامة

○○○○

المادة - ١٩٩

- ١ - لساحب سند السحب ومظهره وضامته الاحتياطي ان يعين من يقبله او يدفعه عند الاقتضاء ويسمى هذا الشخص القوض.
- ٢ - ويجوز وفقاً للشروط الاتي يأتيا قبول السند او وفاؤه من اي شخص متدخل لمصلحة اي مدين يكون مستهدفا للمطالبة به .
- ٣ - ويجوز ان يكون المتدخل من الغير كما يجوز ان يكون هو المسحوب عليه او شخص ملزم بمقتضى السند وانما لا يجوز تدخل القابل .
- ٤ - ويجب على المتدخل ان يشعر بتدخله من وقع التدخل لمصلحته خلال يومي العمل التاليين والا كان ملزماً عند الاقتضاء بتعويض الضرر الذي نشأ عن اهماله بشرط ان لا يجاوز هذا التعويض مبلغ السند .

٢ - القبول بطريقة التدخل

المادة - ٢٠٠

- ١ - يقع القبول بطريق التدخل في جميع الاحوال التي يكون فيها لحامل سند واجبا العرض القبول حتى الرجوع قبل ميعاد استحقاقه .
- ٢ - وذا عين في السند من يقبله او يؤدي قيمته عند الاقتضاء في مكان وفاته فليس للحامل ان يرجع قبل ميعاد استحقاقه على من صدر عنه هذا التعيين ولا على الموقعين اللاحقين له الا اذا عرض السند على من عين لقبوله او لوفاته عند الاقتضاء فامتنع عن قبوله واثبت هذا الامتناع بورقة احتجاج .
- ٣ - وللحامل في الاحوال الاخرى رفض القبول الحاصل بطريق التدخل .
- ٤ - اما اذا اقره فانه يفقد حقه في الرجوع قبل الاستحقاق على الشخص الذي وقع القبول لمصلحته وعلى الموقعين اللاحقين .

المادة - ٢٠١

- ١ - يدون قبول السند بطريق التدخل على السند ذاته ويوقع عليه المتدخل .
- ٢ - ويذكر في صيغة القبول اسم من حصل التدخل لمصلحته . والا عند التدخل لخاصة لمصلحة الساحب .

المادة - ٢٠٢

- ١ - يلتزم القابل بطريق التدخل تجاه الحامل والمظهرين اللاحقين لمن حصل التدخل لمصلحته بما يلتزم به هذا الاخير .
- ٢ - ويجوز لمن حصل التدخل لمصلحته ولضامته على الرغم من حصول القبول بطريق التدخل ان يتسلوا من الحامل السند وورقة الاحتجاج والمخالصة ان كانت ثمة مخالصة وذلك اذا قاموا بوفاء المبلغ المدين في المادة ١٨٧ من هذا القانون .

المادة - ٢٠٣

- ١ - يجوز وفاء السند بطريق التدخل في جميع الاحوال التي يكون فيها لحامله عند الاستحقاق او قبله حتى الرجوع على الملتزمين .
- ٢ - ويكون هذا الوفاء باداء كل المبلغ الذي كان يجب على من حصل التدخل لمصلحته اداؤه ابراء لذمته .
- ٣ - ويجب ان يقع الوفاء على الاكثر في اليوم الاخير من الميعاد الذي يصح فيه تقديم الاحتجاج لعدم الوفاء .

المادة - ٢٠٤

- ١ - اذا كان للقابلين للسند بطريق التدخل او للمعينين لوفاته عند الاقتضاء موطن في مكان الوفاء وجب على حامله عرضه عليهم جميعاً وتقديم احتجاج لعدم الوفاء اذا كان له موجب وذلك على الاكثر في اليوم التالي ليوم الاخير من الميعاد المحدد لتقديم هذا الاحتجاج .
- ٢ - فان لم يقدم هذا الاحتجاج في هذا الميعاد كان الشخص الذي قام بتعيين الموطن او الشخص الذي وقع القبول لمصلحته . والمظهرون اللاحقون جميعاً في حل من التزاماتهم وذلك مع مراعاة احكام الفقرة (١٠) من المادة ١٨٣ من هذا القانون .

المادة - ٢٠٥

- ١ - اذا رفض حامل السند الوفاء من المتدخل ، سقط حقه في الرجوع على من كانت ذمته تبرأ بهذا الوفاء .

المادة - ٢٠٦

- ١ - يجب اثبات الوفاء بطريق التدخل بعبارة تفيد وصول القيمة تكتب على السند ويذكر فيها من حصل الوفاء لمصلحته والا عد الوفاء حاصلاً لمصلحة الساحب .
- ٢ - ويجب ان يسلم السند الى الموطن كما يجب ان تسلم له ورقة الاحتجاج ان كان ثمة احتجاج .

المادة - ٢٠٧

- ١ - يكتسب الموطن بطريق التدخل جميع الحقوق الناشئة عن السند تجاه من حصل الوفاء لمصلحته وتجاه من التزموا نحو هذا الاخير بمقتضى السند انما لا يجوز لهذا الموطن تظهيره .
- ٢ - وتبرأ ذمم المظهرين اللاحقين لمن حصل الوفاء لمصلحتهم .

٣ - وإذا تقدم عدة اشخاص للوفاء بطريق التدخل كانت الافضلية لمن يرتب على ايفائه براءة ذم أكثر عدد من الملزمين .

٤ - ومن تدخل للوفاء وهو عالم بان في تدخله مخالفة للحكم المتقدم سقط حقه في الرجوع على من كانت تبرأ ذمته لولا هذا التدخل .

الفصل الثامن

تعدد النسخ والصور

المادة - ٢٠٨

- ١ - يجوز سحب سند السحب نسخاً متعددة يطابق بعضها بعضاً .
- ٢ - ويجب ان يوضع في متن كل نسخة منه رقمها والا اعتبرت كل نسخة منها سنداً مستقلاً .
- ٣ - ولكل حامل سند لم يذكر فيه أنه على نسخة واحدة ان يطلب نسخاً منها على نفقته .
- ويجب عليه تحقيقاً لذلك ان يرجع الى الشخص الذي ظهره له وعلى هذا ان يعاونه في الرجوع على المظهر السابق ويتسلسل ذلك حتى ينتهي الى الساحب .
- ٥ - وعلى كل مظهر ان يدون تظهيره على النسخ الجديدة .

المادة - ٢٠٩

- ١ - وفاء السند بمقتضى إحدى نسخه مبرئة للذمة ولو لم يكن مشروطاً فيه ان هذا الوفاء يبطل حكم النسخ الاخرى
- ٢ - غير ان المسحوب عليه يبقى ملتزماً بالوفاء بمقتضى كل نسخة مقبولة منه لم يستردها .
- ٣ - والمظهر الذي ظهر نسخ السند لاشخاص مختلفين ومظهره اللاحقون ملزمون بمقتضى كل النسخ التي تحمل تواريخهم ولم يحصل استردادها .

المادة - ٢١٠

- ١ - على من يرسل إحدى نسخ السند القبول ان يبين بالنسخ الاخرى اسم من يكون تلك النسخة في يده .
- ٢ - وعلى هذا الاخير ان يسلمها للحامل الشرعي لأي نسخة اخرى فان رفض تسليمها فلا يكون للحامل حق الرجوع الا اذا أثبت بورقه احتجاج .
- أ - ان النسخة المرسله القبول لم تسلم له حين طلبه ايها .
- ب - ان القبول او الوفاء لم يحصل بمقتضى نسخة اخرى .

٢ - للصور

المادة - ٢١١

- ١ - لحامل السند ان يحرق منه صوراً .
- ٢ - ويجب ان تكون الصور مطابقة لاصل السند تماماً بما تحمل من تظاهرات وبيانات اخرى تكون ماثلة فيه وان يكتب عليها ان النسخ عن الاصل قد انتهى عند هذا الحد .
- ٣ - ويجوز تظهير الصورة وضمانها احتياطياً على الوجه الذي يجري عليه الاصل .
- ٤ - ويكون لهذه الصورة ما للاصل من أحكام .

المادة - ٢١٢

- ١ - يجب ان يبين في صورة السند اسم من يكون بيده اصله .
- ٢ - وعلى هذا الاخير ان يسلم هذا الاصل لحامل الصورة الشرعي فان امتنع عن ذلك فلا يكون لحامل الصورة حق الرجوع على مظهرها او ضمانها الاحتاطيين . ما لم يثبت باحتجاج ان الاصل لم يسلم اليه بناء على طلبه .
- ٣ - واذا كتب على الاصل بعد اخر تظهير حصل قبل عمل الصورة عبارة « منذ الان لا يصح التظهير الا على الصورة » او اي عبارة اخرى مماثلة فكل تظهير يكتب على الاصل بعد ذلك يكون باطلاً .

الفصل التاسع

التحريف

المادة - ٢١٣

اذا وقع تحريف في متن السند التزم الذين وقعوه فيها بعد بمقتضى متته المحرّف اما الموقعون السابقون فملزمون بمقتضى متته الاصلية .

الفصل العاشر

التقادم

المادة - ٢١٤

- ١ - تسقط بالتقادم كل دعوى ناشئة عن سند السحب تجاه قابله بمضي خمس سنوات من تاريخ الاستحقاق .
- ٢ - اما دعوى الحامل تجاه الساحب او المظهرين فتسقط بمضي سنتين من تاريخ الاحتجاج المقدم في الوقت المجزئ او من تاريخ الاستحقاق ان اشتغل السند على شرط الرجوع بلا مصاريف .
- ٣ - وتسقط بالتقادم دعوى المظهرين بعضهم قبل البعض او قبل الساحب بمضي سنة من اليوم الذي يكون فيه المظهر قد أوفى السند او من اليوم الذي أقيمت عليه الدعوى فيه .

المادة - ٢١٥

- ١ - لا تسرى مواعيد التقادم في حالة اقامة الدعوى الا من يوم اخر اجراء فيها .
- ٢ - ولا يسري هذا التقادم اذا صدر حكم بالدين او حصل اقرار به بموجب وثيقة مستقلة او بتسديد الملتزم جزءا منه .

المادة - ٢١٦

لا يكون لانقطاع التقادم من أثر الا بالنسبة لمن اتخذ تجاهه الاجراء القاطع في سريانه .

المادة - ٢١٧

بالرغم من انقضاء ميعاد التقادم على سند السحب وسائر الاوراق التجارية يجوز للدائن اقامة الدعوى ضمن مدة التقادم العادي المدنى بطلب الحق الذي من اجله اعطيت الورقة التجارية . وتقبل الورقة في معرض البينة لاثبات هذه الدعوى .

المادة - ٢١٨

- ١ - اذا وافق استحقاق السند يوم عطلة رسمية فلا يجوز المطالبة بوفائه الا في يوم العمل التالي .
- ٢ - وكذلك لا يجوز اتخاذ اي اجراء اخر متعلق بالسند وعلى وجه خاص يعرضه للقبول او تقديم احتجاج الا في يوم عمل .
- ٣ - واذا وجب اتخاذ اي اجراء من هذه الاجراءات في ميعاد معين يوافق اخر يوم منه يوم عطلة رسمية فيمتد هذا الميعاد الى يوم العمل التالي .
- ٤ - اما ايام العطلة الرسمية التي تتخلل الميعاد فتحسب منه .

المادة - ٢١٩

لا يدخل في حساب الميعاد القانوني او الاتفاقى اليوم الاول منه .

المادة - ٢٢٠

لا يجوز منح اي ميعاد قضائي او قانوني الا في الحالات المنصوص عليها في المادتين ١٩٠ و ٢٠٠ من هذا القانون .

المادة - ٢٢١

- ١ - يطلق لفظ التوقيع في هذا الكتاب على الامضاء والختم وبصمة الاصبع .
- ٢ - ويجب ان يشهد شاهدان على صاحب الختم او البصمة بانه وقع امامهما علما بمواقع عليه .

الباب الثاني

للسند لامر

المادة - ٢٢٢

يشتمل السند لامر على البيانات الآتية : -

- أ - شرط الامر او عبارة (سند لامر) او (كتيالة) مكتوبة في متن السند وباللغة التي كتب بها .
- ب - تهديد غير معلق على شرط بإداء قلم معين من القود .
- ج - تاريخ الاستحقاق .
- د - مكان الاداء .
- هـ - اسم من يجب الاداء له او لأمره .
- و - تاريخ انشاء السند ومكان انشاءه .
- ز - توقيع من انشأ السند (المحرر) .

المادة - ٢٢٣

السند الحالي من احد البيانات المذكورة في المادة السابقة لا يعتبر سند لامر الا في الحالات المبينة في الفقرات الآتية : -

- أ - السند الحالي من ذكر تاريخ الاستحقاق يكون مستحق الاداء لدى الاطلاع عليه .
- ب - اذا لم يذكر في سند لامر مكان الاداء فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المحرر يعد مكانا للدفع وموطنا للمحرر في الوقت نفسه .
- ج - واذا لم يذكر مكان الاداء بجانب اسم المحرر او في أي موضع آخر من السند لامر فيعتبر مكان عمل المحرر او مكان اقامته ، مكانا للاداء .
- د - السند لامر الحالي من ذكر مكان انشاءه يعتبر منشأه في المكان المبين بجانب اسم محرره . واذا لم يذكر مكان محرره صراحة في السند فيعتبر مكان انشاءه في المحل الذي وقع المحرر فيه السند فعلا .
- هـ - اذا كان السند لامر خاليا من ذكر تاريخ انشاءه فيعتبر التاريخ الحقيقي الذي تم فيه تسليم السند المستفيد او الحامل هو تاريخ انشاءه .
- و - اذا خلا متن السند لامر من ذكر كلمة (سند لامر او كتياله) وكان المعنى المستخلص من المتن يدل على انه سند لامر فيعتبر كذلك .

المادة - ٢٢٤

الاحكام المتعلقة بسند السحب نفا يختص بتظهيره واستحقاقه ووفائه والرجوع بسبب عدم الوفاء والاحتجاج والوفاء بالواسطة والصور والتحرير والتقدم وايام العطل الرسمية وحساب المهل والمواعيد وحظر منح المواعيد القضائية والقانونية والحجز الاحتياطي تتبع جميعاً في السند لامر ذاك كله بالتقدير الذي لا تتعارض مع ماهيته .

المادة - ٢٢٥

تسري على السند لامر الاحكام المتعلقة بسند السحب المستحق الاداء في موطن احد الاغيار او في جهة اخرى غير الجهة التي بها موطن المسحوب عليه واشترط الفائدة والاختلاف في البيانات الخاصة بالمبلغ الواجب والنتائج المترتبة على التوقيع وعلى توقيع شخص لا صفة له او شخص جاوز حدود نيابته .

المادة - ٢٢٦

تسري ايضاً على السند لامر احكام سند السحب المتعلقة بالضمان الاحتياطي فاذا لم يذكر في صيغة الضمان الاحتياطي اسم المضمون فانه يعد حاصلًا لمصلحة محرر السند لامر .

المادة - ٢٢٧

- ١ - يلتزم محرر سند الامر بمثل ما يلتزم به قابل سند السحب .
- ٢ - اما اسناد الامر الواجبة الاداء بعد ميعاد من الاطلاع فيجب ان تعرض على محررها في الميعاد المبين في المادة (١٥٤) ليضع عليها تأشيراً بالاطلاع مؤرخاً وموقعاً منه .
- ٣ - ويبدأ هذا الميعاد من تاريخ التأشير المذكور .
- ٤ - فاذا امتنع المحرر من وضع التأشير المتقدم وجب اثبات هذا الامتناع باحتجاج يكون تاريخه مبدأ لسريان مدة الاطلاع .

الباب الثالث

الشيك

الفصل الاول

انشاء وصيغته



المادة - ٢٢٨

يشتمل الشيك على البيانات الآتية :

- أ - كلمة (شيك) مكتوبة في من السند وباللغة التي كتب بها .
- ب - امر غير معلق على شرط باداء قدر معين من النقود .

ج - اسم من يلزمه الاداء (المسحوب عليه) .

د - مكان الاداء .

هـ - تاريخ انشاء الشيك ومكان انشاءه .

و - توقيع من انشأ الشيك (الساحب) .

المادة - ٢٢٩

- أ - السند الخالي من احد البيانات المذكورة لا يعتبر شيكاً الا في الحالات المبينة في الفقرات الآتية : -
- ١ - اذا لم يذكر مكان الاداء ، فالمكان الذي يذكر بجانب اسم المسحوب عليه يعد مكاناً للدفع . فسان ذكرت عدة امكنة بجانب اسم المسحوب عليه ، يكون الشيك مستحق الاداء في اول محل مبين فيه .
- ب - اذا خلا الشيك من هذه البيانات او من اي بيان اخر كان واجب الاداء في المكان الذي يقع فيه المحل الرئيسي للمسحوب عليه .
- ج - اذا خلا من بيان محل الانشاء بعد منشأ في المكان المبين بجانب اسم الساحب .
- د - اذا خلا من كلمة (شيك) وكان مظهره المتعرف عليه يدل على انه شيك .

المادة - ٢٣٠

- ١ - لا يجوز سحب الشيكات الا على مصارف .
- ٢ - والصكوك الصادرة في المملكة الاردنية المستحقة الوفاء فيها والمسحوبة على غير المصارف في صورة شيكات لا تعتبر كشيكات صحيحة .

المادة - ٢٣١

- ١ - لا يجوز اصدار شيك ما لم يكن للساحب لدى المسحوب عليه في وقت انشاءه قنود يستطيع التصرف فيها بموجب شيك طبقاً لاتفاق صريح او ضمني بينهما .
- ٢ - وعلى صاحب الشيك او الامر غيره بسحبه للمنه اداء مقابل وفائه .
- ٣ - ومع هذا يظل الساحب لحساب غيره مسؤولاً بصفته الشخصية تجاه المظهرين او الحامل دون غيرهم .
- ٤ - وعلى الساحب دون غيره ان يثبت في حالة الانكار ان من سحب عليه الشيك كان لديه مقابل وفائه في وقت انشاءه ولا يكون ضماناً وفائه ، ولو قدم الاحتجاج بعد المراجعة المحددة .

المادة - ٢٣٢

- ١ - لا قبول في الشيك واذا كتبت على الشيك عبارة القبول عدت كأن لم تكن .
- ٢ - على انه يجوز للمسحوب عليه ان يوشر على الشيك . وهذه الاشارة تفيد وجود مقابل الوفاء في تاريخ التأشير .

المادة - ٢٣٣

١ - يجوز اشتراط اداء الشيك :-

أ - الى شخص مسمى مع النص فيه صراحة على (شرط الامر) او بكونه .

ب - الى شخص مسمى مع ذكر شرط (ليس الامر) او اية عبارة اخرى تفيد هذا الشرط .

ج - الى حامل الشيك .

٢ - والشيك المسحوب لمصلحة شخص مسمى والمنصوص فيه على عبارة (او لحامله) او اية عبارة اخرى تفيد هذا المعنى يعتبر شيكا لحامله .

٣ - والشيكات المشتملة على شرط (عدم القابلية للتداول) لا تدفع الا لحاملتها الذين تسلموها مقررة بهذا الشرط .

المادة - ٢٣٤

١ - يجوز سحب الشيك لامر الساحب نفسه .

٢ - ويجوز سحبه لحساب شخص آخر .

٣ - ولا يجوز سحبه على الساحب نفسه الا عندما يكون مسحوبا من مؤسسة على مؤسسة اخرى ككتاهاها الساحب نفسه وبشرط ان لا يكون مستحق الوفاء لحامله .

المادة - ٢٣٥

كل اشتراط فائده في الشيك يعتبر كأن لم يكن .

المادة - ٢٣٦

يجوز اشتراط وفاء الشيك في موطن احد الاغيار سواء اكان في الجهة التي فيها موطن المحسوب عليه ام في أي جهة اخرى بشرط ان يكون هذا الغير مصرفا .

المادة - ٢٣٧

تسري على الشيك احكام المواد ١٣٨ و ١٣٩ المتعلقة بسند السحب .

المادة - ٢٣٨

نضمن الساحب الوفاء ، وكل شرط يعي به الساحب نفسه من هذا الضمان يعتبر كأن لم يكن .

الفصل الثاني

تداول الشيك

المادة - ٢٣٩

١ - الشيك المشروط دفعه الى شخص مسمى قابل للتداول بطريق التظهير ولو لم يذكر فيه صراحة كليمه (لامي)

٢ - والشيك المشروط دفعه الى شخص مسمى والمذونة فيه عبارة (ليس لامي) او اية عبارة اخرى مماثلة يخضع تداوله لاحكام حوالة الحق المقررة في القانون المدني دون غيرها .

٣ - ويصح التظهير ولو للساحب نفسه او لاي ملتزم اخر ، ويكون لهؤلاء جميعاً الحق في تظهيره .

المادة - ٢٤٠

١ - يجب ان يكون التظهير خاليا من كل شرط . وكل شرط علق عليه التظهير يعتبر كأن لم يكن .

٢ - والتظهير الجزئي باطل . وكذلك التظهير الصادر من المسحوب عليه .

٣ - والتظهير (لحامله) يعد تظهيراً على يابض .

٤ - والتظهير (الى المسحوب عليه) لا يعتبر الا مخالفة (ايصال) ما لم يكن للمسحوب عليه عدة مؤسسات وحصل التظهير لمصلحة مؤسسة غير التي سحب عليها الشيك .

المادة - ٢٤١

تسري على الشيك احكام المواد ١٤٣ و ١٤٤ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٤٨ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب .

المادة - ٢٤٢

التظهير المكتوب على شيك لحامله يجعل المظهر مسؤولاً وفقاً للاحكام المختصة بالرجوع . غير ان التظهير لا يجعل من الصك شيكا لامي .

المادة - ٢٤٣

١ - التظهير اللاحق للاحتجاج او الحاصل بعد انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الشيك لا يتبع سوى آثار الاحكام المتعلقة بحوالة الحق المقررة في القانون المدني .

٢ - وبعد التظهير الحالي من التاريخ انه تم قبل تقديم الاحتجاج او انه تم قبل انقضاء الميعاد المنزه عنه في الفقرة السابقة الا اذا أثبت العكس .

٣ - ولا يجوز تقديم تواريخ التظهير وان حصل بعد تزويرا .

الفصل الثالث

الضمان الاحتياطي

المادة - ٢٤٤

تسري على الشيك احكام المواد ١٦١ و ١٦٢ و ١٦٣ المتعلقة بسند السحب فيما جاء به هو منصوص عليه في المادة ١٦٢ بالنسبة الى جواز الضمان من المسحوب عليه .

الفصل الرابع تقديم الشيك ووفائه

المادة ٢٤٥ -

- ١ - يكون الشيك واجب الوفاء لدى الاطلاع عليه وكل بيان يخالف لذلك يعتبر كأن لم يكن .
- ٢ - والشيك المقدم للوفاء قبل اليوم المين فيه كتاريخ لاصداره واجب الوفاء في يوم تقديمه .

المادة ٢٤٦ -

- ١ - الشيك المسحوب في المملكة الاردنية والواجب الوفاء فيها يجب تقديمه لوفاء في خلال ثلاثين يوماً .
- ٢ - فان كان مسحوباً في خارج المملكة الاردنية وواجب الوفاء في داخلها وجب تقديمه في خلال ستين يوماً اذا كانت جهة اصداره واقعة في اوروبا او في اي بلد اخر واقع على شاطئ البحر الابيض المتوسط وفي خلال تسعين يوماً اذا كانت جهة اصداره واقعة في غير البلاد المتقدمة .
- ٣ - ويبدأ الميعاد السالف الذكر من اليوم المين في الشيك انه تاريخ اصداره .

المادة ٢٤٧ -

اذا سحب شيك بين بلدين مختلفي التقويم ارجع تاريخ اصداره الى اليوم المقابل في تقويم بلد الوفاء .

المادة ٢٤٨ -

يعتبر تقديم الشيك الى احدى غرف المقاصة بمثابة تقديم لوفاء .

المادة ٢٤٩ -

- ١ - للمسحوب عليه ان يوفي قيمة الشيك ولو بعد الميعاد المحدد لتقديمه .
- ٢ - ولا تقبل معارضة الساحب على وفائه الا في حالة ضياعه او تفتيس حامله .
- ٣ - فاذا عارض الساحب على الرغم من هذا الحظر لاسباب اخرى وجب على المحكمة بناء على طلب الحامل ان تأمر برفع المعارضة ولو في حالة قيام دعوى اصلية .

المادة ٢٥٠ -

اذا توفي الساحب او فقد اهليته او افلس بعد انشاء الشيك فليس لذلك اثر على الاحكام المترتبة على الشيك .

المادة ٢٥١ -

- ١ - اذا اولى المسحوب عليه قيمة الشيك جاز له ان يطلب تسليمه من الحامل موقعاً عليه منه بالتخالف :
- ٢ - ولا يجوز للحامل الامتناع عن قبول الوفاء الجزئي واذا كان مقابل الوفاء اقل من مبلغ الشيك جاز للحامل ان يطلب الاداء بقدر ما هناك من مقابل الوفاء .

- ٣ - واذا كان الوفاء جزئياً جاز للمسحوب عليه ان يطلب اثبات هذا الوفاء في الشيك وان يطلب مخالفة بذلك .
- ٤ - وكل ما يدفع من اصل قيمة الشيك تبرأ منه ذمة صاحبه ومظهره وضاميه الاحتياطين وعلى حامل الشيك ان يقدم الاحتجاج عما بقي من قيمته .

المادة ٢٥٢ -

- ١ - اذا قدمت عدة شيكات في آن واحد وكان ما لدى المسحوب عليه مسن تقود غير كاف لوفائها جميعاً ، وجب مراعاة ترتيب تواريخ اصدارها .
- ٢ - فاذا كانت الشيكات المقدمة مفصولة من دفتر واحد وتحمل تاريخ اصدار واحد فضل الشيك الاسبق وقباً

المادة ٢٥٣ -

- ١ - من يوفي قيمة شيك بغير معارضة من احد بعد وفائه صحيحاً وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة ٢٧٠ .
- ٢ - واذا اوفى المسحوب عليه قيمة شيك قابل للتظهير لزمه التحقيق من انتظام تسلسل التظهيرات ، وليس ملزماً ان يتحقق من صحة تواريخ المظهرين .

المادة ٢٥٤ -

- ١ - اذا اشترط وفاء الشيك بعملة غير متداولة في المملكة الاردنية جاز وفاء قيمته في الميعاد المحدد لتقديمه بالعملة الاردنية حسب سعرها في يوم الوفاء .
- ٢ - فاذا لم يقع الوفاء في يوم التقديم فللحامل الخيار بين المطالبة بقيمة الشيك محسوبة بسعر العملة الاردنية في يوم التقديم او في يوم الوفاء .
- ٣ - واذا قدم الشيك للمرة الاولى بعد اقتضاء الميعاد المحدد لتقديمه كانت العبرة لسعر اليوم الذي انتهى فيه ميعاد التقديم .
- ٤ - والعرف الجاري في المملكة الاردنية لتقويم النقد الاجنبي هو المعتبر ، انما يجوز للساحب ان يدين في الشيك السعر الذي تحسب على اساسه القيمة الواجبة للوفاء .
- ٥ - ولا تسري الاحكام المتقدمة عندما يشترط الساحب ان يكون الوفاء بعملة اجنبية معينة :
- ٦ - واذا تعين مبلغ الشيك بعملة تحمل اسماً مشتركاً تختلف قيمتها في بلد اصداره عن قيمتها في بلد وفائه فيفترض ان الاداء يكون بعملة بلد الوفاء .

المادة ٢٥٥ -

تسري على الشيك احكام المواد ١٧٥ و ١٧٧ و ١٧٨ و ١٧٩ و ١٨٠ المتعلقة بسند السحب .

هكذا من الوفاء

الفصل الخامس للشيك المسطر والشيك المقيّد في الحساب

المادة - ٢٥٦

- ١ - لساحب الشيك أو لحامله أن يسطره .
- ٢ - ويكون لهذا التسطير الآثار المبينة في المادة التالية .
- ٣ - ويجري التسطير بوضع خطين متوازيين في صدر الشيك .
- ٤ - ويكون التسطير عاماً أو خاصاً .
- ٥ - فإذا خلا ما بين الخطين من أي يان أو كتب بين الخطين لفظ مصرف أو أي لفظ آخر بهذا المعنى كان التسطير عاماً .
- ٦ - أما إذا كتب اسم مصرف معين بين الخطين كان التسطير خاصاً .
- ٧ - ويجوز أن يستحيل التسطير العام إلى تسطير خاص . أما التسطير الخاص فلا يستحيل إلى تسطير عام .
- ٨ - وبعد كان لم يكن كل شطب للتسطير أو لاسم المصرف المعين .

المادة - ٢٥٧

- ١ - لا يجوز للمسحوب عليه أن يوفي شيكاً مسطراً تسطيراً عاماً إلا إلى أحد عملائه أو إلى مصرف .
- ٢ - ولا يجوز للمسحوب عليه أن يوفي شيكاً مسطراً تسطيراً خاصاً إلا إلى المصرف المعين ، أو إلى عميله إن كان هذا المصرف هو المسحوب عليه .
- ٣ - ومع ذلك يجوز للمصرف المعين أن يلجأ إلى مصرف آخر لقبض قيمة الشيك .
- ٤ - ولا يجوز لمصرف أن يحصل على شيك مسطراً إلا من أحد عملائه أو من مصرف آخر ، ولا أن يقبض قيمته لحساب أشخاص آخرين غير من ذكروا .
- ٥ - وإذا حمل الشيك عدة تسطيرات خاصة فلا يجوز للمسحوب عليه وفاؤه إلا إذا كان يحمل تسطيرين وكان أحدهما لتحصيل قيمته بواسطة غرفة المقاصة .
- ٦ - وإذا لم يراع المسحوب عليه أو المصرف الأحكام السابقة فإنه يكون ملتزماً بتعويض الضرر بقدر قيمة الشيك .

المادة - ٢٥٨

- ١ - يجوز لساحب الشيك ولحامله أن يمنعا وفاءه نقداً بوضع العبارة الآتية « لقيد في الحساب » على ظهر الشيك أو أية عبارة أخرى بمائلة وفي هذه الحالة لا يمكن أن يجري تسديد الشيك من قبل المسحوب عليه إلا بطريق القيد في السجلات واعتباراً في الحساب أو نقل مقاصة « والقيد في السجلات يقوم مقام الوفاء .

- ٢ - ويعتبر لتوأكّل شطب لعبارة « القيد في الحساب » .
- ٣ - ويترتب على عدم مراعاة المسحوب عليه الأحكام المتقدمة أن يصبح مسؤولاً عن تعويض الضرر بما لا يجاوز قيمة الشيك .

المادة - ٢٥٩

تسري أحكام المادة السابقة على الشيكات المشتدلة على شرط القيد في الحساب الصادرة من خارج المملكة الأردنية .

الفصل السادس الرجوع بعدم سبب الوفاء

المادة - ٢٦٠

- ١ - لحامل الشيك الرجوع على المظهرين والساحب وغيرهم من الملتزمين به إذا قدمه في الوقت المحدد ولم تدفع قيمته واثبت الامتناع عن الوفاء بأحدى الطرق الآتية : -
- أ - بورقة احتجاج رسمية .
- ب - بيان صادر من المسحوب عليه مؤرخ مكتوب على ذات الشيك مع ذكر يوم تقديمه .
- ج - بيان مؤرخ صادر من غرفة المقاصة يذكر فيه أن الشيك قدم في الوقت المحدد ولم تدفع قيمته .
- ٢ - ويطلق لفظ احتجاج أيضاً في هذا القانون على البيانات المذكورين في الحالتين الواردتين في الفقرتين (ب و ج) من هذه المادة إلا إذا نص على خلاف ذلك .

الفصل السابع الاحتجاج

المادة - ٢٦١

- ١ - يجب إثبات الامتناع عن الدفع بالوسائل المبينة في المادة السابقة قبل انقضاء الميعاد المحدد لتقديم .
- ٢ - فإذا وقع التقديم في آخر يوم من هذا الميعاد جاز إثبات الامتناع في يوم العمل التالي له .

المادة - ٢٦٢

تسري على الشيك أحكام المواد ١٨٣ و ١٨٥ من هذا القانون المتعلقة بطلب السحب .

هكذا من الشيك

المادة - ٢٦٣

لحامل الشيك مطالبة من له حق الرجوع عليه بما يأتي :-

آ - مبلغ الشيك غير المدفوع .

ب - الفوائد ابتداء من يوم التقديم محسوبة بسعرها القانوني بالنسبة للشيكات المسحوبة في المملكة الاردنية والمستحقة الوفاء فيها وبسعر ٦٪ بالنسبة للشيكات الاخرى .

ج - مصاريف الاحتجاج والاشعارات وغيرها من المصاريف .

المادة - ٢٦٤

لمن اوفى شيكا ان يطالب ضامنيه بما يأتي :-

أ - جميع ما اوفاه .

ب - فوائد المبلغ الذي اوفاه محسوبة بالسعر القانوني ابتداء من يوم الوفاء بالنسبة للشيكات المسحوبة والمستحقة الوفاء في المملكة الاردنية ومحسوبة بسعر ٦٪ بالنسبة للشيكات الاخرى .

ج - المصاريف التي تحملها .

المادة - ٢٦٥

تسري على الشيك احكام المواد ١٨٨ و ١٩٢ و ١٩٣ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب .

المادة - ٢٦٦

١ - اذا حال دون عرض الشيك او دون تقديم الاحتجاج او ما يقوم مقام الاحتجاج في المواعيد المعينة حائل لا يمكن التغلب عليه فتتمت هذه المواعيد .

٢ - وعلى حامل الشيك ان يشعر دون ابطاء من ظهره له بالحادث القهري ، وان يثبت هذا الاشعار مؤرخاً وموقعاً عليه في الشيك او الورقة المتصلة به .

٣ - وعلى من ارسل له الاشعار ابلاغ من ظهر له الشيك . ويتسلسل ذلك وفقاً للمادة ١٨٣ من هذا القانون .

٤ - وعلى الحامل بعد زوال الحادث القهري عرض الشيك للوفاء دون ابطاء وعليه عند الاقتضاء تقديم الاحتجاج او اتخاذ ما يقوم مقامه .

٥ - واذا استمرت القرة القاهرة اكثر من خمسة عشر يوماً محسوبة من تاريخ اليوم الذي قام فيه الحامل باشعار مظهره بوقوع الحادث القهري ، ولو وقع هذا التاريخ قبل انقضاء مهلة تقديم الشيك ، جاز الرجوع على الملتزمين من غير حاجة الى تقديم الشيك او تقديم الاحتجاج او ما يقوم مقام الاحتجاج .

٦ - ولا يعتبر من قبيل الحوادث القهرية الامور الشخصية البحتة المتعلقة بحامل الشيك او بمن كلفه تقديمه او تقديم الاحتجاج او ما يقوم مقام الاحتجاج .

الفصل الثامن

تعدد النسخ

المادة - ٢٦٧

١ - فيما عدا الشيك الذي لحامله يجوز سحب الشيك نسخاً متعددة يطابق بعضها بعضاً ان كان مسحوباً من قطر ومستحق الوفاء في قطر آخر ، او في جزء من القطر واقع عبر البحار او العكس او كان مسحوباً ومستحق الوفاء في جزء او اجزاء مختلفة من القطر تقع عبر البحار .

٢ - واذا سحب شيك باكثر من نسخة وجب ان يوضع في متن كل نسخة منه رقمها والا اعتبرت كل نسخة منها شيكاً مستقلاً .

المادة - ٢٦٨

تسري على الشيك احكام المادة ٢٠٩ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب .

الفصل التاسع

التحريف

المادة - ٢٦٩

تسري على الشيك احكام المادة ٢١٣ المتعلقة بسند السحب .

المادة - ٢٧٠

١ - يتحمل المسحوب عليه وحده الضرر المترتب على شيك مزور او محرف اذا لم يكن نسبة أي خطأ الى الساحب المدين اسمه في الصك .

٢ - وبوجه خاص يعتبر الساحب مخطئاً اذا لم يحافظ على دفتر الشيكات المسلم اليه بما ينبغي من عناية .

الفصل العاشر

التقادم

المادة - ٢٧١

١ - تسقط بالتقادم دعوى حامل الشيك تجاه المسحوب عليه بمضي خمس سنوات محسوبة من تاريخ انقضاء الميعاد المحدد لتقديم الشيك للوفاء .

- ٢ - وتسقط بالتقادم دعاوى رجوع الحامل على المظهرين والساحب والمترمين الآخرين بمضي ستة شهور محسوبة من تاريخ انتشاء ميعاد التقديم .
- ٣ - وتسقط بالتقادم دعاوى رجوع مختلف المترمين بوفاء الشيك بعضهم تجاه البعض بمضي ستة شهور محسوبة من اليوم الذي اوفى فيه المترم او من اليوم الذي خصم فيه بدعوى الرجوع .
- ٤ - ولا تسقط بمضي المواعيد المتقدمة الدعوى على الساحب الذي لم يقدم مقابل الوفاء او قلمه . ثم محبه كلا او بعضاً . والدعاوى على سائر المترمين الذين حصلوا على كسب غير عادل .

المادة - ٢٧٢

تسري على الشيك احكام المواد ٢١٥ و ٢١٦ و ٢١٧ و ٢٢٠ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب .

الفصل الحادي عشر

احكام عامة

المادة - ٢٧٣

لا يتجدد الدين بقبول الدائن تسلم شيك استيفاء لدينه . فيبقى الدين الاصلي قائماً بكل ماله من ضمانات الى ان توفي قيمة هذا الشيك .

المادة - ٢٧٤

يسري على الشيك حكم المادة ١٩٨ من هذا القانون المتعلقة بسند السحب .

المادة - ٢٧٥

- ١ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين ديناراً كل من اثبت في الشيك تاريخاً غير صحيح ، وكل من سحب شيكاً على غير مصرف .
- ٢ - ويحكم بالغرامة نفسها على المظهر الاول للشيك او حامله اذا كتب في الشيك تاريخاً لاحقاً لتاريخ تظهيره او تقديمه .
- ٣ - وليس لاحد منهما حق الرجوع بهذه الغرامة على غيره .
- ٤ - ويحكم بهذه الغرامة ايضاً على كل من اصدر شيكاً ليس له مقابل وفاء كامل وسابق لاصداره .
- ٥ - يحكم بذلك بالاضافة الى تطبيق احكام قانون العقوبات عند الاقتضاء .
- ٦ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسة دنائير كل من اصدر شيكاً لم يكون فيه مكان انشاءه وكل من اصدر شيكاً بدون تاريخ وتسري هذه العقوبة نفسها على المظهر الاول للشيك او حامله اذا خلا الشيك من بيان مكان انشاءه او تاريخه وعلى كل من اوفى مثل هذا الشيك او تسلمه على سبيل المقاصة .
- ٧ - ولا يعتبر الشيك خالياً من ذكر مكان الانشاء اذا تولى فيه ماهر معين في المادة ٢٢٩ من هذا القانون .

المادة - ٢٧٦

- ١ - على كل مصرف لديه مقابل وفاء . وسلم الى دائته دفتر شيكات بيضاء للدفع بموجبها من خزائنه ان يكتب على كل صحيفة منه اسم الشخص الذي تسلم اليه .
- ٢ - وكل مخالفة لحكم هذه المادة يعاقب فاعلها بغرامة لا تتجاوز خمسة دنائير .

المادة - ٢٧٧

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنائير ولا تزيد عن خمسين ديناراً كل مسحوب عليه صرح عن علم بوجود مقابل وفاء اقل مما لديه .

المادة - ٢٧٨

- ١ - اذا اقيمت على الساحب دعوى جزائية وفقاً للمادة ٢٧٥ من هذا القانون جاز للدعي الشخصي ان يطلب من المحكمة الجزائية ذات الاختصاص الحكم له بمبلغ مساو لقيمة الشك دون ان يثقل ذلك بغيره عند الاقتضاء في التضمينات كافة .
- ٢ - ولصاحب الحق المطالبة بمحقوقه امام المحاكم العادية اذا اختار ذلك .

المادة - ٢٧٩

كل مصرف رفض بوسّية وفاء شيك له مقابل وفاء ومسحوب سحياً صحيحاً على خزائنه ولم يقدم أي اعتراض على صرفه يكون مسؤولاً تجاه الساحب عما اصابه من ضرر بسبب عدم السرفاء ، وعما لحق اعتباره المالي من اذى .

المادة - ٢٨٠

يطلق لفظ مصرف في هذا القانون على كل الاشخاص والمؤسسات المرخص لما باعمال المصارف .

المادة - ٢٨١

لا تنطبق النصوص الواردة في باب الشيك والتي تشير الى احكام اخرى في باب سند السحب الا بالقدر الذي لا تتعارض مع ماهية الشيك .

الباب الرابع

سائر الاسناد القابلة للانتقال بطريقة التظهير

المادة - ٢٨٢

- ١ - كل سند يلتزم به موقفه تسليم مبلغ من المال او كمية من الملبات في محل وفي وقت معينين ، ويجوز انتقاله بطريقة التظهير اذا كان منشأ على وجه صريح بعبارة الامر .

- ٢ - ويكون التظهير خاضعاً لأحكام المادة ١٤١ وما يليها المختصة بتظهير الكمبيالة مسلم يكن في القانون او في السند نفسه احكام مخالفة .
- ٣ - وليس للمدين ان يمتنع باسباب للدفع غير الاسباب الناشئة عن السند نفسه والاسباب التي يملكها مباشرة ضد المدعي . الا اذا كان المدعي ممي التيه .
- ٤ - ولا يجبر على الوفاء الا مقابل تسليم سند الامر مشتملا على ذكر الايصال .

المادة - ٢٨٣

اذا سلم على سبيل ايفاء الدين سند سحب او سند للامر او غيرها من الاسناد القابلة لتظهير فلا يعد ذلك تجديدًا للتعاقد ما لم تكن ارادة الطرفين تفيد العكس .

الباب الخامس

القيم المنقولة

المادة - ٢٨٤

ان الاسهم واستاد القرض واستاد الدخل وغير ذلك من الاسناد القابلة للتداول التي تصدر بالجملة وتخول الحق بقيم متساوية من المال ويمكن تسعيرها في احدى الاسواق المالية ، يجوز ان تكون اسمية او لحاملها او للامر مع مراعاة الاحكام الواردة في قانون الشركات .

المادة - ٢٨٥

- ١ - اذا كان السند منشأ لحامله فانتقاله يتم بمجرد التسليم .
- ٢ - ويعتبر كل حائر لهذا السند ذا صفة لاستعمال الحقوق المختصة به . وما دام المدين لم يثقل اعتراضاً قانونياً يكون دفعه لحامل السند مبرراً لذمته .
- ٣ - وليس للمدين ان يمتنع تجاه حامل السند الا باسباب الدفع المستندة الى بطلان السند او الناشئة عن نص السند نفسه .

المادة - ٢٨٦

- ١ - اذا كان السند اسمياً فحق مالكه يثبت باجرائه تسجيل بائنه في سجلات المؤسسة التي اصدرت السند .
- ٢ - وتنشأ ملكية هذا السند من هذا التسجيل .

المادة - ٢٨٧

- ١ - يتم التفرغ من السند الاسمي بتصريح يفيد الانتقال يدون في السجلات ويوقع عليه المتفرغ او وكيله .
- ٢ - ويجوز المؤسسة المدينة قبل التسجيل ان تطلب من صاحب التصريح اثبات هويته واهليته .

- ٣ - ويحول هذا التفرغ المالك الجديد الذي سجل اسمه حتماً شخصياً ومباشراً . وليس للمؤسسة المدينة ان تمتنع تجاهه باي سبب من اسباب الدفع يخص بالكي السند السابقين .

المادة - ٢٨٨

يجوز ان تكون الاسناد الاسمية مشتملة على فصول قابلة الاقطاع تحول حاملها حق استيفاء الاستحقاقات والتوزيعات والفوائد (وتسمى اسناداً مخططة) .

المادة - ٢٨٩

- ١ - ان اسناد القيم المنقولة المنشأة لامر تنتقل بطريقة التظهير .
- ٢ - ويخضع تظهيرها للفوائد التي يخضع لها تظهير سند السحب ما لم يكن هناك احكام مخالفة ناشئة عن القوانين والانظمة او عن ماهية السند نفسه .

الكتاب الخامس

الصلح الوافي والافلاس

الباب الاول

الصلح الوافي



المادة - ٢٩٠

يجب لكل تاجر قبل توقفه عن الوفاء او في خلال الايام العشرة التي تلي هذا التوقف ان يتقدم الى المحكمة المدنية في المنطقة التي يكون فيها مركزه الرئيسي ويطلب اليها ان تدعو دائنيه ليعرض عليهم صلحاً راقباً من الافلاس .

المادة - ٢٩١

- ١ - حل التاجر ان يقدم تأييداً لهذا الطلب دفاتره التجارية الاجبارية المنظمة وفقاً للاصل منذ ثلاث سنوات على الاقل او من بدء مدة احترافه التجارية اذا كانت تقل عن ثلاث سنوات وان يقدم ايضاً وثيقة تثبت قيده في سجل التجارة وبياناً مفصلاً وتقديرًا لاعماله وبياناً باسماء دائنيه مع الاشارة الى مبلغ دين كل منهم وحل اقامته .
- ٢ - وحل التاجر ان يوضح الاسباب التي حملته على طلب الصلح . وان يبين معدل التوزيع الذي ينوي عرضه على دائنيه او الاسباب التي تحول دون الافصاح في الحال عن مقترحاته . وان يبين ايضاً الضمانات العينية او الشخصية التي يقدمها لدائنيه .

هكذا من الاصل

٣ - وعلى كل حال لا يجوز ان يكون المعدل المقترح اقل من ثلاثين بالمائة من اصل ديونه العادية اذا كانت مهلة الوفاء سنة واحدة ولا ان يكون اقل من خمسين بالمائة اذا كانت المهلة ثمانية عشر شهرا ولا اقل من خمسة وسبعين بالمائة اذا كانت المهلة ثلاث سنوات .

المادة - ٢٩٢

١ - على المحكمة بعد استماع النيابة العامة ان تقرر في غرفة المذاكرة رد الطلب :-

أ - اذا كان الطالب لم يودع الدفاتر والمستندات المبينة في السابقة .

ب - اذا كان قد حكم عليه سابقاً بالافلاس الاحتياطي او بالتزوير او بالسرقة او بساواة الامانة او بالاحتيال او بالاخذلاس في ادارة الاموال العامة او لم يقيم بما التزمه في صلح واق سابق .

او كان قد شهر افلاسه سابقاً ولم يوف ديون جميع دائنيه تماماً او لم يقيم بالتزامات الصلح بهما :

ج - اذا لم يقدم ضمانات كافية للقيام بتوزيع المعدل المقترح .

د - اذا فر بعد اغلاق جميع محلاته او اذا اختلس او انقص بطريقة الاحتيال قسماً من ثروته .

٢ - وفي جميع هذه الاحوال اذا كان التاجر قد توقف عن وفاء ديونه التجارية . تقرر المحكمة من تلقاء نفسها شهر افلاسه .

المادة - ٢٩٣

١ - اذا اعتبرت المحكمة ان الطالب قانوني وحرى بالقبول فتأمر بمقتضى قرار لا يقبل اي طريق من طرق الطعن بدعوة الدائنين للحضور امام قاض متدب للمناقشة والمذاكرة في اقتراح الصلح الواقي .

٢ - اذا كانت المحكمة مؤلفة من قاض فرد . فيقوم بنفسه بوظائف القاضي المتدب .

٣ - ويحق للقاضي الفرد ان يعهد بالوظائف المذكورة كلاً او بعضها الى احد قضاة الصلح في منطقتة .

٤ - يعين القاضي المتدب محل الاجتماع وتاريخه وساعته في خلال ثلاثين يوماً على الأكثر ابتداء من تاريخ قرار المحكمة كما يعين الميعاد الذي يجب فيه شهر هذا القرار وابلاغه الى الدائنين .

٥ - ويعين ايضاً مفوضاً من غير الدائنين تكون مهمته في هذه الاثناء مراقبة ادارة المشروع التجاري والتثبت مما له نوما عليه من الديون واجراء التحقيق عن طريقة تصرف المدين ثم يقدم تقريراً لكتلة الدائنين في هذا الشأن .

٦ - وعليه ان يعين الطالب ميعاداً لا يتجاوز خمسة ايام لا كمال البيان المشتمل على اسماء دائنيه عندما يثبت التاجر في طلبه عدم تمكنه من تقديم هذا البيان كاملاً في الحال .

٧ - وبناء على طلب القاضي المتدب يشار الى قرار المحكمة بشرح يوقعه القاضي او الكاتب ويسطر في آخر القيود المبوبة في دفاتر التاجر ثم تعاد اليه دفاتره .

المادة - ٢٩٤

١ - يقوم كاتب المحكمة بشهر التقرر بواسطة اعلانات تلصق على باب المحكمة ونشر نتائجه الى احدى الصحف اليومية ويطلب تسجيله في سجل التجارة . كل ذلك في ميعاد يعين في التقرر نفسه .

٢ - واذا كان بيان اسماء الدائنين غير كامل او وجد من الضرورة التوسع في الشهر فيحق للمحكمة ان تقرر النشر في صحف اضافية .

٣ - ويجوز للمحكمة ان تقرر نشر الخلاصة في الصحف الاجنبية ايضاً اذا اقتضى الامر ذلك .

٤ - وعلى الكاتب ان يبلغ كلا من الدائنين اشعاراً يبين فيه اسم المدين واسم القاضي المتدب واسم المفوض وتاريخ التقرر المختص بدعوة الدائنين محل الاجتماع وتاريخه مع بيان موجز لاقترحات المدين . ويجري التبليغ بواسطة المحضر او بالبريد المضمون او بطريقة حسب المسافة .

٥ - ويجب ان تضم الى الملف الاوراق المبينة لحصول الشهر والتبليغ الى الدائنين .

المادة - ٢٩٥

١ - منذ تاريخ ابداع الطلب الى ان يكسب الحكم التضمن تصديق الصلح قوة القضية المنتفضة لا يحق لأي دائن بيده سند سابق لتاريخ الحكم ان يباشر او يتابع معاملة تنفيذية وان يكسب اي حق امتياز على اموال المدين او ان يسجل رهناً او تأمناً عقارياً ، وكل ذلك تحت طائلة البطلان .

٢ - تبقى موقوفه المواعيد المختصة بالتقادم وبسقوط الدعوي والحقوق التي كانت قد انقضت بسبب الاجراءات المبينة فيما تقدم .

٣ - ان الدينون العادية التي ليس لها اي امتياز تعد مستحقة الاداء وتنقطع فائدتها تجاه الدائنين فقط .

٤ - اما المبالغ المترتبة بصيغة ضرائب وان تكن بمنازعة فلا تخضع للالتز القانوني المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة - ٢٩٦

١ - في اثناء الاجراءات الصلح الواقي يبقى المدين قائماً بادارة اموله ويثابر على القيام بجميع الاعمال العادية المختصة بتجارته تحت اشراف المفوض وادارة القاضي المتدب .

٢ - ويحق لهما ان يطلعا على الدفاتر التجارية في كل آن .

المادة - ٢٩٧

١ - لا تسري بالنسبة للدائنين الهبات وغيرها من التصرفات المجانية والكفالة التي يعقدها المدين في اثناء اجراءات الصلح الواقي .

٢ - وتطبق القواعد نفسها اذا قام المدين باقتراض المال ولو كان الاقتراض في شكل كتيبات او عتاء المدين صلحاً او تحكياً او اجري يوعاً لا دخل لها في ممارسة تجارية او اقام رهناً او تأمناً عقارياً بلون ترخيص القاضي المتدب . ولا يحق للقاضي ان يرخص بذلك الا اذا كانت فائدته جلية واضحة .

المادة - ٢٩٨

- ١ - إذا خالف المدين احكام المادتين السابقتين او ثبت انه اخفى قسما من موجوداته او اهدل عن حيلة ذكر بعض الدائنين او اذا ارتكب بوجه عام حيلة ما . فالقاضي المنتدب يرفع الامر الى المحكمة وهذه تقرر شهر الافلاس .
- ٢ - ولا يحول ذلك دون العقوبات الجزائية التي استهدف لها التاجر .

المادة - ٢٩٩

- ١ - بعد اطلاع المفوض على دفاتر المدين واستادهاد بالاستناد الى المعلومات التي تمكن من جمعها . يتحقق المفوض صحة بيان الدائنين والمدينين ويدخل عليه التعديلات اللازمة ويبين المبالغ المترتبة للمدين او عليه .
- ٢ - ويحق له عند الاقتضاء ان يطلب من اصحاب العلاقة الايضاحات اللازمة .
- ٣ - ثم يضع المفوض بلا ابطاء تقريرا مفصلا عن حالة المدين التجارية وتصرفاته ويودع هذا التقرير قلم المحكمة قبل موعد الاجتماع المعين للصلح بثلاثة ايام على الاقل .

المادة - ٣٠٠

- ١ - يرأس القاضي المنتدب اجتماع الدائنين .
- ٢ - ويحق لكل دائن ان يقيم عنه وكيلًا خاصًا يحمل وكالة بخطيه ويجوز ان تكتب هذه الوكالة بدون اية معاملة على كتاب الدعوة او البرقية .
- ٣ - على المدين او من يمثله شرعا ان يحضر بنفسه . ولا يقبل التمثيل بواسطة وكيل خاص الا اذا تعلق حضور المدين بوجه مطلق وتحقق ذلك القاضي المنتدب .
- ٤ - وبعد تلاوه تقرير المفوض يقدم المدين مقترحاته النهائية .
- ٥ - واذا لم يمكن انجاز جميع المعاملات في اليوم المعين تعتبر متأنتها منسوجة حكما الى اقرب يوم عمل ، بدون حاجة الى اعلام الدائنين مجددا حتى الغائبين منهم . ويجري الامر على هذا المنوال الى ان تتم المعاملات .

المادة - ٣٠١

- ١ - لكل من الدائنين ان يعرض الاسباب التي من اجلها يعتقد ان هذا او ذاك من الديون مشكوك فيه او ان المدين ليس اهلا لتساهل الذي يلتمسه او ان مقترحاته غير جديرة بالقبول .
- ٢ - وللمدين ان يودي جوابه ، وعليه ان يعطي جميع الايضاحات التي تطلب منه .
- ٣ - ثم يذكر ملخص جميع هذه الامور في المحضر وتضم اليه جميع المستندات .

المادة - ٣٠٢

- ١ - يجب ان توافق على الصلح الوافي اغلبية الدائنين الذين اشتركوا في التصويت وان تشمل هذه الاغلبية على الاقل ثلاثة ارباع الديون غير الممتازة وغير المؤتمنه برهن او تأمين منقول او غير منقول .
- ٢ - على ان يجوز للدائنين اصحاب الامتياز والرهون والتأمينات العقارية ان يشتركوا في تأليف هذه الاكثريه بشرط ان يتنازلوا عن حقهم في استعمال التأمين المعطى لهم .
- ٣ - ويجوز ان يقتصر هذا التنازل على قسم من تأمين الدين وملحقاته بشرط ان يكون القسم المتنازل عنه معينًا وان لا يقل عن ثلث مجموع الدين .
- ٤ - على ان الاشتراك في التصويت من غير تصريح بالتنازل الجزئي والقبول يعدل بالصلح الذي سيبحث فيما يلي فيجد حيا التنازل عن تأمين الدين بكامله .
- ٥ - وتجري المحكمة في قرار الشئيب حساب الزيادة التي يمكن حصولها في موجودات المدين على اثر هذا التصويت وهذا القبول .
- ٦ - تسقط حيا اثار التنازل عن امتياز او عن رهن او تأمين عقاري او غير عقاري وان كان هذا التنازل جزئيا اذا لم يتم الصلح او تقرر ابطاله .

المادة - ٣٠٣

- ١ - لا تدخل في حساب الاغلبية المبينة في المادة السابقة ديون زوج المدين ولا ديون اقاربه ومصارفيه لغاية الدرجة الرابعة .
- ٢ - ويحرم ايضاً من التصويت الاشخاص الذين احرزوا هذه الديون بطريقة التفرغ او المزايدة التي سبقت طلب الصلح .
- ٣ - ان التفرغ عن الديون اذا حدث بعد القرار المختص بدعوة الدائنين لا يمنح حق التصويت في عقد الصلح .

المادة - ٣٠٤

- ١ - على القاضي المنتدب ان يذكر في المحضر الدائنين الذين قبلوا الصلح وعلى هؤلاء ان يوقعوا جميعهم على المحضر .
- ٢ - ويدخل في حساب الاغلبية الذين اعربوا عن قبولهم بكتاب او برقية الى القاضي المنتدب او الى الكاتب في الايام الخمسة التي تلي ختام محضر الاجتماع .
- ٣ - ويقيّد الكاتب هذا القبول على هامش المحضر ويضمه اليه .

المادة - ٣٠٥

- ١ - قبل توقيع الامضاءات يتخذ القاضي المنتدب قرارا يلججه في المحضر يدعو به اصحاب العلاقات الى حضور جلسة معينة امام المحكمة لاجل تفصيل الصلح في ميعاد لا يتجاوز عشرين يوما .

هذا هو الأصل

المادة - ٣٠٦

- ١ - على المفوض ان يودع قلم المحكمة قبل الجلسة المعينة للتصديق بثلاثة ايام تقريره الملل في امكان قبول الصلح .
- ٢ - ويقدم القاضي المتدب تقريره في الجلسة .
- ٣ - ويحق للمدين والدائن ان يتدخلوا في المناقشة .
- ٤ - وللمحكمة ان تدعو المفوض الى غرفة المذاكرة لاختذ ايضاحات منه بعد ان ترسل علما للمدين والدائنين المتدخلين .

المادة - ٣٠٧

تقدر المحكمة في حكم التصديق بصورة مؤقتة واستنادا الى القرائن اهمية الديون المصرح بها ومبالغها لتتحقق وجود الاغلبية المتقضاء مع الاحتفاظ بما يمكن صدوره فيما بعد من الاحكام المكتسبة قوة القضية المقضية

المادة - ٣٠٨

- ١ - اذا اعتبرت المحكمة ان المدين يستحق الاستفادة من الصلح وان الاعتراضات المبينة في المواد السابقة لا تزيل الاغلبية المطلوبة وان مقترحات الصلح لا تقل عن الحد الأدنى القانوني وانها مشروعة وتنفيذها مضمون ، فتقرر تصديق الصلح .
- ٢ - وتقضي المحكمة في الحكم نفسه بوجوب ابتاع حصص التوزيع التي تعود للديون المصرح بها .
- ٣ - اما اذا رفضت المحكمة تصديق الصلح فعليها ان تعلن الافلاس من تلقاء نفسها .

المادة - ٣٠٩

- ١ - لا يحق للمدين قبل ان يفقد جميع ما التزم به في عقد الصلح ان يبيع ويرهن عقاراته او ان ينشأ حقوق تأمين وبوجه عام ان يتدخل عن قسم من موجوداته بطريقة غير التي تستلزمها ماهية تجارته او صناعته ما لم يوجد اتفاق مخالف في عقد الصلح او في قرار اخر صدر وفق الشروط المبينة سابقاً وصلته المحكمة
- ٢ - وكل عمل يقوم به المدين خلافاً لهذا المنع يكون عديم الاثر تجاه اصحاب الديون السابقة لتصديق الصلح

المادة - ٣١٠

- ١ - يجب شهر الاحكام القاضية برفض او تصديق الصلح
- ٢ - ويكون هذا الشهر وفقاً للقواعد التي ستحدد فيما يلي لحكم شهر الافلاس

المادة - ٣١١

- ١ - يحق للدائنين المخالفين ان يعترضوا على تصديق الصلح في خلال خمسة ايام من تاريخ اختتام المحضر النهائي
- ٢ - ويجب ان يحتوي هذا الاعتراض على الاسباب وان يبلغ الى المدين وإلى المفوض

- ٣ - ولا يقبل الاستئناف الا من المدين نفسه او من الدائنين المعترضين .
- ٤ - اما ميعاد الاستئناف فهو خمسة عشر يوما .
- ٥ - وعندما يكسب الحكم بتصديق الصلح قوة القضية المقضية تنفعل حتماً مهمة المفوض الا اذا كان في عهد الصلح نص صريح يكلفه مراقبة تنفيذه .
- ٦ - ان التفقات والمبالغ التي يجب للمراقبة يحددها القاضي المتدب . وكل اتفاق مخالف يكون باطلاً .

المادة - ٣١٢

- ١ - لتصديق الصلح الواقي اثر ملزم لجميع الدائنين .
- ٢ - ان الدائنين بما فيهم من رضي بعقد الصلح يحتفظون بجميع حقوقهم على شركاء المدين في الدين وكفالاته و الذين تفرغ لهم المدين . غير انه يحق لهؤلاء ان يتدخلوا في المناقشة لتقديم ملاحظاتهم في شأن الصلح .

المادة - ٣١٣

- ١ - يحق للمحكمة بناء على طلب اي دائن يقدم في خلال ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ شهر حكم التصديق ان تبطل الصلح وان تشهر الافلاس للمدين اذا ثبت انه بالغ بالحيلة في تحديد الديون المترتبة عليه او اخفى قسماً لا يستهان به من موجوداته .
- ٢ - ولا تقبل اية دعوى اخرى لابطال الصلح بعد تصديقه .
- ٣ - واذا حكم بابطال الصلح برئت ذمة الكفلاء الذين لم يشتركوا في الحيلة من الالتزامات التي ترتبت عليهم في عقد الصلح وسقطت حكماء الرهن العقاري وغيرها من التأمينات المنشأة في الصلح نفسه .

المادة - ٣١٤

اذا لم يقيم المدين بتنفيذ جميع الالتزامات المنصوص عليها في عقد الصلح فيحق لكل دائن بعد ملاحقة الكفلاء والاحتجاج بالحقوق على سبيل التأمين ان يطلب فسخ الصلح وشهر افلاس المدين .

المادة - ٣١٥

- ١ - يجوز ان يشترط في عقد الصلح ان لا تبرا ذمة التاجر نهائياً من القسم المنقطع من دينه بمقتضى هذا العقد الا اذا بقي معسراً .
- ٢ - وعلى ان مدة تطبيق هذا الشرط يجب ان تحدّد بخمس سنوات كما يشترط ان تزيد قيمة موجودات المدين المترتبة عليه بمعدل خمسة وعشرين في المائة على الأقل .

الباب الثاني

الافلاس

الفصل الاول

شهر الافلاس



المادة - ٣١٦

مع الاحتفاظ بتطبيق احكام الباب السابق يعتبر في حالة الافلاس كل تاجر يتوقف عن دفع ديونه التجارية وكل تاجر لا يدعم الثقة المالية به الا بوسائل يظهر بجلالة انها غير مشروعة .

المادة - ٣١٧

- ١ - يشهر الافلاس بحكم من محكمة البداية التي يوجد في منطقتها المركز الرئيسي للمؤسسة التجارية .
- ٢ - ويكون هذا الحكم معجل التنفيذ .
- ٣ - واذا قضت عدة محاكم في آن واحد بشهر افلاس التاجر نفسه يصار الى تعيين المرجع .
- ٤ - المحكمة التي شهرت الافلاس تكون ذات اختصاص لرؤية جميع الدعاوى التي يكون منشأها القواعد المختصة بالافلاس .

المادة - ٣١٨

- ١ - يجوز ان ترفع القضية الى المحكمة من التاجر نفسه .
- ٢ - ويجب عليه ان يقدمها خلال عشرين يوماً من تاريخ توقيعه عن الدفع تحت طائلة ادانته بمنحة الافلاس القهري .
- ٣ - وعليه ان يودع في الوقت نفسه ميزانية مفصلة يصدق على مطابقتها لحالة موجوداته والديون المطلوبة منه .

المادة - ٣١٩

- ١ - يجوز ايضاً ان ترفع القضية الى المحكمة بالامعة يقدمها دائن او عدة دائنين .
- ٢ - يجب ان لا يجاوز ميعاد الجلسة ثلاثة ايام من تاريخ تقديم الالامعة .
- ٣ - وفي الاحوال المستعجلة كما لو اغلق التاجر مخزنه وهرب او اخفى قسماً هاماً من موجوداته ، يحق للدائنين مزاجمة المحكمة في غرفة المذاكرة وعندئذ تفصل المحكمة القضية في غرفة المذاكرة بدون دعوة الخصوم .

المادة - ٣٢٠

- ١ - للمحكمة ان تأمر باتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة لصيانة حقوق الدائنين بناء على طلب النيابة العامة او من تلقاء نفسها .
- ٢ - وللمحكمة عند الاقتضاء ان تشهر الافلاس من تلقاء نفسها ايضاً .

المادة - ٣٢١

- ١ - يجوز شهر افلاس التاجر الذي اعتزل التجارة او توفي في ميعاد تبدأ من تاريخ اعتزاله التجارة او من تاريخ وفاته اذا كان توقفه عن الدفع سابقاً للاعتزال او الوفاة .
- ٢ - غير انه لا يجوز لورثة التاجر المتوفي ان يطلبوا شهر افلاسه .

المادة - ٣٢٢

- ١ - يجب ان يتضمن الحكم بشهر الافلاس تعيين وقت التوقف عن الدفع .
- ٢ - ويجوز للمحكمة ان ترجع وقت التوقف عن الدفع الى تاريخ سبق بحكم او عدة احكام بتبديل التاريخ المذكور تصورها بناء على تقرير القاضي المتطلب او من تلقاء نفسها او بناء على طلب كل ذي مصلحة لا سيما طلب الدائنين . ويجب لكل من الدائنين ان يقوم بالرجعة على حده .
- ٣ - ولا يجوز قبول هذا الطلب بعد انقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٧٧ . وبعد انقضاء هذا الميعاد يصبح التاريخ الذي عين للتوقف عن الدفع محلاً على وجه لا يقبل المراجعة من جهة الدائنين .
- ٤ - وفي جميع الاحوال لا يمكن ارجاع تاريخ التوقف عن الدفع الى اكثر من ثمانية عشر شهراً قبل الحكم بشهر الافلاس .

المادة - ٣٢٣

- ١ - يجب ان يلصق الحكم بشهر الافلاس والاحكام القاضية بتبديل تاريخ التوقف عن الدفع في خلال خمسة ايام من صدورها بواسطة وكلاء النيابة في ردهة المحكمة التي اصدرتها وفي اقرب مركز للبرصة ان وجدت وعلى باب مؤسسة المفلس التجارية .
- ٢ - ويجب ايضاً ان تنشر خلاصتها في خلال الميعاد نفسه في احدى الصحف اليومية .
- ٣ - ويجب ان يتم هذا النشر في المكان الذي شهر فيه الافلاس وفي سائر الاماكن التي يكون للمفلس فيها مؤسسات تجارية .
- ٤ - ويجب في الوقت نفسه ان يسجل هذه الاحكام في سجل التجارة وان تبلغ الى النيابة العامة .

المادة - ٣٢٤

- ١ - تقبل هذه الاحكام جميع طرق الطعن ما لم يكن في هذا القانون نص بخالف .
- ٢ - وتقبل الطرق المذكورة جميع الاحكام التي تصدر في المواد الافلاسية .

- ٣ - تبدأ المواعيد القانونية لطرق الطعن من اليوم الذي يلي صدور الحكم ، اما المواعيد المختصة بالاحكام الخاضعة لمعاملات اللصاق ونشر الخلاصة في الجرائد فتبدأ من اليوم الذي يلي اتمام هذه المعاملات .
- ٤ - ولا يكون في حال من الاحوال لطرق الطعن التي يمارسها المفلس اي اثر موقت .

الفصل الثاني

الانارة المباشرة للحكم بشهر الافلاس

المادة - ٣٢٥

- ١ - تلوح اسماء التجار الذين شهر افلاسهم ولم يستعيدوا اعتبارهم في جدول يلقى على باب كل محكمة وفي الردهة العامة لجميع البورصات ان وجدت .
- ٢ - ولا يدرج اسم التاجر في الجدول اذا كان متوفياً وقت شهر افلاسه .
- ٣ - اما في سائر الاحوال فيشطب اسم التاجر المفلس بعد وفاته ستة اشهر .

المادة - ٣٢٦

تسقط حقوق المفلس السياسية بشهر افلاسه ولا يجوز له ان يكون ناخباً او منتخباً في المجالس السياسية والبلدية او المختصة بالمهن ولا ان يقوم بوظيفة او بمهمة عامة .

المادة - ٣٢٧

- ١ - يترتب حبساً على الحكم بشهر الافلاس ومن تاريخ صدوره تحل المفلس لوكلاء التفليس من ادارة جميع امواله بما فيها الاموال التي يمكن ان يحوزها في مدة الافلاس .
- ٢ - ولا يجوز للمفلس على الخصوص أن يبيع شيئاً من امواله ولا يبيع له القيام باي وفاء او قبض الا اذا كان الوفاء عن حسن نية لسند تجاري .
- ٣ - ولا يمكنه ان يتعاقد ولا ان يخاصم امام القضاء الا بصفة متدخل في الدعاوى التي يخاصم فيها وكلاء التفليس .
- ٤ - على انه يستطيع القيام بجميع الاعمال الاحتياطية لصيانة حقوقه .

المادة - ٣٢٨

- ١ - لا يشمل هذا التحلي للحقوق التي لا تختص الا بشخص المفلس او بصفته رب اسرة ، او الحقوق التي تتناول مصلحة اديبة محضة .
- ٢ - على انه يقبل وكلاء التفليس في القضية اذا كانت تؤول الى الحكم بمبلغ من النقود .
- ٣ - وكذلك لا يشمل التحلي الاموال التي نص القانون على عدم قابليتها للحجز ولا الارباح التي يمكن ان يحوزها المفلس بنشاطه او صناعته وذلك على قدر ما يعتبره القاضي المتدب متاسباً مع حاجة المفلس لاجالة نفسه واسرته .

المادة - ٣٢٩

- ١ - يترتب الحكم بشهر الافلاس ايقاف خصومة الدائنين او الحائزين لامتياز عام في المدعاة الفردية .
- ٢ - تنحصر الخصومة بعد صدور هذا الحكم في وكلاء التفليس من غير تفريق بين الديون التجارية والديون المدنية .

المادة - ٣٣٠

- ١ - يوقف الحكم بشهر الافلاس بالنسبة الى كتلة الدائنين فقط سريان فوائد الديون غير المؤتمنة بامتياز او برهن عقاري او غير عقاري .
- ٢ - اما فوائد الديون المؤتمنة فلا يمكن المطالبة بها الا من اصل الاموال الناتجة عن بيع الاملاك الموضوعة تأمينا .

المادة - ٣٣١

- ١ - يسقط الحكم بشهر الافلاس آجال الديون المترتبة في ذمة المفلس .
- ٢ - ولا يشمل هذا السقوط شركاؤه في الالتزام .
- ٣ - ويستفيد من سقوط الاجل دائرته الحائزون على تأمين .
- ٤ - ولحاملي اسناد القرض ذات المكافأة عند الوفاء ان يبرزوها حالا في التفليس كما جاء في باب الصلح الواقي .

المادة - ٣٣٢

- ١ - اذا كان المفلس مالكا لمعارات او لحقوق عينية عقارية فيكون الحكم بشهر الافلاس خاضعا لتراعد الشهر المختصة بالرهون والتأمينات العقارية .
- ٢ - يسجل الحكم بشهر الافلاس في السجل العقاري بواسطة وكلاء التفليس .
- ٣ - وينشأ عن هذا التسجيل من تاريخ وقوعه تأمين جبري لمصلحة كتلة الدائنين .

المادة - ٣٣٣

- ١ - تكون التصرفات الالية باطلة حتماً بالنسبة الى كتلة الدائنين اذا قام بها المدين بعد تاريخ توقفه عن الدفع كما عينته المحكمة او في خلال العشرين يوماً السابقة لهذا التاريخ .
- أ - التصرفات والتضرعات المجانية واستثناء الهدايا الصغيرة المعتادة .
- ب - وفاء الديون قبل استحقاقها مهما كان شكل وقوعه .
- ج - وفاء ديون تقليدية مستحقة بغير نقد او اسناد سحب او اسناد لامر ، او حوالات ويوجه عام كل وفاء بمقابل .
- د - انشاء تأمين عقاري او رهن عقاري على اموال المسلمين او انشاء رهن على منقول من تلك الاموال كل ذلك لتأمين دين سابق .

٢ - اذا حصل الوفاء بمقابل بشكل التفرغ عن عقار فلا يكون لبطلانه اثر الاتجاه الدائن الذي تعاقد مع المقلس ولا يمس البطلان حقوق من تلقوا الملك عن هذا الدائن مقابل بدل بشرط ان يكونوا حسني النية .

المادة - ٣٣٤

كل وفاء آخر لديون مستحقة يقوم به المدين وكل تصرف يجري ببطل بعد توقفه عن الدفع وقبل الحكم بشهر الافلاس يجوز ابطالها اذا كان الاشخاص الذين قبضوا من المدين او تعاقدوا معه علمين بتوقفه عن الدفع .

المادة - ٣٣٥

- ١ - ان ابطال الاعمال المتقدم ذكرها يجيز عند الاقتضاء اقامة دعوى الاسترداد .
- ٢ - واذا كان محل الوفاء سند سحب او شيكاً فلا يجوز ان تقام الدعوى المذكورة الا على الشخص الذي اعطي السند او الشيك لحسابه .
- ٣ - اما اذا كان محل الوفاء ستمناً لامرء فلا يجوز ان تقام الدعوى الا على المظهر الاول .
- ٤ - وفي كلا الحالتين يجب ان يقام الدليل الى ان الشخص الذي يطلب منه الرد كان عالماً وقت اصدار السند بتوقف المدين عن الدفع .

المادة - ٣٣٦

- ١ - قيد الرهن او التأمين بعد تسجيل الحكم بشهر الافلاس باطل تجاه كتلة الدائنين .
- ٢ - وتكون قابلية للابطال القيود المتخذة بعد التوقف عن الدفع او في خلال العشرين يوماً التي سبقتة اذا مضى اكثر من خمسة عشر يوماً بين تاريخ انشاء الرهن او التأمين وتاريخ القيد واذا كان التأخير قد اضر بالدائنين

المادة - ٣٣٧

تسقط بالتقدم دعاوى الابطال المنصوص عليها في المواد ٣٣٣ و ٣٣٤ و ٣٣٥ بمرور ثمانية عشر شهراً من يوم شهر الافلاس .

الفصل الثالث

اجراءات الافلاس

١ - هيئة التفليسة

المادة - ٣٣٨

- ١ - تسلم ادارة اموال المقلس الى وكيل مأجور يدعى وكيل التفليسة ، تعيينه المحكمة .
- ٢ - ويتضمن الحكم بشهر الافلاس تعيين وكيل او عدة وكلاء للتفليسة .
- ٣ - ويمكن في كل وقت ان يزداد عدد الوكلاء الى ثلاثة .

- ٤ - وتحدد نفقاتهم ومرتباتهم بقرار من القاضي المنتدب وفقاً لتعرفتهم الخاصة .
- ٥ - ويحق للمدين والدائنين ان يعترضوا على قرار التفقات في ميعاد ثمانية ايام وتفضل المحكمة الاعتراض في غرفة المذاكرة .

المادة - ٣٣٩

يجوز ان يعين في كل وقت بقرار من القاضي المنتدب مراقب او مراقبان من الدائنين يرشعون انفسهم لهذه المهمة .

المادة - ٣٤٠

لا يجوز ان يعين وكلاءاً للتفليسة قريب او مصاهر للمقلس لغاية الدرجة الرابعة .

المادة - ٣٤١

اذا اقتضت الحال ان يضاف او يبطل وكيل او عدة وكلاء التفليسة فيراجع القاضي المنتدب المحكمة وهي تتولى امر التعيين .

المادة - ٣٤٢

- ١ - اذا عين عدة وكلاء للتفليسة فلا يجوز لهم ان يعملوا الا متحدين .
- ٢ - على ان يحق للقاضي المنتدب ان يعطي وكلاءاً منهم او عدة وكلاءاً خاصاً في القيام على افراد بعض الاعمال الادارية ، وفي هذه الحالة يكون الوكلاء المأذون لهم مسؤولين وحدهم .

المادة - ٣٤٣

- ١ - اذا وقع اعتراض على بعض اعمال الوكلاء فيفصله القاضي المنتدب في ميعاد ثلاثة ايام .
- ٢ - ويكون قرار القاضي المنتدب معجل التنفيذ .

المادة - ٣٤٤

- ١ - يحق للقاضي المنتدب بناء على الشكاوى المقدمة اليه من المقلس او من الدائنين او من تلقاء نفسه ان يقترح عزل وكيل او عدة وكلاء .
- ٢ - واذا لم ينظر القاضي المنتدب في تلك الشكاوى في ميعاد ثمانية ايام لم يمكن رفعها الى المحكمة .
- ٣ - تسمع حشدة المحكمة في غرفة المذاكرة تقرير القاضي المنتدب وايضا باحاث الوكلاء وتثبت في امر العزل في جلسة علنية .

المادة - ٣٤٥

ان القرارات المختصة بتعيين وكلاء التفليسة او بعزلهم لا تقبل اي طريق من طرق الطعن .

٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥

المادة - ٣٤٦

تعين المحكمة في حكمها بشهر الافلاس احد اعضائها ليكون قاضياً متديلاً.

المادة - ٣٤٧

يكلف القاضي المنتدب على وجه خاص ان يعجل ويراقب اعمال القليلة وادارتها . وعليه ان يرفع الى المحكمة تقريراً عن جميع المنازعات التي تنشأ عن القليلة وتكون داخلية في اختصاص المحكمة .

المادة - ٣٤٨

- ١ - تودع قرارات القاضي المنتدب قلم المحكمة حال صدورها .
- ٢ - وتكون على كل حال قابلة لاعتراض كل ذي مصلحة امام المحكمة .
- ٣ - ويجوز للمحكمة ايضاً ان تنظر فيها من تلقاء نفسها .
- ٤ - يقدم الاعتراض في شكل استدعاء الى قلم المحكمة في ميعاد خمسة ايام من تاريخ القرار وعلى المحكمة ان تفصله في ميعاد ثمانية ايام بقرار لا يقبل الطعن .

المادة - ٣٤٩

للمحكمة في كل وقت ان تبدل القاضي المنتدب للقليلة بغيره من اعضائها ولا يكون هذا القرار وقرار تعيين القاضي قابلياً لطرق الطعن .

المادة - ٣٥٠

- ١ - اذا كانت المحكمة مؤلفة من قاض فرد فيقوم بنفسه بوظائف القاضي المنتدب .
- ٢ - ويحق له ان يعهد بالوظائف المذكورة كلا او بعضاً الى احد قضاة الصلح في منطقته .

٢ - ادارة موجودات المقلنس

المادة - ٣٥١

- ١ - على للمحكمة ان تأمر في حكمها بشهر الافلاس بوضع الاختتام .
- ٢ - ويحق لها في كل وقت ان تأمر باجبار المقلنس على الحضور وتوقيفه .
- ٣ - وعلى كل حال لا يجوز للمقلنس ان يبتعد عن موطنه بدون اذن القاضي المنتدب .
- ٤ - اذا رأى القاضي المنتدب انه يمكن جرد موجودات المقلنس في يوم واحد فلا توضع الاختتام ينهل يشرع بحالا في تنظيم الجرد .
- ٥ - يقوم القاضي المنتدب بوضع الاختتام وله ان يثبت ذلك قاضي الصلح في المنطقة التي يجري فيها هذا التفتيش .

المادة - ٣٥٢

توضع الاختتام على المخازن والمكاتب والصناديق والاضرابات والدفاتر والاوراق ومقتنيات المقلنس واشيائه .

المادة - ٣٥٣

اذا لم يجر وضع الاختتام قبل تعيين وكلاء القليلة . فعلى هؤلاء ان يطالبوا وضعها .

المادة - ٣٥٤

- ١ - على القاضي المنتدب ان يأمر بناء على طلب وكلاء القليلة بعدم وضع الاختتام على الاشياء الاتية او ان يمنح الترخيص باستخراجها - الثياب والملبوسات والاثاث والامثلة الضرورية للمقلنس ولأسرته .
- ٢ - ويجري تسليم ما سمح به القاضي المنتدب وفقاً لبيان الذي رفقه اليه وكلاء القليلة .
- ٣ - ويحق له ان يجيز ايضاً عدم وضع الاختتام .
- أ - على الاشياء القابلة لهلاك قريب او لنقص عاجل في قيمتها .
- ب - على الاشياء الصالحة لاستثمار المتجر اذا كان لا يمكن توقيف هذا الاستثمار بلا ضرر يلحق بالدائنين .
- ٤ - تدون الاشياء المشار اليها في الفقرات السابقة حالاً مع بيان قيمتها في قائمة جرد يضعها وكلاء القليلة بحضور القاضي المنتدب وينظم بذلك محضر .

المادة - ٣٥٥

- ١ - يرخص القاضي المنتدب بيع الاشياء القابلة لهلاك او لنقص في قيمتها او التي تستلزم صيانتها نفقة طائلة ويتم ذلك بواسطة الوكلاء .
- ٢ - لا يجوز للمحكمة ان تسمح باستثمار المتجر بواسطة وكلاء القليلة الا بناء على تقرير القاضي المنتدب اذا كانت المصلحة العامة او مصلحة الدائنين تستوجبها بحكم الضرورة .

المادة - ٣٥٦

- ١ - يستخرج القاضي المنتدب الدفاتر التجارية من بين الاشياء المخترمة ويسلمها الى وكلاء القليلة بعد ان يوثق على آخر قيودها ثم يثبت في محضر باختصار الحالة التي كانت عليها تلك الدفاتر .
- ٢ - يستخرج ايضاً القاضي المنتدب من بين الاشياء المخترمة اضيافة الاسناد ذات الاستحقاق القريب او المهددة للقبول او التي تستلزم معاملات احتياطية ويسلمها بعد ذكر اوصالها الى وكلاء القليلة لتحصيل قيمتها .
- ٣ - لما للدائنين الاخرى فيستوفونها وكلاء القليلة مقابل سند ايعال منهم .

٣٥٦ - المادة

٤ - وأما الكسب المرسلة الى المفلس فتسلم الى الوكلاء فيفوضونها . ويحق للمفلس اذا كان حاضرا ان يقف على نفسها .

المادة - ٣٥٧

يجوز للمفلس ولاسرته ان يأخذوا من موجودات التفليسة معونة غذائية يحددها القاضي المنتدب .

المادة - ٣٥٨

- ١ - يدعو الوكلاء المفلس لاغلاق الدفاتر وايقاف حساباتها بحضوره .
- ٢ - واذا لم يلب الدعوة يرسل اليه ائذار بموجب الحضور في خلال ثمان واربعين ساعة على الاكثر .
- ٣ - ويمكنه ان ينب عنه وكيل بكتاب خاص بشرط ان يبدي اسباب تمنعه عن الحضور يراها القاضي المنتدب جديرة بالقبول .

المادة - ٣٥٩

اذا لم يقدم المفلس الميزانية فعلى الوكلاء ان ينظموا بلا ابطاء مستندين الى دفاتر المفلس واوراقه اذا لم يقدم المفلس الميزانية فعلى الوكلاء ان ينظموا بلا ابطاء مستندين الى دفاتر المفلس واوراقه والمعلومات التي يحصلون عليها ثم يودعون الميزانية قلم المحكمة .

المادة - ٣٦٠

يجوز للقاضي المنتدب ان يسمع اقوال المفلس وكتابه ومستخدميه وكل شخص آخر سواء كان فيما يختص بتنظيم الميزانية او باسباب التفليسة وظروفها .

المادة - ٣٦١

اذا شهر افلاس تاجر بعد وفاته أو توفي التاجر بعد شهر افلاسه فيحق لورثته لارملته واولاده وورثته ان يحضروا بانفسهم او بنبوا عنهم ان يمثلهم القيام مقام المفلس بتنظيم الميزانية ويسائر اجراءات الافلاس .

المادة - ٣٦٢

يطلب الوكلاء رفع الاختتام للشروع في جرد اموال المفلس بحضوره او بعد دعوته حسب الاصول وذلك في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ وضع الاختتام او من تاريخ صدور الحكم بشهر الافلاس اذا كان هذا التدبير قد جرى قبل صدوره .

المادة - ٣٦٣

- ١ - ينظم الوكلاء قائمة الجرد بحضور القاضي المنتدب في تسخين اصليتين ويوقع القاضي عليها وتودع احدى هاتين التسخين قلم المحكمة في خلال اربع وعشرين ساعة وتبقى النسخة الاخرى في ايدي الوكلاء .
- ٢ - والوكلاء ان يستعينوا بمن يشاؤون في تنظيم قائمة الجرد وفي تقدير قيمة الاشياء .

٣ - وتجري مقابلة للاشياء التي اعفيت من وضع الاختتام او التي استخرجت من بين الاشياء المختومة ووضعت لها قائمه جرد وقدرت قيمتها كما تقدم بيانه .

المادة - ٣٦٤

- ١ - اذا شهر الافلاس بعد وفاة مفلس ولم تكن قائمة الجرد قد نظمت قبل شهر فيشروع حالا في تنظيمها على الصورة المبينة في المادة السابقة بحضور الورثة او بعد دعوتهم حسب الاصول .
- ٢ - ويجري الامر على هذه الصورة اذا توفي المفلس قبل افتتاح قائمة الجرد .

المادة - ٣٦٥

- ١ - يجب على الوكلاء في كل تفليسة ان يرفعوا الى القاضي المنتدب في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استلامهم مهام وظيفتهم تقريراً او حساباً اجمالياً عن حالة الافلاس الظاهرة عن ظروفها واسبابها الاساسية والادوات التي يظهر انها تنصف بها .
- ٢ - وعلى القاضي المنتدب ان يحيل بلا ابطاء ذلك التقرير الى النيابة العامة مع ملاحظاته .
- ٣ - واذا لم يرفع اليه التقرير في الميعاد المذكور فعليه ان يعلم النيابة العامة باسباب التأخير .

المادة - ٣٦٦

يحق لقضاة النيابة العامة ان يتقلوا الى موطن المفلس لوقوف على تنظيم قائمة الجرد ولهم في كل وقت ان يطلبوا ابداعهم جميع المعاملات والدفاتر والاوراق المختصة بالتفليسة .

المادة - ٣٦٧

بعد الانتهاء من قائمة الجرد تسلم البضائع والنقود واسناد الدين المطلوبه للمفلس والدفاتر والاوراق وأثاث المدين وامتنعه الى وكلاء التفليسة فيوقعون على استلامهم اياها في ذلك قائمة الجرد .

المادة - ٣٦٨

- ١ - يجب على الوكلاء من حين استلامهم مهام وظيفتهم ان يقوموا بجميع الاعمال اللازمة لصيانة حقوق المفلس تجاه مدينه .
- ٢ - عليهم ايضا ان يطلبوا قيد الرهون والتأمينات على عقارات مدينه المفلس اذا لم يسكن المفلس قد طلبه . ويجري الوكلاء القيد باسم كتلة الدائنين ويضمون الى طلبهم شهادة ثبت تعيينهم .
- ٣ - ويجب عليهم ان يطلبوا اجراء قيد التأمين الجيزي المختص بكتلة الدائنين .

المادة - ٣٦٩

يوصل الوكلاء تحت اشراف القاضي المنتدب بمحصل الديون المرتبة للمفلس .

المادة - ٣٧٠

- ١ - يحق للقاضي المنتدب بعد سماع اقوال المفلس او بعد دعوته حسب الاصول ان يأذن للوكلاء في بيع الاشياء المقولة والبضائع .
- ٢ - ويقرر اجراء هذا البيع اما بالتراضي واما بالزاد العلي بواسطة دائرة الاجراء .
- ٣ - ويحق للقاضي المنتدب بعد سماع المفلس واستطلاع رأي المراقبين اذا وجدوا ان يأذن للوكلاء على وجه استثنائي في بيع العقارات لا سيما العقارات التي لا تلزم لاستثمار المتجر وفقاً للاجراءات المعينة فيها بسلي للبيع العقارية بعد تقرير اتحاد الدائنين .

المادة - ٣٧١

- ١ - تسلم حالا النفود الناتجة عن البيوع وعن التحصيلات الى المصرف المجاز له قبول ودائع الدولة بعد حسم المبالغ التي يقرها القاضي المنتدب للنفقات والمصاريف .
- ٢ - ويجب ان يثبت القاضي المنتدب حصول هذا الابداع في ميعاد ثلاثة ايام من تاريخ القبض .
- ٣ - واذا تأخر الوكلاء وجب عليهم فائدة المبالغ التي لم يودعوها .
- ٤ - لا يمكن استرجاع المبالغ التي اودعها الوكلاء ولا المبالغ التي اودعها اشخاصا اخرون لحساب التفليسة الا بقرار من القاضي المنتدب . واذا كان هناك اعتراض فعل الوكلاء ان يحصلوا مقدما على قرار يرفعه .
- ٥ - ويجوز للقاضي المنتدب ان يأمر باجراء الدفع من المصرف مباشرة ليدائني التفليسة وفقاً للجدول توزيع ينظمه الوكلاء ويأمر القاضي المنتدب بتنفيذه .

المادة - ٣٧٢

- ١ - يحق للوكلاء بعد استئذان القاضي المنتدب وبعد دعوة المفلس حسب الاصول ان يصالحوا في كسل نزاع يتعلق بكفالة الدائنين بما فيه الحقوق والدعاوى العقارية .
- ٢ - واذا كان موضوع المصالحة غير معين القيمة او كانت قيمته تزيد على خمسين ديناراً فتخضع المصالحة لتصديق المحكمة .
- ٣ - ويصدق المفلس لحضور معاملة التصديق ويكون له في كل حال حق الاعتراض عليها . ويكتفي اعتراضه لمنع عقد المصالحة اذا كان موضوعها اموالاً عقارية .
- ٤ - ولا يحق للوكلاء اجراء اي تنازل او عدول او رضوخ الا بالطريقة نفسها .

٣ - تثبيت الديون المترتبة على المفلس

المادة - ٣٧٣

- ١ - يستطيع الدائنون لجرد صدور الحكم بشهر الافلاس ان يسلموا وكلاء التفليسة اسنادهم مع جدول بها وبالمبالغ المطلوبة . ويوقع الدائن او وكيله على هذا الجدول ويضم اليه تفويض الوكيل .
- ٢ - ويعطى الوكلاء سند ايصال بملف الاوراق المرفوعة في كل وقت من اوقات العمل .

- ٣ - ويمكن ارسال هذا الملف الى وكلاء التفليسة بكتاب مضمون مع علم بالوصول .
- ٤ - وبعد انعقاد هيئة المصالحة يرجع الوكلاء الاوراق التي سلمت اليهم ولا يكونون مسؤولين عن الاسناد اذا مدة سنة من تاريخ انعقاد هذه الهيئة .

المادة - ٣٧٤

- ١ - اذا لم يبرز الدائنون الذين قيدت اسماءهم في الميزانية اسناد ديونهم في النهاية ايام التي تلي احكامكم بشهر الافلاس يبلغون في نهاية هذا الميعاد بواسطة النشر في الجرائد او بكتاب من الوكلاء انه يجب عليهم تسليم اسنادهم مع الجدول التفصيلي الى وكلاء التفليسة في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر .
- ٢ - ويمدد هذا الميعاد للدائنين المقيمين خارج الاراضي الاردنية وفقاً لتتواءم المدة المقررة في قوانين اصول المحاكمات الحقوقية على ان لا يجاوز التمديد ستين يوماً .

المادة - ٣٧٥

- ١ - يجري تحقيق الديون بواسطة وكلاء التفليسة وبمعاونة المراقبين اذا وجدوا مع الاحتفاظ بموافقة القاضي المنتدب وبحضور المفلس او بعد دعوته حسب الاصول .
- ٢ - واذا عارض وكلاء التفليسة في صحة الدين كله او بعضه فيبلغون الامر الى الدائن بكتاب مضمون .
- ٣ - يعطى الدائن ثلاثين يوماً لتقديم ايضاحاته الخطية او الشفهية .

المادة - ٣٧٦

- ١ - على اثر الفراغ من تحقيق الديون وفي خلال ثلاثة اشهر على الاكثر من تاريخ الحكم بشهر الافلاس يودع الوكلاء قلم المحكمة بياناً بالديون التي قاموا بتحقيقها مع ذكر القرار الذي اتخذته القاضي المنتدب بناء على اقتراحهم فيها يختص بكل منها .
- ٢ - وعلى الكاتب ان يعلم الدائنين على الفور بايداع هذا البيان بواسطة النشر في الصحف ويرسل اليهم علان على ذلك كتاباً يبين فيه لكل منهم المبلغ المقيد له في البيان .
- ٣ - وفي احوال استثنائية جداً يمكن تجاوز الميعاد المحدد في الفقرة الاولى بمقتضى قرار من القاضي المنتدب .

المادة - ٣٧٧

- ١ - يجب لكل دائن إثبات دينه او ادراج اسمه في الميزانية ان يبدي خلال ثلاثين يوماً من تساريخ الشرات المشاة اليها في المادة السابقة مطالب او اعتراضات بشرح على البيان يضعه بنفسه او بواسطة وكيل ويودعه قلم المحكمة .
- ٢ - ويعطى المفلس الحق نفسه .
- ٣ - بعد انتهاء هذا الميعاد وبناء على اقتراحات الوكلاء ومع الاحتفاظ بالمطالب والاعتراضات المرفوعة على المحكمة يحدد القاضي المنتدب نهائياً بيان الديون ويقعد الوكلاء قراره بتوقيعهم التصريح الآتي على جدول الديون المثبتة .

٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠
٤٠١
٤٠٢
٤٠٣
٤٠٤
٤٠٥
٤٠٦
٤٠٧
٤٠٨
٤٠٩
٤١٠
٤١١
٤١٢
٤١٣
٤١٤
٤١٥
٤١٦
٤١٧
٤١٨
٤١٩
٤٢٠
٤٢١
٤٢٢
٤٢٣
٤٢٤
٤٢٥
٤٢٦
٤٢٧
٤٢٨
٤٢٩
٤٣٠
٤٣١
٤٣٢
٤٣٣
٤٣٤
٤٣٥
٤٣٦
٤٣٧
٤٣٨
٤٣٩
٤٤٠
٤٤١
٤٤٢
٤٤٣
٤٤٤
٤٤٥
٤٤٦
٤٤٧
٤٤٨
٤٤٩
٤٥٠
٤٥١
٤٥٢
٤٥٣
٤٥٤
٤٥٥
٤٥٦
٤٥٧
٤٥٨
٤٥٩
٤٦٠
٤٦١
٤٦٢
٤٦٣
٤٦٤
٤٦٥
٤٦٦
٤٦٧
٤٦٨
٤٦٩
٤٧٠
٤٧١
٤٧٢
٤٧٣
٤٧٤
٤٧٥
٤٧٦
٤٧٧
٤٧٨
٤٧٩
٤٨٠
٤٨١
٤٨٢
٤٨٣
٤٨٤
٤٨٥
٤٨٦
٤٨٧
٤٨٨
٤٨٩
٤٩٠
٤٩١
٤٩٢
٤٩٣
٤٩٤
٤٩٥
٤٩٦
٤٩٧
٤٩٨
٤٩٩
٥٠٠
٥٠١
٥٠٢
٥٠٣
٥٠٤
٥٠٥
٥٠٦
٥٠٧
٥٠٨
٥٠٩
٥١٠
٥١١
٥١٢
٥١٣
٥١٤
٥١٥
٥١٦
٥١٧
٥١٨
٥١٩
٥٢٠
٥٢١
٥٢٢
٥٢٣
٥٢٤
٥٢٥
٥٢٦
٥٢٧
٥٢٨
٥٢٩
٥٣٠
٥٣١
٥٣٢
٥٣٣
٥٣٤
٥٣٥
٥٣٦
٥٣٧
٥٣٨
٥٣٩
٥٤٠
٥٤١
٥٤٢
٥٤٣
٥٤٤
٥٤٥
٥٤٦
٥٤٧
٥٤٨
٥٤٩
٥٥٠
٥٥١
٥٥٢
٥٥٣
٥٥٤
٥٥٥
٥٥٦
٥٥٧
٥٥٨
٥٥٩
٥٦٠
٥٦١
٥٦٢
٥٦٣
٥٦٤
٥٦٥
٥٦٦
٥٦٧
٥٦٨
٥٦٩
٥٧٠
٥٧١
٥٧٢
٥٧٣
٥٧٤
٥٧٥
٥٧٦
٥٧٧
٥٧٨
٥٧٩
٥٨٠
٥٨١
٥٨٢
٥٨٣
٥٨٤
٥٨٥
٥٨٦
٥٨٧
٥٨٨
٥٨٩
٥٩٠
٥٩١
٥٩٢
٥٩٣
٥٩٤
٥٩٥
٥٩٦
٥٩٧
٥٩٨
٥٩٩
٦٠٠
٦٠١
٦٠٢
٦٠٣
٦٠٤
٦٠٥
٦٠٦
٦٠٧
٦٠٨
٦٠٩
٦١٠
٦١١
٦١٢
٦١٣
٦١٤
٦١٥
٦١٦
٦١٧
٦١٨
٦١٩
٦٢٠
٦٢١
٦٢٢
٦٢٣
٦٢٤
٦٢٥
٦٢٦
٦٢٧
٦٢٨
٦٢٩
٦٣٠
٦٣١
٦٣٢
٦٣٣
٦٣٤
٦٣٥
٦٣٦
٦٣٧
٦٣٨
٦٣٩
٦٤٠
٦٤١
٦٤٢
٦٤٣
٦٤٤
٦٤٥
٦٤٦
٦٤٧
٦٤٨
٦٤٩
٦٥٠
٦٥١
٦٥٢
٦٥٣
٦٥٤
٦٥٥
٦٥٦
٦٥٧
٦٥٨
٦٥٩
٦٦٠
٦٦١
٦٦٢
٦٦٣
٦٦٤
٦٦٥
٦٦٦
٦٦٧
٦٦٨
٦٦٩
٦٧٠
٦٧١
٦٧٢
٦٧٣
٦٧٤
٦٧٥
٦٧٦
٦٧٧
٦٧٨
٦٧٩
٦٨٠
٦٨١
٦٨٢
٦٨٣
٦٨٤
٦٨٥
٦٨٦
٦٨٧
٦٨٨
٦٨٩
٦٩٠
٦٩١
٦٩٢
٦٩٣
٦٩٤
٦٩٥
٦٩٦
٦٩٧
٦٩٨
٦٩٩
٧٠٠
٧٠١
٧٠٢
٧٠٣
٧٠٤
٧٠٥
٧٠٦
٧٠٧
٧٠٨
٧٠٩
٧١٠
٧١١
٧١٢
٧١٣
٧١٤
٧١٥
٧١٦
٧١٧
٧١٨
٧١٩
٧٢٠
٧٢١
٧٢٢
٧٢٣
٧٢٤
٧٢٥
٧٢٦
٧٢٧
٧٢٨
٧٢٩
٧٣٠
٧٣١
٧٣٢
٧٣٣
٧٣٤
٧٣٥
٧٣٦
٧٣٧
٧٣٨
٧٣٩
٧٤٠
٧٤١
٧٤٢
٧٤٣
٧٤٤
٧٤٥
٧٤٦
٧٤٧
٧٤٨
٧٤٩
٧٥٠
٧٥١
٧٥٢
٧٥٣
٧٥٤
٧٥٥
٧٥٦
٧٥٧
٧٥٨
٧٥٩
٧٦٠
٧٦١
٧٦٢
٧٦٣
٧٦٤
٧٦٥
٧٦٦
٧٦٧
٧٦٨
٧٦٩
٧٧٠
٧٧١
٧٧٢
٧٧٣
٧٧٤
٧٧٥
٧٧٦
٧٧٧
٧٧٨
٧٧٩
٧٨٠
٧٨١
٧٨٢
٧٨٣
٧٨٤
٧٨٥
٧٨٦
٧٨٧
٧٨٨
٧٨٩
٧٩٠
٧٩١
٧٩٢
٧٩٣
٧٩٤
٧٩٥
٧٩٦
٧٩٧
٧٩٨
٧٩٩
٨٠٠
٨٠١
٨٠٢
٨٠٣
٨٠٤
٨٠٥
٨٠٦
٨٠٧
٨٠٨
٨٠٩
٨١٠
٨١١
٨١٢
٨١٣
٨١٤
٨١٥
٨١٦
٨١٧
٨١٨
٨١٩
٨٢٠
٨٢١
٨٢٢
٨٢٣
٨٢٤
٨٢٥
٨٢٦
٨٢٧
٨٢٨
٨٢٩
٨٣٠
٨٣١
٨٣٢
٨٣٣
٨٣٤
٨٣٥
٨٣٦
٨٣٧
٨٣٨
٨٣٩
٨٤٠
٨٤١
٨٤٢
٨٤٣
٨٤٤
٨٤٥
٨٤٦
٨٤٧
٨٤٨
٨٤٩
٨٥٠
٨٥١
٨٥٢
٨٥٣
٨٥٤
٨٥٥
٨٥٦
٨٥٧
٨٥٨
٨٥٩
٨٦٠
٨٦١
٨٦٢
٨٦٣
٨٦٤
٨٦٥
٨٦٦
٨٦٧
٨٦٨
٨٦٩
٨٧٠
٨٧١
٨٧٢
٨٧٣
٨٧٤
٨٧٥
٨٧٦
٨٧٧
٨٧٨
٨٧٩
٨٨٠
٨٨١
٨٨٢
٨٨٣
٨٨٤
٨٨٥
٨٨٦
٨٨٧
٨٨٨
٨٨٩
٨٩٠
٨٩١
٨٩٢
٨٩٣
٨٩٤
٨٩٥
٨٩٦
٨٩٧
٨٩٨
٨٩٩
٩٠٠
٩٠١
٩٠٢
٩٠٣
٩٠٤
٩٠٥
٩٠٦
٩٠٧
٩٠٨
٩٠٩
٩١٠
٩١١
٩١٢
٩١٣
٩١٤
٩١٥
٩١٦
٩١٧
٩١٨
٩١٩
٩٢٠
٩٢١
٩٢٢
٩٢٣
٩٢٤
٩٢٥
٩٢٦
٩٢٧
٩٢٨
٩٢٩
٩٣٠
٩٣١
٩٣٢
٩٣٣
٩٣٤
٩٣٥
٩٣٦
٩٣٧
٩٣٨
٩٣٩
٩٤٠
٩٤١
٩٤٢
٩٤٣
٩٤٤
٩٤٥
٩٤٦
٩٤٧
٩٤٨
٩٤٩
٩٥٠
٩٥١
٩٥٢
٩٥٣
٩٥٤
٩٥٥
٩٥٦
٩٥٧
٩٥٨
٩٥٩
٩٦٠
٩٦١
٩٦٢
٩٦٣
٩٦٤
٩٦٥
٩٦٦
٩٦٧
٩٦٨
٩٦٩
٩٧٠
٩٧١
٩٧٢
٩٧٣
٩٧٤
٩٧٥
٩٧٦
٩٧٧
٩٧٨
٩٧٩
٩٨٠
٩٨١
٩٨٢
٩٨٣
٩٨٤
٩٨٥
٩٨٦
٩٨٧
٩٨٨
٩٨٩
٩٩٠
٩٩١
٩٩٢
٩٩٣
٩٩٤
٩٩٥
٩٩٦
٩٩٧
٩٩٨
٩٩٩
١٠٠٠

بناء على اثبات السيد او الشركة
قبل (او قبلت) بصفة دائن (عادي او ممتاز او مرتين) في التقلية بمبلغ

المادة - ٣٧٨

- ١ - تحال الديون المعترض عليها بواسطة الكاتب الى محكمة البداية لتتخذ فيها بجلسة تعقد في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر المذكورة في ٣٧٦ وتفصل فيها بناء على تقرير القاضي المنتدب .
- ٢ - ويبلغ موعد الجلسة الى الفريقين بواسطة كتاب مضمون يرسله الكاتب قبل الجلسة بثلاثة ايام على الاقل .

المادة - ٣٧٩

- ١ - يحق للمحكمة ان تقرر مؤقتاً وجوب قبول الدائن في المناقشات من اجل مبلغ يعينه القرار نفسه .
- ٢ - ولا يكون هذا القرار قابلاً لاي طريق من طرق الطعن .

المادة - ٣٨٠

الدائن الذي لا يتناول الاعتراض الاحق في الامتياز او الرهن العقاري يقبل في مناقشات التقلية كدائن عادي .

المادة - ٣٨١

- ١ - الدائنون الذين تخلفوا عن الحضور او عن ابراز اسنادهم في المواعيد المعينة لهم سواء اكانوا معلومين ام مجهولين لا يشتركون في توزيع موجودات تقلية . على ان باب الاعتراض يظل مفتوحاً امامهم لغاية الانتهاء من توزيع النقود . اما نفقات الاعتراض فتبقى على عاتقهم .
- ٢ - لا يوقف هذا الاعتراض تنفيذ التوزيعات التي امر بها القاضي المنتدب . ولكن اذا شمرح في توزيعات جديدة قبل الفصل في اعتراضهم فيشتركون فيها بالمبلغ الذي تعينه المحكمة بصورة مؤقتة ويحتفظ بهسلاً المبلغ الى ما بعد الفصل في اعتراضهم .
- ٣ - واذا اعترف لهم فيما بعد بصفة الدائنين فلا يحق لهم المطالبة بشيء من التوزيعات التي كان قد امر بها القاضي المنتدب ولكن يحق لهم ان يقتطعوا من الموجود الذي يوزع للحصص التي تعود لديونهم من التوزيعات الاولى .

المادة - ٣٨٢

ان الاسناد التي اصلدها شركة تجارية على وجه قانوني لا تخضع لمعاملة تحقيق الديون .

الفصل الرابع

حلول قضايا التقلية

١ - الصلح البسيط

المادة - ٣٨٣

- ١ - على القاضي المنتدب في خلال الثلاثة ايام التي تلي اغلاق جدول الديون او في خلال الثلاثة ايام التي تلي قرار المحكمة الصادر عملاً باحكام المادة ٣٧٩ اذا كان هناك نزاع ان يدعو الدائنين الذين اثبت ديونهم للمفاوضة في عقد الصلح .
- ٢ - ويجب ان تتضمن منشورات الصحف وكتب الدعوة الغرض الذي من اجله يعقد الاجتماع .
- ٣ - اما الدائنون الذين قبلت ديونهم مؤقتاً فيدعى كل واحد منهم بكتاب مضمون في خلال الثلاثة ايام التي تلي قرار المحكمة في شأنهم .

المادة - ٣٨٤

- ١ - تعقد هيئة المصالحة برئاسة القاضي المنتدب في المكان واليوم والساعة التي عينها .
- ٢ - ويشارك فيها الدائنون الذين اثبت ديونهم او قبلت مؤقتاً اما بانفسهم واما بواسطة وكلاء يعملون تفويضاً بكتب عادية .
- ٣ - ويدعى المفلس الى هذا الاجتماع ويجب عليه ان يحضر بنفسه ولا يجوز له ان يرسل من يمثله الا لاسباب مقبولة وافق عليها القاضي المنتدب .

المادة - ٣٨٥

- ١ - يقدم وكلاء التقلية تقريراً عن حالتها وعن المعلومات والعمليات التي اجريت .
- ٢ - ويجب ان تسمع اقوال المفلس .
- ٣ - ويسلم تقرير وكلاء التقلية المشتمل على توافيقهم الى القاضي المنتدب فينظم هذا القاضي محضراً بما جرى في الاجتماع وباقرارات التي اصلدها الهيئة .

المادة - ٣٨٦

- ١ - لا يجوز للدائنين الحاضرين في اجتماع الهيئة ان يقبلوا عقد الصلح بعد التقلية ما لم تتوفر الشروط الاتية تحت طائلة البطلان .
- أ - يجب ان يتم العقد بتصويت عدد من الدائنين يثلون الاكثية ويكون ثلثي الديون المثبتة على وجه نهائي او مؤقت .

ب - يجب ان لا يشترك في التصويت زوج المفلس واقرباؤه ومصاهروه حتى الدرجة الرابعة ولا الاشخاص الذين تفرغ لهم المفلس وفقاً للشروط المبينة في باب الصلح الوافي .

المادة - ٣٨٧

لا يحق للدائنين الحاصلين على رهن او تأمين عقاري او على امتياز رهن مقول ان يشتركوا في التصويت الا اذا تنازلوا عن تأميناتهم وفقاً للشروط المبينة في باب الصلح الوافي .

المادة - ٣٨٨

- ١ - يجب ان يوقع عقد الصلح في نفس الجلسة والا كان باطلا .
- ٢ - واذا لم تتوفر الا احدى الاغليتين المبحوث عنهما في المادة (٣٨٦) فتؤجل المذاكرة ثمانية ايام لا تقبل التمديد .
- ٣ - ولا يلزم الدائنين الذين حضروا الاجتماع الاول لهيئة المصالحة او كانوا ممثلين فيه على وجه قانوني ووقوع امضاءهم على محضر الجلسة لحضور الاجتماع الثاني للهيئة وتبقى القرارات التي اتخذوها والموافقات التي ايدوها صالحة وناقذة الا اذا حضروا وعملوها في الاجتماع الاخير .
- ٤ - يجوز الاستعاضة عن توقيع الدائنين في اجتماع هيئة المصالحة بتوقيع منهم على بطاقة تصويت تلحق بالمحضر

المادة - ٣٨٩

- ١ - لا يجوز عند الصلح لمفلس حكم عليه بالانفلاس الاحتيالي .
- ٢ - واذا كان التحقيق جارياً في شأن انفلاس احتيالي فيدعى الدائنون ليقروا ما اذا كانوا يحفظون بحق المذاكرة في امر الصلح عند التبرئة وبالتالي تأجيل الفصل في هذا الشأن الى ما بعد انتهاء الاجراءات الجزائية .
- ٣ - على انه لا يمكن تقرير هذا التأجيل الا اذا توفرت اغلبية العدد واغلبية المبلغ المعينان فيما تقدم .
- ٤ - واذا اقتضت الحال اجراء المذاكرة في امر الصلح بعد انتهاء مدة التأجيل فتطبق على المذاكرة الجسديا القواعد المبينة في المادة السابقة .

المادة - ٣٩٠

- ١ - اذا حكم على المفلس لانفلاس تقصيري كان عقد الصلح ممكن .
- ٢ - ويجوز للدائنين في حالة البدء بالاجراءات الجزائية ان يؤجلوا المذاكرة الى ما بعد انتهائها وفقاً لاحكام المادة السابقة .

المادة - ٣٩١

١ - لجميع الدائنين الذين كان لهم حق الاشتراك في عقد الصلح وللدائنين الذين ثبتت حقوقهم فيها بعد ولعطي هيئة اصحاب اسناد القرض ان يعرضوا على الصلح المقرر .

٢ - ويجب ان يكون الاعتراض معللاً وان يبلغ الى وكيل التفليسة وإلى المفلس في ميعاد الثمانية الايام التي تلي عقد الصلح او عقد هيئة اصحاب اسناد القروض والا كان باطلا . وان تبلغ معه مذكرة دعوة الى اول جلسة تعقدها المحكمة .

٣ - واذا لم يكن للتفليسة الا وكيل واحد وكان معارضا في عقد الصلح وجب عليه ان يطلب تعيين وكيل جديد ويلزمه بالنظر الى هذا الوكيل ان يطبق الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة - ٣٩٢

- ١ - يقدم طلب تصديق الصلح الى المحكمة باستدعاء من الفريق الأكثر عجلة ولا يجوز للمحكمة ان تفعل في هذا الطلب قبل انقضاء ميعاد الايام الثمانية المنصوص عليه في المادة السابقة .
- ٢ - واذا قدمت اعتراضات في خلال الميعاد المذكور فتفصل المحكمة في الاعتراضات وفي طلب التصديق بحكم واحد .
- ٣ - واذا قبل الاعتراض موضوعا شمل الحكم ببطالان الصلح جميع ذوي العلاقة .

المادة - ٣٩٣

في جميع الاحوال يضع القاضي المنتدب قبل الحكم في مسألة التصديق تقريراً عن اوصاف الانفلاس وعن امكان قبول الصلح .

المادة - ٣٩٤

- ١ - اذا لم تراعى القواعد المنصوص عليها فيما تقدم او ظهر ان اسباباً تختص بالمصلحة العامة او بمصلحة الدائنين تحول دون تصديق الصلح وجب على المحكمة عندئذ ان ترفض التصديق .
- ٢ - ويمكنها ايضا ان ترفض تصديق عقد الصلح اذا كان يتضمن نصاً يجيز لرئيس المحكمة ان يعين مفوضاً او عدة مفوضين يكلفون بمراقبة تنفيذ وفك الرهن العقاري المخصص بكثرة الدائنين اذا كانوا قد اجازوه ومراقبة تحويل الموجودات الى نقد .

المادة - ٣٩٥

- ١ - يصبح عقد الصلح بمجرد تصديقه ملزماً لجميع الدائنين سواء كانوا ملكووين في الميزانية ام لا وسواء كانت ديونهم مثبتة او غير مثبتة . وهو نافذ حتى في حق الدائنين المقيمين خارج الاراضي الاردنية وفي حق الذين قبل دخولهم مؤقتاً في المذاكرة ايا كان المبلغ الذي سيخصص فيها بعد بمقتضى الحكم النهائي .
- ٢ - على ان الصلح لا يسري في حق الدائنين اصحاب الامتيازات والرهون اذا كانوا لم يتنازلوا عنها ولا في حق الدائنين العاديين اذا نشأ دينهم في اثناء مدة التفليسة .

المادة - ٣٩٦

- ١ - بمجرد اكتساب حكم التصديق قوة التنفيذية المقضية تنقطع آثار الافلاس مع الاحتفاظ بسقوط الحقوق السياسية عليها في المادة ٣٢٦ .
- ٢ - يقدم وكلاء التفليسة الذين تنتهي وظائفهم حسابهم الى المجلس بحضور القاضي المنتدب فتجري فيه المناقشة ويقرها . ثم يسلم الوكلاء الى المجلس مجموع اموالهم ودفاتره واوراقه واشيائه فيعطيهام سنداً يصال مقابل تسليمها .
- ٣ - وينظم القاضي المنتدب محضراً بكل ذلك وتنتهي وظيفته .
- ٤ - واذا قام نزاع تفصل فيه المحكمة .

المادة - ٣٩٧

- ١ - يجوز ان يتضمن عقد الصلح مواعيد لوفاء الديون اقساطاً لاجال متتابعة .
- ٢ - كما يجوز ان يتضمن ابراء الدين من جزء كبير او صغير من دينه بيد ان هذا ابراء يترك على عاتق التزاماً طبعياً .
- ٣ - ويجوز ان يعقد الصلح بشرط الوفاء اذا ايسر المدين وفقاً للشروط المعينة في باب الصلح الوافي .

المادة - ٣٩٨

يبقى التأمين العقاري المترتب لكثرة الدائنين ضماناً لوفاء مبلغ الدين المنصوص عليه في عقد الصلح .

المادة - ٣٩٩

يحق للدائنين فيما عدا ذلك ان يطالبوا كفيلاً او عدة كفلاء لضمان تنفيذ عقد الصلح .

المادة - ٤٠٠

ما دام المبلغ المنصوص عليه في عقد الصلح لم يدفع بكامله لا يجوز للمدين ان يقوم بأي تصرف غير عادي لا يطلبه سائر التجارة نفسها ، ما لم يكن هناك اتفاق على العكس . وفقاً للقواعد الواردة في هذا الشأن في باب الجلبح الوافي .

المادة - ٤٠١

- ١ - لا تقبل اية دعوى لا بطلان الصلح بعد التصديق الا اذا كانت مبنية على تدليس اكتشف بعد هذا التصديق وكان ناشئاً اما عن اخطاء مال المجلس او عن المبالغة في الديون المطلوبة منه .
- ٢ - ويجوز لكل دائن ان يقيم هذه الدعوى على ان تقام في خلال خمس سنوات بعد اكتشاف التدليس .
- ٣ - وبطلان عقد الصلح ايضا اذا حكم على المجلس لارتكابه افلاساً اجتبائياً .
- ٤ - ويكون ابطال عقد الصلح مبرراً لئمة الكفلاء الذين لم يشتركوا في التدليس .

المادة - ٤٠٢

- ١ - اذا اقيمت دعوى الحق العام بحق المجلس بعد تصديق عقد الصلح من رجل الافلاس الاجتبائي وصارت بنقته مذكرة توقيف مؤقت او غير مؤقت جاز للمحكمة ان تأمر بما يحق لها اتخاذه من التدابير الاحتياطية .
- ٢ - وتلغى هذه التدابير حكماً بصدر قرار بمنح المحاكمة او حكم بالتبرئة او بالاعفاء .

المادة - ٤٠٣

- ١ - اذا لم ينفذ المجلس شروط عقد الصلح جاز ان تقام عليه دعوى لدى المحكمة لفسخ هذا العقد .
- ٢ - واذا كان هنالك كفلاء فيحضرون في الدعوى او يدعون اليها حسب الاصو .

المادة - ٤٠٤

- ١ - عندما تطلع المحكمة على الحكم القاضي بالافلاس الاجتبائي تعدد الى تعيين قاضٍ منتدب ووكيل او عدة وكلاء للتفليسة . وتعتمد ايضاً الى هذا التعيين في الترار الذي تقضي فيه بابطال عقد الصلح او بفسخه .
- ٢ - ويجوز لهؤلاء الوكلاء ان يقوموا بوضع الاختتام .
- ٣ - وعليهم ان يشرعوا في الحال تحت اشراف القاضي المنتدب وبالاستناد الى قائمة الجرد التبادلية . وفي مراجعة الاستاد المالية والاوراق ، وان يقوموا عند الاقتضاء بجمع تكميلي .
- ٤ - وعليهم ان يضعوا ميزانية اضافية .
- ٥ - ويجب عليهم بلا ابطاء دعوة الدائنين الجدد - اذا وجدوا - ومطالبتهم بإبراز اسناد ديونهم في خلال خمسة عشر يوماً لاجراء تحقيقاً ، وعليهم لصق هذه الدعوة مع خلاصة الحكم القاضي بتعيينهم ونشر ذلك في الصحف المحلية .
- ٦ - ويتم التحقيق من الديون بالطريقة المبينة في هذا القانون .

المادة - ٤٠٥

- ١ - يشرع بلا تأخر في تحقيق اسناد الديون المبرره عملاً باحكام المادة السابقة .
- ٢ - ولا يجري تحقيق جديد في شأن الديون التي سبق تدقيقها وتثبيتها . وذلك مع الاحتفاظ بحق رفض تلك الديون او تقيصها اذا كانت قد اوفيت كلها او جزء منها .

المادة - ٤٠٦

بعد الانتهاء من الاعمال المتقدم ذكرها يدعى الدائنون لبدء رأيهم في ابقاء الوكلاء او ابدالهم اذا لم يعتقد صلح جديد .

المادة - ٤٠٧

لا تبطل التصرفات التي قام بها المجلس بعد تصديق عقد الصلح وقبل ابطاله او فسخه الا اذا وقعت بقصد الاضرار بحقوق الدائنين .

المادة - ٤٠٨

- ١ - تعاد الى الدائنين السابقين لعقد الصلح جميع حقوقهم تجاه المفلس وحده . اما بالنسبة الى كتلة الدائنين فلا يمكنهم الدخول فيها الا ضمن الحدود الآتية :
 - أ - اذا لم يقربوا شيئاً من المعدل المتوي عند التوزيع فيدخلون فيها بكامل دينهم .
 - ب - اذا استوفوا جزءاً من ذلك المعدل فيدخلون بجزء من ديونهم الاصلية يناسب الجزء الذي كانوا موعودين به من المعدل المتوي ولم يقبضوه .
- ٢ - وتطبق احكام هذه المادة في حالة وقوع افلاس ثان لم يسبقه ابطال عقد الصلح او فسخه .

المحاذير الدائنين

المادة - ٤٠٩

- ١ - اذا لم يقع صلح يقع الدائنون حيناً في حالة الاتحاد .
- ٢ - ويستشيرهم القاضي المنتدب حالاً فيما يتعلق باعمال الادارة و شأن ابقاء وكلاء التفليسة او استبدالهم ويقبل في المناقشة الدائنون الممتازون او الحائزون لرهن او تأمين على عقار او متقول .
- ٣ - ينظم محضر باقوال الدائنين وملاحظاتهم .
- ٤ - وبعد الاطلاع على هذا المحضر تعين المحكمة وكلاء الاتحاد .
- ٥ - ويجب على وكلاء التفليسة الذين خرجوا من وظائفهم ان يقدموا حساباً للوكلاء الجدد بحضور القاضي المنتدب بعد دعوة المفلس حسب الاصول .

المادة - ٤١٠

- ١ - يستشار الدائنون فيما اذا كان من المستطاع اعطاء المفلس اعانة من مال التفليسة .
- ٢ - فاذا رضىت اقلية الدائنين الحاضرين جاز اعطاؤه مبلغاً على سبيل الاعانة من مال التفليسة فيقترح الوكلاء مقدار الاعانة ويحدده القاضي المنتدب بقرار .
- ٣ - لا يجوز لغير الوكلاء ان يترضوا على هذا القرار امام المحكمة .

المادة - ٤١١

- ١ - يمثل وكلاء التفليسة كتلة الدائنين ويقومون باعمال التفليسة .
- ٢ - على ان يجوز للدائنين ان يوكلوهم بمواصلة استئثار الاموال الموجودة :
 - ٣ - ويعين الدائنون في قرارهم مدة هذا الاستئثار ومدى اتساعه كما يعينون المبالغ التي يجوز ابقاؤها بين ايدي الوكلاء لتأمين النفقات والمصاريف .

- ٤ - ولا يجوز اتخاذ هذا القرار الا بحضور القاضي المنتدب واقلية تمثل ثلاثة ارباع الدائنين عدداً وثلاثة ارباع الديون التي لهم .
- ٥ - ويقبل الاعتراض على هذا القرار من المفلس ومن الدائنين المعارضين .

المادة - ٤١٢

- ١ - اذا ادت تصرفات الوكلاء الى التزامات تجاوز قيمتها مال الاتحاد كان الدائنون الذين اجازوا تلك التصرفات مسؤولين وحدهم شخصياً عما يجاوز حصتهم في المال المذكور .
- ٢ - ولكن مسؤوليتهم لا تمتد الى الوكالة التي اعطاها ويشاركون فيها على نسبة مالم من الديون .

المادة - ٤١٣

- ١ - يشرع الوكلاء في استيفاء مالم يوف من الديون .
- ٢ - ويمكنهم ان يقبلوا المصالحة بنفس الشروط التي كانت متبعة قبلاً بالرغم من كل اعتراض يديه المفلس .
- ٣ - اما التفرغ عن جميع موجودات التفليسة لقاء مبلغ مقطوع فيجب ان يعرض على هيئة الدائنين في اجتماع يدعوهم اليه القاضي المنتدب بناء على طلب الوكلاء او أي دائن من الدائنين ويجب على الوكلاء ان يحصلوا على ترخيص من المحكمة بذلك .

المادة - ٤١٤

- يجب على الوكلاء ان يشرعوا في بيع الاموال المتولدة على اختلاف انواعها ومن جعلتها المتجر - تحت اشراف القاضي المنتدب وبدون حاجة الى دعوة المفلس - وفقاً للاجراءات المنصوص عليها لبيع المتقولات في أثناء المدة الاعدادية .

المادة - ٤١٥

- اذا لم تكن هناك معاملة بيع تجري بداً قبل الاتحاد فيفرض الوكلاء باجراء البيع دون سواهم ويلزمهم ان يشرعوا فيه خلال ثمانية ايام بترخيص من القاضي المنتدب وبواسطة دائرة التنفيذ الموجودة في موقع المقاربات

المادة - ٤١٦

- ١ - يضع الوكلاء دفتر الشروط الذي ستجري بمقتضاه المزايدة ويجري البيع وفقاً للاحكام المتعلقة بالبيع الجبري .
- ٢ - الاحالة التطعية تحرر الاملاك من قيود الامتيازات والرهون العقارية .

المادة - ٤١٧

- ١ - يدعو القاضي المنتدب الدائنين المتجليين للاجتماع مرة واحدة على الأقل في السنة الاولى ، وكذلك في السنوات التالية اذا اقتضت الحال .
- ٢ - ويجب على الوكلاء ان يقدموا في الاجتماعات حساباً عن ادارتهم .

المادة - ٤١٨

توزع اموال التفليسة على الدائنين على نسبة الدين المثلث لكل منهم بعد حسم مصاريف ادارة التفليسة والاعلاقات التي منحت للمفلس او لاسرته والمبالغ التي دفعت للدائنين الممتازين .

المادة - ٤١٩

- ١ - يقدم الوكلاء بياناً شهرياً للقاضي المنتدب عن حالة التفليسة والمبالغ التي اودعت المصرف المعين لقبول ودائع الدولة .
- ٢ - ويأمر القاضي المنتدب عند الاقتضاء بتوزيع المال ويعين مبلغه ويهتم بإبلاغ الامر الى جميع الدائنين .

المادة - ٤٢٠

- ١ - لا يجوز للوكلاء ان يقوموا بأي وفاة الا مقابل تقديم السند المثبت للدين ويذكرون على السند المبلغ الذي دفعوه او امرؤا بدفعه .
- ٢ - واذا كان تقديم السند غير ممكن فيجوز للقاضي المنتدب ان يأمر بالدفع بعد اطلاعه على محضر تحقيق الديون
- ٣ - وفي جميع الاحوال يعترف الدائن بالأصلح على هامش جدول التوزيع .

المادة - ٤٢١

- ١ - بعد انتهاء تصفية التفليسة يدعوا القاضي المنتدب الدائنين للاجتماع .
- ٢ - وفي هذا الاجتماع الاخير يقدم الوكلاء حسابهم ويكون المفلس حاضرا او مدعوا حسب الاصول .
- ٣ - يبيد الدائنون رأيهم في مسألة علو المفلس وينظم محضر بذلك يدرج فيه كل دائن اقواله وملاحظاتة .
- ٤ - وبعد انقضاء هذا الاجتماع ينحل الاتحاد حتماً .

المادة - ٤٢٢

- ١ - يقدم القاضي المنتدب للمحكمة قرار الدائنين المختص بمعذرة المفلس وتقديرا عن صفات التفليسة وظروفها
- ٢ - ثم تصدر المحكمة قرارها باعتبار المفلس معذورا او غير معذور .

المادة - ٤٢٣

لا يعتبر معذورا مرتكب الافلاس الاحتمالي ولا المحكوم بحليه لتزوير او سرقة او احتيال او اساءة الامانة واختلاس اموال عامة .

٣ - الصلح بتنازل المفلس عن موجوداته

المادة - ٤٢٤

- ١ - يجوز عقد الصلح بالتنازل الكلي او الجزئي من المفلس عن موجوداته .
- ٢ - اما شروط هذا الصلح فهي نفس الشروط المخصوص عليها لعقد الصلح البسيط .
- ٣ - على ان رفع يد المفلس فيما يختص بالاموال المتنازل عنها لا ينتهي بتقيد هذا الصلح بل يتابع هذه الاموال بواسطة وكلاء يعيّنون كما يعين وكلاء الاتحاد .

- ٤ - وينفخ البيع وتوزيع المال لنفس التواعد المرعية في حال الاتحاد .
- ٥ - ثم يسلم الى المدين من حاصل بيع الاموال المتنازل عنها ما زاد عن الدين المتنازل عنه .

٤ - اغلاق التفليسة لعدم كفاية الموجودات

المادة - ٤٢٥

- ١ - اذا حدث في اي وقت قبل تصديق الصلح او تأليف اتحاد الدائنين . ان وقف استمرارات التنازل . لعدم كفاية الموجودات . جاز للمحكمة بناء على تقرير القاضي المنتدب او من نقده تمسها ان تحكم باغلاق التفليسة .
- ٢ - ويعود بهذا الحكم الى كل دائن . حتى الخصومة الترددية .

المادة - ٤٢٦

- ١ - يجوز للمفلس ولكل شخص من ذوي الحقوق ان يطلب في كل وقت من المحكمة الرجوع عن هذا الحكم اذا اثبت وجود مال كاف لقيام بتفيزات التفليسة او سلم الوكلاء المبلغ الكافي لها .
- ٢ - وفي جميع الاحوال يجب ان توفي اولا نفقات الدعوي التي اقيمت عدلا بالحكام المادة السابقة .

الفصل الخامس

الحقوق الخاصة التي يمكن الاحتجاج بها

مواجهة التفليسة

١ - اصحاب الديون المترتبة على عدة مدينين

المادة - ٤٢٧

ان الدائن الذي يعدل استاد دين بمضاه او مظهره او مكفولة بوجه التضامن من المفلس ومن شركاء له في الالتزام مفلسين ايضا يشترك في التوزيع مع كل كتلة من كتل الدائنين ويكون اشتراكه فيها على مبلغ قدر دينه الاسمي الى ان يتم ايفاؤه .

المادة - ٤٢٨

- ١ - لا يحق على الاطلاق لتفليسات المترمين بالتزام واحد ان يرجع بعضها على بعض بالخصص المدفوعة الا اذا كان مجموع تلك الخصص التي تؤديها التفليسات المذكورة يزيد على مجموع اصل الدين وتواضعه .
- ٢ - وفي هذه الحالة تعود الزيادة الى المترمين الذين يكفلهم بقية شركائهم في الالتزام مع مراعاة ترتيب التزاماتهم .

المادة - ٤٢٩

- ١ - اذا كان الدائن يعمل اسناد منشأة بوجه التضامن على المفلس واشخاصا اخرين وكان قد استوفى جزءا من دينه قبل وقوع الافلاس فلا يشترك مع كتلة الدائنين الا بالمتبقى من الدين بعد استيفاء الجزء المستوفى ويحفظ الدائن بشأن هذا المتبقي . يحتووه على الشريك في الالتزام او الكفيل .
- ٢ - اما الشريك في الالتزام او الكفيل الذي قام بالايفاء الجزئي فيشارك مع كتلة الدائنين نفسها فيما يختص بجميع ما اوفاه المفلس .

المادة - ٤٣٠

- ١ - بالرغم من عدم الصالح يبقى للدائنين حق اقامة الدعوى على شركاء المفلس في الالتزام لغضائهم بجميع ما لهم من الدين .
- ٢ - ويحق لهؤلاء الشركاء التدخل في قضية تصديق الصالح لبدء ملاحقاتهم .

الاسترداد والامتناع عن التسلم

المادة - ٤٣١

- ١ - الاشخاص الذين يدعون ملكية اموال موجودة في حيازة المفلس ان يطلبوا استردادها .
- ٢ - ولوكلاء التفليسة ان يتبخوا طلبات الاسترداد بعد موافقة القاضي المتدب .
- ٣ - اما اذا كان هناك نزاع فالمحكمة تفصل فيه بعد سماع تقرير القاضي المتدب .

المادة - ٤٣٢

- ١ - يجوز على الخصوص المطالبة برد الاسناد التجارية وغيرها من الاسناد غير المرفوعة التي وجدت عينا بيد المفلس وقت افتتاح التفليسة اذا كان مالكا قد سلمها الى المفلس على سبيل التوكيل لتحصيل قيمتها وحفظها عنده تحت تصرف المالك او كان تسليمها اليه تخصصا بوفاء معين .
- ٢ - ويجوز ايضا طلب استرداد الاوراق النقدية المودعة عند المفلس اذا تمكن المودع من اثبات ذاتيتها .

المادة - ٤٣٣

- ١ - يجوز طلب استرداد البضائع كلها او بعضها ما دامت موجودة عينا اذا كانت مسلمة الى المفلس على سبيل الرديئة ولاجل بيعها لحساب مالكا .
- ٢ - ويجوز طلب استرداد ثمن تلك البضائع او جزء من ثمنها اذا كان لم يدفع او لم تجر عليه المناقصة في حساب جاز بين المفلس والمشتري .

المادة - ٤٣٤

يجوز للبائع ان يحتج عن تسليم البضائع وغيرها من المتروكات التي باعها اذا كانت لم تسلم الى المفلس او لم ترسل اليه او الى شخص اخر لحسابه .

المادة - ٤٣٥

- ١ - يجوز للبائع ان يسترد البضائع المرسلة الى المفلس لتتمكن من استعمال حقه في حبسها ما دامت لم تسلم في مخازن المفلس او في مكان له فيه مظهر التصرف او في مخازن وسيط كلفه المفلس ان يبيعها لحسابه .
- ٢ - على ان طلب الاسترداد لا يقبل اذا كانت البضائع قد بيعت ثانية قبل وصولها بدون قصد الاضرار لمشتري اخر حسن النية .

المادة - ٤٣٦

اذا كان المشترك قد سلم البضائع قبل افلاسه فلا يجوز البائع ان يحتج بدعوى الفسخ ولا بدعوى الاسترداد ولا بامتناعها .

المادة - ٤٣٧

في الاحوال التي يجوز فيها للبائع ان يستعمل حقه في حبس البضائع يجوز لوكلاء التفليسة بعد حصولهم على ترخيص من القاضي المتدب ان يتمسكوا بتسليم البضائع بعد دفع الثمن المتفق عليه للبائع .

المادة - ٤٣٨

- ١ - اذا لم يتخذ الوكلاء هذا التردد فالبائع ان يفسخ البيع بشرط ان يدفع الى كتلة الدائنين المبلغ الذي قبضه على الحساب .
- ٢ - ويمكنه ان يحصل على بدل الضرر الذي لحق به من جراء فسخ البيع وان يشترك هذه الغاية مع كتلة الدائنين العاديين .

المادة - ٤٣٩

تحدد حقوق الاسترداد المختصة بوجه المفلس وفقاً للقواعد المبينة فيما بعد .

٣ - اصحاب الديون المضمونة برهن او امتياز

على منقول

المادة - ٤٤٠

ان دائي المفلس الحائزين بوجه قانوني رهناً او امتيازاً خاصاً على منقول لا تدرج أسماؤهم في كتلة الدائنين الا على سبيل التذكير .

المادة - ٤٤١

يجوز لوكلاء في كل حين بعد الحصول على ترخيص من القاضي المتدب ان يستردوا لمصلحة التفليسة الاشياء المرهونة بعد وفاء الدين .

كتاب
مجلس
النواب

المادة - ٤٤٢

- ١ - اذا لم يسترد الركلاء الموهون وباعه الدائن بشئ يزيد على الدين فالركلاء يتقاضون الزيادة .
 - ٢ - واذا كان الدين اقل من الدين فالدين المشترك بما بقي له من دينه مع كتلة الدائنين بصفة دائن عادي
- المادة - ٤٤٣
- ١ - يقدم الوكلاء الى التناخي المتطلب بياناً باسماء الدائنين الذين يدعون امتيازاً على اموال منقولة فيجوز هذا التناخي عند الاقتضاء وفاء ديونهم من اول مبلغ تقبلي يحصل .
 - ٢ - واذا قام نزاع على الامتياز فنفسه في المحكمة .

٤ - اصحاب الديون برهن او تامين او

امتياز على عقار

المادة - ٤٤٤

اذا حصل توزيع ثمن العقارات قبل توزيع ثمن المنقولات او حصل التعويضان معا فالدائنون الحائزون امتيازاً او تأمناً او رهناً عقارياً الذين لم يستوفوا كسل ديونهم من ثمن العقارات يشتركون على نسبة الباقي لهم مع الدائنين العاديين في توزيع الاموال المختصة بكتلة الدائنين بشرط ان تكون ديونهم محقة بالاجراءات المقررة فيها سبق .

المادة - ٤٤٥

اذا اجري توزيع واحد او اكثر للتدود الحاصلة من ثمن المنقولات قبل توزيع ثمن العقارات فان الدائنين الحائزين امتيازاً او تأمناً او رهناً عقارياً او المحققين ديونهم يشتركون في التوزيع على نسبة مجموع ديونهم مع الاحتفاظ عند الاقتضاء بما يلزمهم رده عملاً بالواد التالية .

المادة - ٤٤٦

- ١ - بعد بيع العقارات او اجراء التصفية النهائية لحساب الدائنين ذوي الامتياز او الرهن او التأمين العقاري بحسب ترتيب درجاتهم لا يجوز لمن كان منهم مستحقاً بحسب درجته ان يستوفي كل دينه من ثمن العقارات المرهونة وان يقبض ما يصيبه من توزيع ثمنها الا بعد حسم ما استوفاه من كتلة الدائنين العاديين .
- ٢ - اما المبالغ التي تحسم على هذا الوجه فلا تبقى لكتلة الدائنين ذوي الرهن او التأمينات العقارية بل ترد الى كتلة الدائنين العاديين الذين تنتظم هذه المبالغ لمصلحتهم .

المادة - ٤٤٧

الدائنون الحائزون رهناً او تأمناً عقارياً الذين لا يوفى لهم نصيبهم في توزيع ثمن العقارات الاجزاء من دينهم فتشبع فيها بخصصتهم الاحكام التالية : -
١ - تحدد نهائياً حقوقهم في المال المخصص لكتلة الدائنين العاديين على قدر المبالغ التي تبقى واجبة لهم بعد حسم نصيبهم في توزيع ثمن العقارات .

ب - اما ما اخطوه زيادة على هذا التدرج في التوزيع السابق فيحسم من نصيبهم في ثمن العقارات ويرد الى كتلة الديون العادية .

المادة - ٤٤٨

يعتبر الدائنون الذين لم يصيبهم شيء من توزيع ثمن العقارات دائنين عاديين وينضمون بهذه الصفة لاثار الصلح وجميع الاجراءات المختصة بكتلة الديون العادية .

٥ - حقوق زوجة المفلس

المادة - ٤٤٩

- ١ - اذا افلس الزوج تسترد الزوجة عينا العقارات والمنقولات التي تثبت انها كانت مملوكة لها قبل الزواج وكذلك الاموال التي آلت اليها بلا عوض في اثناء مدة الزواج .
- ٢ - ويحق لها أيضاً ان تسترد العقارات التي اشترتها في اثناء مدة زواجها بتقود آلت اليها على الوجه المتقدم بشرط ان ينص عقد الشراء بصراحة على بيان استعمال التقود وان تثبت الزوجة مصدرها .

المادة - ٤٥٠

فيها خلا الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة تحسب الاموال التي انخرزتها الزوجة بعوض في اثناء مدة الزواج مشتراه بتقود زوجها .
ويجب ان تضاف الى موجودات التفليسة الا اذا قدمت الزوجة برهاناً على العكس .

المادة - ٤٥١

اذا اوفت الزوجة ديوناً لحساب زوجها قامت القرينة القانونية على انها اوفت هذه الديون من مال زوجها ما لم يقدّم الدليل على عكس ذلك .

المادة - ٤٥٢

اذا كان الزوج تاجراً في وقت عقد الزواج او كان عندئذ لا حرفة اخرى معينة ثم صار تاجراً في خلال السنة نفسها فان العقارات التي كان يملكها في وقت الزواج او آلت اليه بالارث او بالهبة بين الاحياء او بالوصية تكون وحدها خاضعة للتأمين الجبري لضمان حقوق وديون الزوجة .

المادة - ٤٥٣

- ١ - ان المرأة التي كان زوجها تاجراً في وقت عقد الزواج او كان عندئذ بلا حرفة اخرى معينة ثم صار تاجراً في خلال السنة التي تلي عقد الزواج لا يحق لها ان تقيم أية دعوى على التفليسة من اجل المبالغ المنصوص عليها في صك الزواج .
- ٢ - وفي هذه الحالة لا يحق للدائنين ان يحتجوا من جهةهم بالمناقص التي منحها الزوجة لزوجها في الصك المذكور .
- ٣ - وتبطل ايضاً المبالغ الممنوحة بين الزوجين في اثناء مدة الزواج .

هذا هو الحق

الباب الثالث

اجراءات المحاكمة البسيطة

المادة - ٤٥٤

اذا تبين من الميزانية التي يقدمها المقلس او من معلومات تالية ان موجودات التقلية لا تتجاوز مائتين وخمسين ديناراً وظهر ان المعدل الذي يراد توزيعه لا يمكن ان يتجاوز عشرة في المئة جاز للمحكمة اما من تلقاء نفسها واما بناء على طلب الدائنين ان تأمر بتطبيق الاجراءات البسيطة على التقلية .

المادة - ٤٥٥

تختلف الاجراءات البسيطة عن الاجراءات العادية في الامور الآتية : -

أ - تخفض الى النصف المواعيد المعنية لابرار اسناد الدين وللاعتراض او الاستئناف وغيرها من المواعيد المنصوص عليها في المواد ٣٢٤ ، ٣٣٨ ، ٣٧٤ ، ٣٩١ ، ٤٠٤ من هذا القانون واذا كان الميعاد خمسة عشر يوماً فيخفض الى ثمانية أيام .

ب - لا توضع الاختتام .

ج - لا يعين مراقبون .

د - يتولى القاضي المنتدب فصل المنازعات التي تنام في شأن الديون مع الاحتفاظ بحق الاستئناف عند الاقتضاء لدى محكمة الاستئناف .

هـ - يحق للقاضي المنتدب ان يميز كل المصالحات .

و - لا يجري إلا توزيع واحد للقود .

ز - يقوم القاضي المنتدب بحسم المنازعات المتعلقة بحساب وكيل التقلية وغصصاته .

الباب الرابع

الافلاس التقصيري او الاحتياالي

المادة - ٤٥٦

تنظر المحاكم الجزائية في جرائم الافلاس التقصيري او الاحتياالي بناء على طلب وكلاء التقلية او أي شخص من الدائنين او النيابة العامة وتطبق في هذا الشأن احكام قانون العقوبات .

المادة - ٤٥٧

أ - ان نفقات الدعوى التي تقيمها النيابة العامة من اجل افلاس تقصيري لا يجوز في حال من الاحوال ان توضع على عاتق كتلة الدائنين .

٢ - في حالة عقد الصلح لا يجوز للخزينة العامة ان تطالب المقلس بما أدته من النفقات إلا بعد اقتضاء المواعيد الممنوحة بمقتضى العقد المذكور .

المادة - ٤٥٨

تتحمل كتلة الدائنين نفقات الدعاوى التي يقيمها باسم الدائنين وكلاء التقلية عند تبرة المقلس وتتحمله الخزينة العامة اذا حكم عليه ويبقى لما حق الرجوع على المقلس وفقاً للمادة السابقة .

المادة - ٤٥٩

لا يجوز للوكلاء ان يقيموا دعوى من اجل افلاس تقصيري ولا ان يتخذوا صفة المدعي الشخصي باسم كتلة الدائنين الا بعد الترخيص لهم بموجب قرار تتخذه اقلية العدد من الدائنين الحاضرين .

المادة - ٤٦٠

تدفع الخزينة العامة نفقات الدعوى الجزائية التي يقيمها احد الدائنين اذا حكم على المقلس بدفعها المدعي الشخصي اذا برأت ساحة المقلس .

المادة - ٤٦١

١ - لا يجوز في حال من الاحوال ان تلقى نفقات دعوى الافلاس الاحتياالي على عاتق كتلة الدائنين .

٢ - واذا اخذ دائن او عدة دائنين صفة المدعي الشخصي فان النفقات في حالة البراءة تبقى على عاتقهم .

المادة - ٤٦٢

في دعاوى الافلاس الاحتياالي او التقصيري يفصل القضاء الجزائي حتى في حالة التبرئة بالامور الآتية :

أ - يقضي من تلقاء نفسه باعادة جميع الاحوال والحقوق والاسهم المختلة بطريقة احتيالية الى كتلة الدائنين .

ب - يحكم بما يطلب من بدل المثل والضرر ويعين مبلغه في الحكم الذي يصدره .

المادة - ٤٦٣

١ - يعتبر باطلا بالنسبة الى جميع الاشخاص بما فيهم المقلس كل اتفاق يعقد بين احد الدائنين والمقلس او اي شخص آخر على منافع خاصة يتلها الدائن متقابل تصويته في هيئات التقلية او ينجم عنه نفع خاص يتلها الدائن من موجودات المقلس .

٢ - ويجب على الدائن ان يرجع القود والمبالغ التي حصل عليها بمقتضى هذه الاتفاقات الى من تنوذه قانوناً .

المادة - ٤٦٤

١ - لا يترتب على الدعوى الجزائية المقامة من اجل الافلاس التقصيري او الاحتياالي اي تعديل في التواعد العادية المختصة بإدارة التقلية .

٢ - يلزم الوكلاء في هذه الحال ان يسلموا الى النيابة العامة بجميع السندات والصكوك والاوراق والمعلومات التي تطلب منهم .

هكذا
في
الكتاب

المادة - ٤٦٥

- ١ - الوكلاء الحق في ان يطلعوا متى شاءوا على المستندات والصكوك والاوراق التي يسلمونها الى القضاء الجزائي
- ٢ - ويجوز لهم ان يأخذوا منها خلاصات او ان يطلبوا نسخاً رسمية منها فيرسلها اليهم الكاتب .
- ٣ - اما المستندات والصكوك والاوراق التي لم يصدر امرأ بالاحتفاظ بها فتسلم بعد الحكم الى الوكلاء متابلاً سنداً ايصال .

الباب الخامس

اعادة الاعتبار

المادة - ٤٦٦

- ١ - بعد مرور عشر سنوات على اعلان الافلاس يستعيد المفلس اعتباره حكماً بدون ان يقوم بأية معاملة اذا لم يكن مقصراً او مختلاً .
- ٢ - ان استعادة الاعتبار على هذا المتوال لا يمكن ان يمس وظائف الوكلاء اذا كانت مهمتهم لم تنته ولا حقوق الدائنين اذا كانت ذمة المفلس لم تبرأ تماماً .

المادة - ٤٦٧

- ١ - يعاد الاعتبار حقاً الى المفلس الذي اوفى جميع المبالغ المترتبة عليه من رأس مال وفائدة ونفقات .
- ٢ - ولا يجوز مطالبة بالفائدة عن مدة تزيد على خمس سنوات .
- ٣ - ويشترط في اعادة الاعتبار للشريك في شركة اشخاص وقعت في الافلاس ان يثبت انه اوفى وفقاً لما تتقدم ذكره الحصة التي تعود عليه من ديون الشركة ان يكن قد حصل على صلح خاص .
- ٤ - اذا اختفى احد الدائنين او عدة منهم او غابوا او رفضوا قبول الوفاء فيودع المبلغ الواجب لهم المصرف المجاز له قبول امانات الدولة بعد اثبات هذا الايداع بثبابة سند ايصال .

المادة - ٤٦٨

تجوز اعادة الاعتبار للمفلس المعروف بأمانته :-

- أ - اذا كان قد اوفى تماماً الاقساط التي وعد بها في عقد الصلح الذي حصل عليه ويطبق حكم حدة الفترة على الشريك في شركة اشخاص تقرر افلاسها وحصل على صلح خاص من الدائنين .
- ب - اذا اثبت المفلس ان الدائنين أبرأوا ذمته ابراء تاماً من ديونه او وافقوا بالاجماع على اعادة اعتباره .

المادة - ٤٦٩

- ١ - يرغم طلب اعادة الاعتبار الى النائب العام في منطقة المحكمة التي اصدرت الحكم بالافلاس وتضم اليه اسناد الايصال والاوراق المثبتة .

- ٢ - يحيل النائب العام جميع الاوراق الى المحكمة التي اعلنت الافلاس يكلفها التحقيق عن صحة الوقائع المعروضة .

المادة - ٤٧٠

- يرسل كاتب المحكمة بكتاب مضمون عليها يطلب اعادة الاعتبار ، الى كل من الدائنين المثبتة ديونهم على التفليسة او المعترف بهم في قرار قضائي لاحق ولم توف لهم ديونهم بتمامها .

المادة - ٤٧١

- ١ - لكل دائن لم يحصل على المعدل المقرر به في عقد الصلح او لم يرى ذمة مدينة ابراء تاماً الحق في ان يعترض على اعادة الاعتبار باستدعاء بسيط يقدم الى قلم المحكمة مع الاوراق المثبتة في ميعاد شهر مسن تاريخ ارسال العلم اليه .
- ٢ - وللدائنين المعترض ان يتدخل في المحاكمة التي تجري لاعادة الاعتبار .

المادة - ٤٧٢

- ١ - بعد انقضاء الميعاد محال الى النائب العام الذي رفع اليه الطلب ، نتيجة التحقيقات المنصوص عليها فيما سبق بالاعتراضات المقدمة من الدائنين .
- ٢ - وهو يحيلها مع رأيه المحال الى المحكمة .

المادة - ٤٧٣

- ١ - تدعو المحكمة عند الانقضاء طالب اعادة الاعتبار والمعرضين وتسع وجاهياً اقوالهم في غرفة المذاكرة .
- ٢ - ويجوز لكل واحد منهم ان يستعين بمحام .
- ٣ - في حالة وفاة الديون بتمامها تكفي المحكمة بالتحقق من صحة المستندات المبرزة فاذا رأتها منطقية على القانون امرت باعادة الاعتبار .
- ٤ - واذا كانت اعادة الاعتبار اختيارية تقدر المحكمة ظروف القضية .
- ٥ - ثم يصدر الحكم في جلسة علنية .
- ٦ - يبلغ الحكم الى المستدعي والى الدائنين المعارضين والنائب العام ولوكلاء الحق في استئناف الحكم في ميعاد ١٥ يوماً من تاريخ تبليغه اليهم .
- ٧ - وبعد التدقيق تفصل محكمة الاستئناف في القضية وفقاً للاجراءات المنصوص عليها فيما تقدم ولا تقبل القرار الذي تصدره اي طريق من طرق الطعن .

المادة - ٤٧٤

- ١ - اذا رد الطلب فلا يمكن العودة اليه الا بعد مرور سنة .
- ٢ - واذا قبل الطلب اخرج الحكم الصادر من محكمة البداية او الاستئناف في سجل محكمة التفليسة والمحكمة التي يقيم في منطقتها المستدعي .

هكذا على وجه

٣ - ويرسل أيضاً هذا الحكم الى النائب العام الذي تلقى طلب اعادة الاعتبار فيأمر بالاشارة اليه في السجل المختص .

٤ - ويسجل ايضاً هذا الحكم في سجل التجارة .

المادة - ٤٧٥

لا يجوز اعادة الاعتبار التجاري الى المداسين الذين حكم عليهم بالافلاس الاحتياطي او بسرقة او احتيال او اساءة امانة الا اذا كانوا قد حصلوا على اعادة الاعتبار الجزائي .

المادة - ٤٧٦

يجوز اعادة الاعتبار للمداس بعد وفاته .

المادة - ٤٧٧

تخضع الشركات المرخصة او المسجلة بمتنبي قانون الشركات الساري المعمول الى اجراءات التصفية والتسريح الواردة فيه . كما تخضع الشركات المدنية الاخرى الى قواعد التصفية الواردة في القانون المدني .

المادة - ٤٧٨

لمجلس الوزراء بموافقة الملك ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة - ٤٧٩

١ - يابى اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون : ---

أ - قانون التجارة المُنْهَى الصادر في ٨ شعبان سنة ١٢٦٦ وذيله المورخ ٩ شوال سنة ١٢٧٦ ، وقانون المعاملات الافلاسية الصادر في ٢١ جمادى الاخرى سنة ١٣٢٣ وقانون الشيك الصادر في ٢٤ جمادى الاول سنة ١٣٣٢ ، وكافة التعديلات الطارئة عليها .

ب - قانون البوالس والشيكات الفلسطيني والتعديلات الطارئة عليه .

ج - قانون السمسرة الفلسطيني .

د - قانون الافلاس الفلسطيني .

هـ - جميع الاحكام الاخرى المخالفة لاحكام هذا القانون .

٢ - رغم النفاذ القوانين المذكورة : ---

أ - تعتبر صحيفه الدعاوى والاجراءات التي بدئ بها قبل العمل بهذا القانون والتي جرت بصورة صحيفه وفوق القوانين السابقة على ان تسري بقدر الامكان احكام هذا القانون على تلك الدعاوى والاجراءات من المرحلة التي وصلت اليها يوم العمل به .

ب - تخضع صحة العقود والاوراق والدفاتر التجارية التي وضعت قبل العمل بهذا القانون الى احكام القوانين التي جرت في ظلها .

ج - لا تتأثر بهذا الالغاء الحقوق التي نشأت او الالتزامات التي ترتب بمقتضى القوانين الملغاة . وقبل العمل بالقانون الحالي .

د - تسري النصوص الواردة في هذا القانون حول التقادم على كل تقادم لم يكتمل وقت العمل بالقانون على ان النصوص الملغاة هي التي تسري على المسائل المتعلقة ببدء التقادم ووقته وانقطاعه وذلك عن المدة السابقة على العمل بهذا القانون .

واذا حدد هذا القانون مدة تقادم اقصر مما كان محدد في القوانين الملغاة سرت المدة الجديدة من وقت العمل بهذا القانون واو كانت المدة القديمة قد بدأت قبل ذلك .

واما اذا كان الباقي من المدة التي نصت عليها القوانين الملغاة اقصر من المدة التي حددتها هذا القانون فان التقادم يتم بانقضاء هذا الباقي .

هـ - توفى اوضاع التجار ودفاترهم وسجلهم التجاري بمقتضى احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبية خلال مدة اقصاها اربعة اشهر من تاريخ العمل به .

المادة - ٤٨٠

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هذا هو النص

(د)

المقرر : (مداوما)

قرار رقم (٢٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصاها القانوني بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢١ ونظرت في المشروعين التاليين وبعد دراستها قررت قبولها كما وردا من الحكومة وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

(١) مشروع قانون المالكين والمستأجرين المعدل لسنة ١٩٦٤ .

(٢) مشروع قانون المالكين والمستأجرين المعدل لسنة ١٩٦٤ .

اللجنة القانونية

- ١ -

الرئيس : يتلى المشروع الاول كما ورد من الحكومة .

المقرر : الاسباب الموجبة

بما انه توجد بعض العرصات داخل مناطق البلدات ، مؤجرة منذ امد بعيد ، وبما ان تطور العمران يقتضي اقامة الابنية عليها ، فقد تم وضع المشروع اعلاه الذي يستثني مستأجري تلك العرصات من الحماية التي يتمتع بها غيرهم من المستأجرين وذلك تحقيقا للمصلحة العامة ولجمال مظهر المدن المعنوية .

مشروع

قانون المالكين والمستأجرين المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٤

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون المالكين والمستأجرين المعدل لسنة ١٩٦٤) ويقرأ مع القانون

رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وماترأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثالثة من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى تعريف لفظة (عقارات) الواردة فيها « باستثناء العرصات » .

الرئيس : هل لأحد اية ملاحظة على هذا المشروع ام انكم موافقون عليه ؟

السيد ابو الراغب نائب عمان : لماذا تنشيء العرصات ؟

(ضجه)

الرئيس : اسمعوا لي ، انا لما اضع الاقتراح اعرف كيف اضمه يا فضل بك ، انا اقول هل انتم موافقون ام تودون الكلام ا فرغ الاخ يده واراد ان يتكلم فهل امنعه ؟

السيد الدلقوني نائب اربد : لما عرض القرار كانوا موافقين ؟

الرئيس : لا ، بل قام الاخ ورفع يده تفضل يا موسى بك .

السيد ابو الراغب نائب عمان : ان قانون المالكين والمستأجرين يعنى المستأجر بالنسبة للعقارات وكذلك العرصات الآن وقد استثنى هذا القانون هذه العرصات

- ضحك و ضجه -

السيد حداد نائب اربد : انا اقترح تبديل كلمة (العرصات) بالارض (العراء) اينما وردت .

المقرر : العرصه تعني الارض الخاليه .

الاستاذ المكاوي نائب اربد : يجانب البناء .

السيد حسداد نائب اربد : نجعلها (الارض العراء) افضل .

الاماكن الخالية من الحماية وذلك كما ورد في الاسباب الموجبه (وبما ان تطور العمران يقتضي اقامة ابنيه عليها فقد تم وضع المشروع اعلاه الذي يستثنى هذه العرصات) هذه هي الغاية .

السيد ابو الراغب نائب عمان : هذه الاراضي ليست خالية بل مسكونه وكل أرض من هذه الاراضي تستطيع ان تذهبوا الى طريق الخطه لتروا ان آلافاً من العائلات تعتمد على هذه الاراضي .

المقرر : ما دامت ليست خالية فلا يشملها هذا النص لان كلمة (العرصة) في الواقع تعتبر مكاناً خالياً فجرد وجود براكية فيها انتهى .

الاستاذ جمو نائب عمان : معالي الرئيس هذا تعريف غير صحيح لان العرصه لا تعني

الارض الخلاء .

المقرر : علينا بالمنجد .

الرئيس : اقرأ القانون يا سلمان بك

المقرر : المادة - ٢ -

تعدل المادة الثالثة من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى تعريف لفظة (عقارات) الواردة فيها (باستثناء العرصات) .

موسى بك يفترض على ان في هذه مستأجرين الى آخره .

السيد ابو الراغب نائب عمان : ان الارض التي ليس فيها ناس كما تقولون والتي مساحتها دون ثمن ارض يسكنها لا اقل من عشرين متشعباً والمتشعبون هم تجارون وحدادون وكهربائيون واصحاب نقل وميكانيكيون فلذلك العنلية خطرة جداً وقد تؤثر على آلاف العائلات والعمله سيأتي صاحب هذه الاراضي ويستغل هذا الموضوع على اساس ان

المقرر : نسميها (العرصات) افضل وخطأ شائع خير من صواب مهجور .

(ضجه)

الشيخ جمو نائب عمان : لا ، لا .

(ضجه)

الرئيس : ارجوكم ، نظام يا اخوان اكل يا اخ

السيد ابو الراغب نائب عمان : بالنسبة للعرصات اعتقد انه لا فرق بين عرصه وبناء القضية يا اخوان قضية وجهة نظر بغض النظر عن معنى الكلمة ، بالنسبة لهذه الاراضي اعتقد ان كثيراً من مستأجري هذه الاراضي يسكنون فيها وهم باعداد كبيرة جداً ففهم الحداد ومنهم صاحب وسائط النقل ومنهم مستودعات فلماذا نستثنى هذه الاراضي ونعطي الحق لصاحب الملك ان يحل المستأجر عن هذه الاراضي وكذلك لا نعطي حقاً لصاحب العمارة ان يحل ساكنها فالعدالة عداله بين جميع افراد الشعب في هذا البلد فان الذين سيتضررون من جراء هذا القانون هم باعداد كبيرة جداً والمستفيدين هم قلائل جداً فاذا كان هذا العمل سيؤدي الى فائدة هذا البلد وعلى الحكومة بالذات من جرائه وجب علينا ان نضع التعويضات اللازمة وكذلك نضع مدداً محددة للقيام بهذا العمل فارجو من المقرر الكريم تلاوة مواد هذا القانون حتى يطلع المجلس الكريم على مدى تأثير هذا القانون على كثير من ابناء هذا البلد .

الرئيس : كله مادة واحدة .

المقرر : ياسيدي في الواقع قانون الاجارات الحالي المعمول به يستثنى العقارات جميعها الابنية والعرصات . . . الخ والمؤجرة داخل المناطق البلدية واضع القانون او الحكومة ارادت ان تستثنى هذه

هكذا هو الامر

ترحلوا أو تضاعفوا الاجور ، هذه نقطة ، ولا يستطيع ان يبنى هذه المساحات الشاسعة فاقترح ان نحدد ونقول : يستثنى من هذا القانون فقط المساحات التي مستثنى ، هذه نقطة ، ومن ثم يعرض على المستأجر في حالة اخراجه .

الرئيس : هذا موضوع مهم ، وارجو ان يتفضل نائب الرئيس الثاني السيد محمد الخشمان ليترأس اللجنة لاني اريد ان اناقش هذا الموضوع . لان النائب الاول غير موجود .

(وهنا نزل معالي رئيس المجلس السيد عاكف الفايز عن منصة الرئاسة واعتلاه النائب الثاني الرئيس السيد محمد الخشمان) .

نائب الرئيس : يتفضل يا موسى بك واكمل . السيد ابو الراغب نائب عمان : ياسيدى الموضوع حساس لدرجة كبيرة واعتقد اننا يجب ان نراعي حق كل مواطن في هذا البلد والقضية ليست بهذه السهولة التي يبدو فيها ويبدىها سعادة النائب المحترم مقرر اللجنة القانونية .

المقرر : انا ياسيدى التحمل مسؤوليتي .

السيد ابو الراغب نائب عمان : العمل الذي يتعلق بمشترات الالوف الذين يعيشون وان هذه الاراضي ليست بفارغة بل مسكونة ان عجزنا واحداً في البلد نخلوه خمسة الاف دينار او ستة الاف وكذلك هذه الاراضي التي يسكنها كثير من الناس فاذا يعملون اذا اخرجوا منها ؟ العملية حساسة .

نائب الرئيس : ماذا تقترح يا موسى بك او ما هو التعديل الذي تريد ادخاله على هذه المادة ؟ هل تريد الغاءها بالمرّة ؟

السيد ابو الراغب نائب عمان : الغاءها بالمرّة ، ويجب العدالة ان تشمل المقارات وهذه الاراضي أيضاً .

السيد الفايز رئيس مجلس النواب ونائب بدو الوسط : يا سيدى ، انا في الواقع اؤيد النائب المحترم السيد ابو الراغب فيما يتعلق بموضوع (العرصات) المنشأ عليها بناء ، هناك مثلاً طريق المحطة او طريق المصارف في هناك مئات العمال المستأجرين ، واحد عشرة امتار وآخر عشرين متراً يبنى عليها براكية ، يعيش هو واطفاله فيها فلما يأتي القانون ويطلب صاحب الملك حق انتزاع هذه البركة والقائه بالشارع ستواجه الحكومة مشاكل طويلة عريضة بالنسبة لهذا الموضوع وبالتالي نحن كنواب ستردنا مئات العرائض يومياً ، لكن حتى نحافظ على المستأجر ونحافظ على المالك دعونا نضع نصاً بان العرصات التي تشغل او المشغولة والعرصات التي حتى الآن خالية ينص عنها القانون

السيد الدلقموني نائب اردب : في هكذا حالة يجب ان يكون لها قانون .

السيد الفايز نائب بدو الوسط ورئيس مجلس النواب : انا مستعد ان آتي باحصاء ، عشرة الاف او خمسة عشر الف عائلة تعيش من هذه العرصات الموجودة الآن اذا سرت في طريق المحطة من الجسر حتى المحطة نجد مئات العمال بنوا اكواخاً وبراكيات لتصلح ، او عامل بها كراج يصلح به ، الذي سيستفيد من هذا القانون اذا وافق عليه المجلس الكرم هو المؤجر ، الذي سيستفيد من هذا القانون بالذات هو المؤجر فقط والوكذلك انه لن يخرج اى واحد من العمال لسبب واحد ، لو فرضنا انا صاحب الارض سآتي الى المستأجر السلي هو العامل بعد ان استأجر هذا الموقع من مدة خمسة عشر سنة بعشرين جنيه واقول له اما ان تعطيني مائتي جنيه او اخرجك ، فلما مضطر كعامل ان اتفق معه بمائتين او

نعيد هذا القانون الى اللجنة القانونية حتى نضع النص الاحتراري .

نائب الرئيس : اذن انتهى الموضوع .

السيد ابو الراغب نائب عمان : مع ذكر ، على اساس ان كثير من هذه الاراضي اربعة او خمسة دونمات ولا يستطيع صاحب الملك ان يبنها ، كذلك يعالج هذا الموضوع على اساس المنطقة التي سيبنيها لأنه لا يستطيع ان يبنى اربعة دونمات .

وزير المالية : سعادة نائب الرئيس .

هذا الموضوع لاشك بأن هناك وجهتي نظر ، وكل وجهة من هاتين النظريتين واقعة وفيها وجهة نظر قوية جداً ولا اريد ان اعيد ما قبل ولكني اعتقد تماماً بأن وجود العرصات هذه في محلات وسط المدينة وفي المناطق الحساسة التجارية فيها لوجود كوخ صغير وقادورات ولوجود هياكل سيارات ولوجود حطب وامثال هذه الاشياء التي تشغل فيها غير جائز بالمرّة في المدن التي تتمتع بقوانين تنظيم المدن كعمان وغيرها من المدن في الاردن . ومن جهة اخرى هناك وجهة نظر قوية جداً التي تبناها معالي رئيس مجلس النواب وهي ان هناك اناس كثيرين قد يقومون تحت سيطرة اصحاب الاراضي فيأتون ويخرجونهم دون ان يعملوا بها شيئاً وبذلك فان الاقتراح الذي ابداه معالي السيد عبد الرحمن خليفة ليس عندي شك بأنه اقتراح وجيه ولكني ارجو من المجلس الكرم ان لا يتخذ اى تعديل الآن قبل ان يعاد النظر في هذا القانون من قبل اللجنة القانونية .

(اصوات موافقون)

نائب الرئيس : هل يوافق المجلس على اعادة هذا المشروع الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

ثلاثمائة او أكثر حتى يستفيد من هذا القانون عشرة وخمسة عشر شخص ونلقي بالآخرين في الشارع وانا ارجو من المجلس الكرم حفاظاً على هؤلاء المواطنين العمال ان لا يوافق على هذا المشروع .

السيد خليفة نائب عمان : لنزع الحماية عن الاراضي الخالية فيه اجحاف كما تفضل معالي رئيس المجلس لحقوق كثير من المستأجرين ولكن القانون لا يريد ايضاً ان يتحمل على المؤجر ويقيه مدة طويلة تحت رحمة المستأجر دون ان يستطيع ان يتنفع بأرضه التي قد يبلغ ثمن الدونم فيها الالف دينار ولهذا فن العدالة ومن المعقول ان نضع قيداً احترامياً في هذا العدد وهذا القيد هو ان يثبت جدية المؤجر في انشائها وتعميرها فاذا ثبت وقام بجميع الاجراءات التي من شأنها تثبت عزمه على الانشاء حينئذ نتيح له طلب التخلية وبشرط انه اذا لم يقم بالبناء خلال ستة اشهر ان يكون للمستأجر حق العودة الى الارض .

السيد الفايز نائب بدو الوسط ورئيس مجلس النواب : انا انني على اقتراحه .

السيد خليفة نائب عمان : وخلاف ما ذكرت يكون كما تفضل عاكف بك نفسح مجالاً للمؤجر ان يضبط على المستأجر .

السيد الفايز نائب بدو الوسط ورئيس مجلس النواب : يا سيدى انا اؤيد اقتراح معالي عبد الرحمن باشا .

نائب الرئيس : طالما الموضوع اشيع بحثاً نعيده الى اللجنة القانونية .

السيد الفايز نائب بدو الوسط ورئيس مجلس النواب : انا اؤيد اقتراح معالي عبد الرحمن باشا ان يوضع قيد احترامياً بالاشياء التي تفضل بها وان

هكذا

الاستاذ جمو نائب عمان : لي كلمة اذا سمحت .

نائب الرئيس : انتهى يا استاذ ، سيعود الى اللجنة ، وانت عضو فيها .

الاستاذ جمو نائب عمان : عطوفة نائب الرئيس انا اذكر - ولا اريد مقدمات - اللجنة القانونية التي حضرت جلساتها عند النظر في هذا المشروع ، هناك توصلنا الى نتيجة هذه القيود الاحترازية التي اثير اليها في هذا المجلس وقد وضعت من قبل اللجنة القانونية حتى لا يستغل الغني الفقير وحتى لا تبقى العاصمة وشوارعها مشوهة ، اما اننا نرى ان هذا القرار قد تغير او اتخذ قرار غير القرار الذي اتخذناه فهذا شيء ...

نائب الرئيس : هذا يعود عليكم .

السيد الفايز نائب بدو الوسط ورئيس مجلس النواب : سعادة نائب الرئيس .

مع الاسف الشديد انتقل الى رحمته تعالى احد كبار القضاة ومراسم دفن الجنائز ستكون عند الساعة الثانية عشرة فاذا امكن رفع الجلسة حتى نتمكن من المشاركة .

(٢)

المقرر : في نفس القرار مشروع آخر معدل لقانون المالكين والمستأجرين : وهذا نصه :

تعديل المادة - ٢ - من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها :

باستثناء المنشآت ذات الصفة العامة التي يملكها أو يتصرف بها مجلس بلدي كالمكتبات والاسواق العامة .

ولهذا اقترح ان يعاد الى اللجنة القانونية حتى يبحث القانونان معاً .

نائب الرئيس : هل يوافق المجلس على اعادة هذا المشروع ايضا الى اللجنة القانونية ؟

الجميع : موافقون .

نائب الرئيس : والآن ادعو معالي رئيس المجلس ليتولي ادارة اعمال بقية الجلسة :

(ودنا نزل عطوفة نائب رئيس المجلس السيد محمد الخشبان عن منصبه الرئاسة وتولى الرئاسة معالي رئيس المجلس السيد عاكف الفايز)

٧ - قرار اللجنة الاقتصادية والمالية رقم (٦)

الرئيس : والآن ادعو مقرر اللجنة السيد علي الدجاني لتلاوة قرار اللجنة حول مشروع البوتاس

المقرر :

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٤ ونظرت في موضوع مشروع شركة البوتاس العربية الذي قرر مجلس النواب إحالته على اللجنة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/٤/١٩٦٤ وبعد دراسة المناقشات التي دارت في مجلس النواب والتقارير المتوفرة لديها عن أوضاع شركة البوتاس كاليانات التي أدلى بها دولة رئيس الوزراء ، تبين لها ما يلي :-

١ - ان هذا المشروع يشكوك في المشورات الفنية السليمة التي تلقاها من عدة شركات ولم تستطع

الثلاثة أشهر مضى منها حوالي شهر على حد ما جاء في البيان ، فان اللجنة توصي بمطالبة الحكومة بإعلام مجلسكم الكريم عن النتائج التي سيتم التوصل اليها خلال هذه الفترة .

٥ - دراسة إمكانية الاستفادة من المصنع التجريبي القائم في الناحية الشمالية خلال المراحل التي تسبق أتمام المشروع لما يمكن أن ينطوي عليه هذا المشروع من فوائد مادية .

٦ - توصي اللجنة أن يطلب المجلس الكريم من الحكومة ان تضع مبدأ فيما يتعلق بالودائع لأموالها وأموال الشركات التي تساهم فيها ، وهذا المبدأ هو أن تضع هذه الودائع في البنوك التي تدفع فوائد أكثر من غيرها وفي حالة تساوى العروض ان تحقق العدالة في توزيع هذه المبالغ على البنوك المحلية .

واللجنة اذ توصي مجلسكم الكريم بالموافقة على توصيها ، تتنم هذه المناسبة لتحية المساهمين في هذا المشروع الحيوي وتطمينهم بأن القصد من مناقشته في مجلس النواب لم يكن يستهدف التشكيك في اهميته وانما هو الحرص على الاسراع في تنفيذه وازالة العقبات التي أعترضت وتعترض سبيل نجاحه بالنسبة لما له من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني وتعزيز الدخل القومي .

اللجنة المالية والاقتصادية

الرئيس : هل يوافق المجلس على قرار اللجنة رقم ٦ - ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس : هل يوافق المجلس على إحالة هذه التوصيات الى الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

شركة البوتاس بعد أن تكبدت مبالغ كبيرة من الحصول على مخططات ومواصفات صحيحة للمشروع وذلك بالرغم من طول المدة وبراى اللجنة أن تلك الشركات لم تكن مخلصه في دراسة هذا المشروع والاسراع في اخراجه الى حيز الوجود .

٢ - ان ادارة هذا المشروع وعدم التثبيت في الوقت المناسب من أعمال تلك الشركات وما لاقى من عدم جدية تلك الشركات في دراسة هذا المشروع قد اضطر اللجنة الايصاء بأعادة النظر في جميع هيئات واجهزة الشركة .

٣ - تجدد اللجنة أن البحث في الناحية الثانية من المشروع وهي الناحية المالية لا يمكن أن يكون مثمرا و الا بعد أن يتبنا للشركة وجود مشروع كامل من الناحية الفنية والاقتصادية ذلك لأن الجهات التي يمكن أن تحمل المشروع لا تتمكن من المساهمة وتقديم الاموال اللازمة الا بعد التوثق من سلامة الدراسة وصحتها .

٤ - لما كانت هناك بعض النواحي السياسية والعسكرية التي ترافق دراسة وتنفيذ هذا المشروع تجدد من الضروري الطلب من الحكومة دعوة محكمين عن الدول العربية المسهمة في المشروع لهم خبره فنية ومالية واقتصادية في الموضوع للاجتماع وأعادة النظر فيه من أساسه وتزويد الحكومة بالنتائج التي يتوصلون اليها بالنسبة للظروف المالية والفنية والسياسية التي أشرنا اليها .

وبالنسبة لماورد بيانات الحكومة من أن شركة هندسية استشارية تقوم حاليا بتدقيق المخططات والمواصفات الفنية وأنها ستفرغ من مهمتها خلال مدة لا تتجاوز

هذا القرار